



KHALEEJI
COMMERCIAL
BANK

المصرف
الخليجي
التجاري

التقرير السنوي
للخليجي



نتطلع إلى آفاق جديدة

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
برج المرفأ الشرقي
مرفأ البحرين المالي
ص.ب. ٦٠٠٢
المنامة، مملكة البحرين
هاتف: +٩٧٣ ١٧ ٥٠ ٥٠
فاكس: +٩٧٣ ١٧ ١٠٠٠١٧
بريد إلكتروني: info@khcbonline.com

مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة).

www.khcbonline.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر



المحتويات

تقرير رئيس مجلس الإدارة	٦
أعضاء مجلس الإدارة	١١
فريق الإدارة	١٢
تقرير الإدارة التنفيذية	١٦
هيئة الرقابة الشرعية	١٩
الإطار العام للحكومة	٢٠
إدارة المخاطر	٢٢
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٢٧
إلى حضرات السادة المساهمين	
تقرير مدققي الحسابات	٢٨
إلى حضرات السادة المساهمين	
البيانات المالية الموحدة	٢٩
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٣٨
إفصاحات إدارة المخاطر	٨٥



الدكتور أحمد خليل المطوع
رئيس مجلس الإدارة

تقرير رئيس مجلس الإدارة

تحقيق نتائج طيبة على صعيد تطوير الأعمال والأداء المالي، جاءت على الرغم من التحديات الكبيرة والإستثنائية التي يواجهها القطاع المصرفي في الوقت الراهن.

حيث شهد عام ٢٠١٧ تقلبات اقتصادية كبيرة كانت في أغلبها نتاجاً لأحداث سياسية، أثرت بطبيعتها على تحركات البورصات وأسواق المال والعملات في العالم. هذا إلى جانب، التحدي الرئيسي الذي تواجهه دول الخليج العربي بضرورة تسريع تنويع اقتصاداتها خارج قطاع النفط. الأمر الذي دفع بعض دول الخليج لتطبيق تحصيل ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥ في المئة، وتطبيق ضريبة السلع الإنتقائية، ورفع الدعم عن بعض السلع الإستهلاكية، وتطبيق خطط إعادة توجيه الدعم الحكومي التي تهدف لتوجيه الدعم لمستحقيه من مواطني هذه الدول، وخفض الإنفاق العام.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

حضرات السادة المساهمين الكرام،

نيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أضع بين يديكم التقرير السنوي للمصرف الخليجي التجاري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

خلال هذا العام عمل المصرف على إستثمار المكانة التي حظى بها على المستوى المحلي والإقليمي، حيث نجح في تطوير أعماله وتعزيز مجالات أنشطته، من خلال تطبيق نموذج عمل يقوم على دراسة السوق وإستثمار الفرص المتاحة فيه وتقديم منتجات وخدمات تتناسب مع تطلعات عملاء المصرف، الأمر الذي ساعد على

الأداء العام للمصرف

الماضية. فقد قام المصرف في سبيل ذلك بدراسة للمناطق المتميزة باقتصادها المضطرب، وإن التطور الاقتصادي الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة شجّع إدارة المصرف على اختيار سوق دبي المالي كنقطة انطلاق لتداول أسهمه خارج مملكة البحرين، وذلك من أجل تحقيق أفضل النتائج الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة لمساهمينه.

وإنطلاقاً من إيمان المصرف برؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ والتي تهدف لضمان الرفاه المستدام والازدهار لجميع البحرينيين وخلق الفرص للأفراد والشركات العاملة في السوق البحريني، بما يحقق التطور والازدهار في المملكة، أقام المصرف وبالشراكة مع معهد BIBF «منتدى المصرف الخليجي التجاري للتنوع الاقتصادي» والذي عقد برعاية مجلس التنمية الاقتصادية، بهدف تسليط الضوء على موضوع التنوع الاقتصادي وإظهار أهميته للاقتصاد الوطني في البحرين، حيث نجح المنتدى من خلال نسخته الأولى في تعزيز هوية المصرف وتقديمه كشرريك إستراتيجي في تنمية اقتصاد المملكة. هذا إلى جانب إبراز أهمية العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص لضمان دعم المبادرات الوطنية والوصول إلى الإستدامة من خلال طرح ومناقشة الفرص المتاحة في المجالات الاقتصادية المتنوعة والتي قامت الحكومة الرشيدة بتبنيها.

ويسير المصرف بخطى ثابتة لتعزيز مكانته الريادية بين المصارف الإسلامية في مملكة البحرين. ويؤكد ذلك الزيادة الكبيرة خلال عام ٢٠١٧ في عدد عملاء المصرف ممن يستفيدون من المنتجات الاستثمارية والحلول التمويلية المبتكرة والخدمات المصرفية المتميزة التي يقدمها لهم المصرف، الأمر الذي دفعنا لتبني مبادرات هامة وتوسعية يعتزهم المصرف تنفيذها خلال العام ٢٠١٨ والأعوام التي تليه، بما فيها خطط المصرف الرامية لتعزيز محفظته التمويلية من خلال طرح حلول تمويلية مبتكرة للأفراد والشركات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الاتجاه التصاعدي لنسب الارباح العالمية والمحلية في الآونة الاخيرة، حفزنا على طرح مثل هذه الأفكار لفائدة مساهميننا وعملائنا.

نظرة مستقبلية

إننا في مجلس الإدارة نؤمن بأن المصرف يقف اليوم على قاعدة قوية ستمكنه بإذن الله من الإستفادة من الفرص المتوفرة في السوق، وستساعده على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموضوعة له، وفي سبيل تحقيق ذلك، سيعمل المصرف على تحقيق المزيد من النمو والتنوع في المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها من خلال شبكة فروعها التجارية وفنوات إتصاله الإلكترونية، من أجل الوصول إلى أكبر عدد من العملاء، مع التأكيد على جودة الخدمات التي يقدمها، وبما يكفل تعزيز قدراته التنافسية على المستويين المحلي والإقليمي، ومن جانب آخر، سنعمل على دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة التي تشمل الإستحواذ على كيانات أخرى أو

إستطاع المصرف وبفضل من الله خلال عام ٢٠١٧ من تحقيق نتائج طيبة عكست نجاحنا في تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي رسمناها للمصرف، حيث كان لجهود الإدارة التنفيذية ودعم وثقة مساهميننا وعملائنا الكرام دور كبير في ذلك، فقد نجح المصرف وبشكل إستثنائي في تطوير أعماله وتحقيق أداء مالي جيد، مدعوم بنسب سيولة وملاءة مالية عاليتين، وإدارة فعالة للمخاطر.

ومن المؤشرات الإيجابية لأداء المصرف لهذا العام نمو إجمالي الموجودات من ٧٦٥ مليون دينار بحريني في ٢٠١٦ إلى ٧٨٥ مليون دينار بحريني في ٢٠١٧، أي بنسبة نمو بلغت ٢,٦٪. صافي الأرباح التي تم تحقيقها ٨٠٨ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٧ مقارنة بـ ٥٠٣ مليون دينار بحريني تم تحقيقها في العام ٢٠١٦. كما زادت موجودات التمويلات بنسبة ٢,١٪ مقارنة بالعام ٢٠١٦ لتبلغ ٤٦٠٣ مليون دينار بحريني. وتمثل إيرادات الخدمات المصرفية التجارية ما نسبته ٨٠,٨٪ من إجمالي الإيرادات، وتجدر الإشارة على قيام المصرف بتجنب الحسابات ذات التركيز العالي، مما أدى إلى انخفاض الودائع بنسبة ١٤,٦٪ من ٥٨١١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ إلى ٤٩٦٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧.

ونتيجة لذلك، إستطاع المصرف بفضل الله، من تحقيق أرباح صافية للعام ٢٠١٧ بلغت ٨٠٨ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٥٠٣ مليون دينار بحريني تم تحقيقها في ٢٠١٦ وإنخفاض قدره ٨٤,٦٪ عن العام السابق. ستساهم هذه النتائج في تحقيق الكثير من الإستقرار لمنظومة العمل في المستقبل وستهيأ الطريق لتحقيق نتائج مالية أفضل بإذن الله تعالى خلال السنوات القادمة، والجدير بالذكر، أن المصرف حافظ على معدل أصول سائلة قوي بلغ ٢٢٢,٢٪ ومعدل ملاءة رأس مال بلغ ١٧٪ مقارنة بالنسبة القانونية المطلوبة التي تصل إلى ١٢,٥٪، وهما نسبتان تفوقان المتطلبات القانونية.

حيث قام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومن منطلق إستراتيجية العمل الواعية والمتحفظة التي يتبناها المصرف منذ سنوات، بمراجعة وتقييم لموجوداته، للتأكد من أنها تعكس القيمة العادلة التي يمكن تحقيقها، وبناءً على نتائج هذه المراجعة، تم اعتماد مبلغ ٧,٥ مليون دينار كمخصصات احترازية عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وذلك إستجابةً للأوضاع الاقتصادية وتقلبات السوق.

وباعتباره أحد المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مملكة البحرين، نجح المصرف في إدراج أسهمه بسوق دبي المالي خلال الربع الأخير من العام ٢٠١٧، حيث تعتبر هذه الخطوة نقلة نوعية في عمليات المصرف وتجسيداً للأهداف الرامية إلى خلق بيئة ملائمة للمساهمين للتداول في أسهمه وتعزيز القيمة السوقية للمصرف، كان ذلك مدعوماً بالثقة التي حظي بها المصرف من قبل المستثمرين والتي جاءت نتيجة النجاحات التي حققتها خلال الأعوام

المالية والمصرفية في مملكة البحرين. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الوزارات الحكومية ولمصرف البحرين المركزي على توجيهاتهم المستمرة ودعمهم الكبير، ولبورصة البحرين وسوق دبي المالي على تعاونهم الدائم.

وفي الختام، يسرني أن أعرب عن عظيم إمتناني وتقديري للمساهمين الكرام والعملاء الأفاضل والشركاء الإستراتيجيين وذلك لثقتهم المستمرة وولائهم ودعمهم للمصرف، وكذلك إلى أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين على عملهم الجاد وتفانيهم.

والله ولي التوفيق.



الدكتور أحمد خليل المطوع
رئيس مجلس الإدارة

محافظ أصول وكذلك تشكيل تحالفات إستراتيجية أو إندماجات مع مؤسسات مالية أخرى، آخذين بعين الاعتبار أهمية الإستمرار في تنمية موارد المصرف البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للمصرف وعموده الفقري، وتأهيلها لتكون قادرة على تحقيق متطلبات المرحلة القادمة بما تحمله من تحديات، هذا إلى جانب الإستثمار في التقنية الحديثة وتطوير أنظمة إدارة المخاطر بما يحقق المزيد من الإنجاز مستقبلاً بإذن الله تعالى.

شكر وتقدير

نيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن بالغ شكري وعظيم إمتناني إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، وذلك لتشجيعهم على تنمية القطاع الخاص وتطوير المؤسسات

سيواصل المصرف الخليجي
التجاري عملياته المصرفية
بكل ثبات واتزان مستثمراً
بذلك خبرته الطويلة في
مجال الصيرفة الإسلامية.



يخطو المصرف بثبات نحو
المزيد من الانتشار مستفيداً
من الفرص المتاحة في
الأسواق الإقليمية.

أعضاء مجلس الإدارة



الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
عضو مجلس الإدارة



هشام الرئيس
عضو مجلس الإدارة



عبدالكريم أحمد بوجيري
نائب رئيس مجلس الإدارة



الدكتور أحمد خليل المطوع
رئيس مجلس الإدارة



لؤي حسن أحمدي
عضو مجلس الإدارة



فؤاد طارق خان
عضو مجلس الإدارة



الدكتور خالد محمد الخزرجي
عضو مجلس الإدارة



عبدالله عبدالكريم شويعر
عضو مجلس الإدارة



محمد عبدالمحسن الراشد
عضو مجلس الإدارة



يوسف إبراهيم الغانم
عضو مجلس الإدارة

فريق الإدارة



حسام غانم سيف
مساعد المدير العام
الخزينة وأسواق المال



ياسر إسماعيل مظفر
الرئيس المالي



مهدي عبدالنبي محمد
نائب المدير العام
العمليات المساندة



توفيق محمد بستكي
القائم بأعمال الرئيس التنفيذي
رئيس المخاطر



أحمد عبدالرحمن سيادي
مساعد المدير العام
نظم المعلومات



محمد عبدالله صالح
مساعد المدير العام - الموارد
البشرية والاتصالات المؤسسية



خالد محمد تركي
مساعد المدير العام - الخدمات
المصرفية الدولية والشركات



مازن سلمان ساتر
مساعد المدير العام
الخدمات المصرفية للافراد



محمد حمد فخري
مدير إدارة التدقيق الداخلي



محمد عبدالله التميمي
مدير إدارة الالتزام وضابط مكافحة
غسيل الأموال



عبدالناصر عمر المحمود
مدير إدارة الرقابة الشرعية



طلال نبيل المحروس
مدير إدارة الاستثمار

القدرة على التكيف مع تغيرات
السوق وتحويلها إلى عوامل
نجاح لعملائه ومساهميه هو
أحد عناصر القوة لدى المصرف
الخليجي التجاري.



الرؤية

بأن نصبح أحد ركائز الاقتصاد المحلي والصيرفة الإسلامية في المنطقة عبر تقديم باقة من المنتجات والخدمات المتطورة والفريدة من نوعها والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.

الرسالة

نتطلع بأن يكون لنا دور رئيسي في تطوير الاقتصاد في مملكة البحرين والخليج العربي ومنطقة المينا، وتحقيق القيمة الأمثل لعملائنا ومساهمينا بما هو متوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، والمساهمة في تعزيز نمو الصيرفة الإسلامية وتوفير بيئة تواجه التحديات يغمرها التفاؤل لموظفينا ليكونوا مبدعين وقادرين على تحقيق الإنجازات للمصرف.



توفيق محمد بستكي
القائم بأعمال الرئيس التنفيذي
رئيس المخاطر

تقرير الإدارة التنفيذية

أبرز الإنجازات خلال العام ٢٠١٧

يعتبر ٢٠١٧ من الأعوام التي ستظل محفورة في تاريخ المصرف الخليجي التجاري وذلك لأنها شهدت عملية إدراج أسهم المصرف في سوق دبي المالي، وجاءت هذه الخطوة في سياق توجهات الإدارة للتوسع في أنشطة المصرف وتطوير خدماته التي يقدمها إلى مساهميه ومستثمريه في ظل ما نشهده من نمو ساهم في توسيع قاعدة عملائنا وحضورنا في السوق البحريني.

كما دشّن المصرف مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المبتكرة والتي تم تصميمها بهدف تلبية المتطلبات الشخصية للعملاء وكذلك توفير احتياجات السوق المحلي الآخذة في النمو ويأتي ذلك ضمن إستراتيجية عملنا التي نركز فيها على نموذج عملنا الرئيسي.

واجه القطاع المصرفي في مملكة البحرين عاملاً حافلاً بالتحديات خلال العام ٢٠١٧ نظراً لما يمر به الإقتصاد المحلي والعالمي من ظروف نتيجة للعديد من المتغيرات والظروف وهو ما ساهم في تباطؤ العجلة الإقتصادية لدول الخليج العربي، ومن بينها مملكة البحرين، وعلى الرغم من كل هذه العوامل، تمكن المصرف الخليجي التجاري من تحقيق نتائج مالية مستقرة عكست نجاحنا في تنفيذ أهدافنا الإستراتيجية بالشكل المطلوب والذي حرصنا أن يتم مراجعتها وتطويرها للتلائم مع تقلبات السوق.

ونستهل العام ٢٠١٨ مع ما يصحبه من رياح معاكسة بثقة كبيرة بالمحافظة على مكانة المصرف الريادية في السوق باعتباره أحد المصارف الإسلامية الرائدة في مملكة البحرين متسلحاً بمجلس إدارة خبير وفريق عمل متمرس وصلابة قاعدته المالية.

التطوير التنظيمي

إن عملية التدريب والتطوير جزء رئيسي من نموذج عملنا حيث ينفذ المصرف سنوياً سلسلة من البرامج التدريبية لجميع الموظفين وذلك لضمان توفير الكوادر المؤهلة التي تعمل على تقديم أعلى مستويات الأداء والإنجاز والذي بلا شك ينعكس بشكل إيجابي على مستوى الخدمات المقدمة، حيث حرصنا على رفع مهاراتهم من خلال التدريب والتعليم المتواصل لاكتساب المعرفة والخبرات الفنية والمهنية واستخدام أحدث التقنيات والمعايير المالية والمحاسبية والرقابية المتعارف عليها دولياً، الأمر الذي ساهم في تأهيل كوادر وطنية مؤهلة لشغل المناصب القيادية بالمصرف، وذلك إنسجاماً مع خطة المصرف الإستراتيجية.

كما أهتم المصرف بتعزيز الرقابة والحوكمة الإدارية على جميع الأصعدة من خلال التدريب المستمر وتطوير آليات وسياسات العمل، وذلك لضمان تحقيق أهدافنا المرحلية وخططنا الإستراتيجية وبما يحقق مصالح مساهميننا وبهذا الصدد نظم المصرف مجموعة من ورش العمل كان أهمها الأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك بالتعاون مع معهد العلاقات العامة والمهارات التنفيذية، ومقره سان خوان، الولايات المتحدة الأمريكية والتي تطرقت إلى العديد من المحاور التي تتعلق بالحوكمة الإدارية والمهارات الأساسية لأعضاء مجلس الإدارة وإدارة المخاطر، وأدوار ومسؤوليات الإدارات وأعضاء مجالس الإدارة والمسائل المتعلقة بالملكية، واستراتيجيات حوكمة حملة الأسهم، مع التركيز على أهمية تطوير الشركات الطويلة المدى كوسيلة أساسية للنمو المؤسسي المستدام والناجح.

الخاتمة

على الرغم من قدرة مملكة البحرين على التكيف مع المتغيرات، مازالت التوقعات للعام المقبل تشير إلى وجود تحديات. وقد أثبتت أعمال المصرف الأساسية أنها لا تزال قوية وذلك على ضوء أداء المصرف في السنوات الماضية. كما أثبت المصرف قدرته على تحقيق نتائج مستقرة وقوية على الرغم من هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، وبالنظر إلى هذا، فإننا سنستمر في تحقيق أهدافنا وترسيخ مكانتنا كأحد المصارف الإسلامية الرائدة في المنطقة. في الختام، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري وامتناني لحكومة المملكة الرشيدة على ما تقدمه من تسهيلات للمصارف، وأود أيضاً أن أتوجه بخالص الشكر لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي المصرف للالتزامهم وجهودهم المبذولة خلال هذا العام ولعملنا ومساهمينا لدعمهم المستمر وثقتهم الغالية.

توفيق محمد بستكي

القائم بأعمال الرئيس التنفيذي
رئيس المخاطر

ومن جانب آخر، شهد عام ٢٠١٧ نشاطاً ملحوظاً مسجلاً عاماً حافلاً بالنجاح لداثرة الخدمات المصرفية الدولية والشركات، ليس فقط في مملكة البحرين بل في منطقة الخليج حيث عملنا على تنفيذ عدد من إتفاقات التمويل للعملاء من المؤسسات المالية، والشركات الكبرى، والصناديق السيادية، والمؤسسات المالية غير المصرفية ومكاتب تمثيل العملاء من الأفراد ذوي الدخل العالي خارج مملكة البحرين وذلك في إطار استراتيجية متحفظة تركز على التنوع في المحفظة والإيرادات من التمويلات التجارية والبنوك.

وواصل المصرف إنجازاته في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية من خلال السعي لتحقيق تخارجات ناجحة وذلك بإتباع خطة عمل مدروسة تساهم في تعزيز قيمة الأصول تعتمد على تحسين وتطوير الموجودات في بعض المشاريع إلى جانب الدخول في إتفاقيات مبدئية مع مطوريين محليين الأمر الذي سيساهم في تسريع وتيرة التخارجات.

أما فيما يتعلق بأنشطة الخزينة وأسواق المال فإن المصرف وضمن توجهاته للمحافظة على مركزه المالي في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة فإنه قد قام بالإستفادة من الملاءة المالية العالية في الدخول في صفقات ناجحة بالصكوك والتي تعتبر إستثماراً آمناً مع عوائد مالية مرتفعة حيث شهدت محفظة الصكوك ارتفاعاً ملحوظاً بلغ ٥٢.٩٪ وذلك بمبلغ ١١٣ مليون في ٢٠١٧ مقابل ٧٤ مليون في عام ٢٠١٦.

من جهة أخرى، تبنى المصرف خلال العام ٢٠١٧ جملة من المشاريع التطويرية في البنية التحتية لأنظمتها التقنية والعمليات والخدمات المساندة كان أهمها في مجال أمن وحماية بيانات بطاقات الدفع الالكتروني حيث حصل المصرف على شهادة الاعتماد الدولي (PCI DSS) في بنسختها الأحدث (٣.٢) من شركة سيسا لأمن المعلومات ذ.م.م، إحدى الشركات العالمية المتخصصة في تطبيق أعلى معايير الأمن والحماية لمعلومات البطاقات المصرفية بأنواعها كافة.

المسؤولية الاجتماعية

يؤمن المصرف الخليجي التجاري بمسؤوليته الإجتماعية من خلال تبني مبادرات التنمية المستدامة والاستثمار المجتمعي والعمل الخيري من خلال دعم عدد من مبادرات الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني ورعاية الفعاليات والمؤتمرات أهمها مؤتمر «أيوفي» وفعاليات مؤسسة انجاز البحرين للعام ٢٠١٧. كما واصل المصرف تدريب طلبة الجامعات كجزءاً من جهوده الخاصة بتخريج جيل جديد من المصرفيين من ذوي الكفاءة لإدارة دفة هذا القطاع نحو أفق جديدة.

يتعامل المصرف
الخليجي التجاري
مع المتغيرات
المالية بايجابية
من اجل تحقيق
النجاح.



هيئة الرقابة الشرعية

تقوم هيئة الرقابة الشرعية التي تضم ثلاثة من علماء الشريعة الإسلامية بمراجعة أنشطة المصرف الخليجي التجاري، وتعمل كذلك على التأكد من أن جميع المنتجات والخدمات التجارية والاستثمارية التي يقدمها المصرف متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي عضو الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو تنفيذي في هيئة الرقابة الشرعية لمصرف أبوظبي الإسلامي - الإمارات العربية المتحدة.
- عضو تنفيذي في هيئة الرقابة الشرعية لبنك البحرين الإسلامي - البحرين.
- عضو تنفيذي في هيئة الرقابة الشرعية لبنك الإمارات - البحرين.
- عضو مجلس إدارة مؤثر داوود الإسلامي.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي عضو تنفيذي بالهيئة الشرعية

الخبرة:

- أستاذ مساعد بكلية الآداب قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف الإسلامية.
- المؤهلات:
- حاصل على شهادة الدكتوراه في منهج الإمام ابن حزم في الجهالة من جامعة إدنبرج - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراه في منهج الإمام البخاري من جامعة الملك محمد الخامس - المملكة المغربية.

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية - البحرين.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق في جامعة البحرين.
- المؤهلات:
- حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة إدنبرج - المملكة المتحدة.

الإطار العام للحوكمة

هيكل نظام الحوكمة

جانب مسؤوليته في رئاسة المجلس، وذلك للتأكد من أنها تقوم بمهامها على أكمل وجه، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بمراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإبقاء على حلقة تواصل مع مساهمي المصرف. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجاناً تابعة له ومنحها امتيازات تمثيلية معينة للإشراف على الإدارة ومراقبة أدائها في بعض العمليات التي يجريها المصرف وفي عملية صنع القرار. ويتولى مجلس الإدارة، سواء بشكل مباشر أو من خلال اللجان المختلفة التابعة له، مسؤولية الإشراف على إدارة المصرف.

الهيكل التنظيمي للجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة ثلاثة لجان ومنحها امتيازات تمثيلية معينة هي:

- لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر: تتولى هذه اللجنة مسؤولية التدقيق الداخلي والخارجي، والإلتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال. هذا إلى جانب، مسؤولية التأكد من وضع إطار عمل فعال لإدارة المخاطر، وكذلك للتأكد من أن المخاطر الأساسية تتم إدارتها وفقاً للمتطلبات التي يضعها مجلس الإدارة.

- لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان: تتولى هذه اللجنة مسؤولية الموافقة على الإستثمار والحصول على التمويل اللازم، وإعداد الضوابط وحدود الموافقات على المخاطر المختلفة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود غير المشمولة في الميزانية العمومية.

- لجنة المجلس للتعيينات، والمكافآت، والحوكمة الإدارية: تقوم هذه اللجنة بوضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى. كما تتولى مسؤولية الإشراف على إطار عمل الحوكمة الإدارية للمصرف.

ويعمل كل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس بالتعاون المباشر مع رئيس قسم التدقيق الداخلي بالمصرف، ورئيس قسم إدارة المخاطر، ورئيس قسم الإلتزام بالأنظمة الرقابية، ورئيس قسم الرقابة الشرعية.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحد على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك.

يركز نظام الحوكمة الذي يعتمد عليه المصرف على مسؤوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقاً لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية. كما أن إطار العمل متوافق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والمتطلبات التي تضيها قوانين الهيئات الرقابية والتي تهدف إلى تشكيل هيكلية ريادية متوازنة تمتاز بالإنصاف والشفافية بما يحقق المنفعة لجميع المعنيين.

وضوابط الحوكمة هي مجموعة إجراءات ومبادئ تضبط كيفية تنظيم المصرف لإدارته وعملياته بهدف الوصول بنجاح إلى الأهداف الإستراتيجية التي يضعها المصرف. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً أمام مساهمي المصرف في إيجاد وتحقيق أداء مالي قوي يمتاز بالإستمرارية وتحقيق القيمة المضافة. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام المجلس الإدارة باعتماد ومراقبة إستراتيجية المصرف والأداء المالي باستخدام إطار عمل لضوابط الحوكمة الرشيدة والطرق الفاعلة لإدارة المخاطر.

ويلتزم المصرف بمعايير الحوكمة ونظام الإفصاحات العامة وإفصاحات أسواق المال حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. وترتكز فلسفة المصرف المتعلقة بالحوكمة على أن تكون أخلاقية ومبنية على الشفافية فيما يخص جميع المعاملات، ولتحقيق هذا الهدف فقد وافق مجلس الإدارة على إطار الحوكمة وسياسة التعارض في المصالح لإعضاء مجلس الإدارة وسياسة التداول للأفراد الرئيسيين في المصرف. ويعمل المصرف من خلال لجان مجلس الإدارة على تحقيق أعلى معايير الحوكمة بما يحقق مصلحة المساهمين.

كما يلتزم المصرف بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة المعدل المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى، وكذلك ليواكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها إلى

إضافة لذلك، اجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر سبعة مرات، كما اجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان خمسة مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أربع مرات.

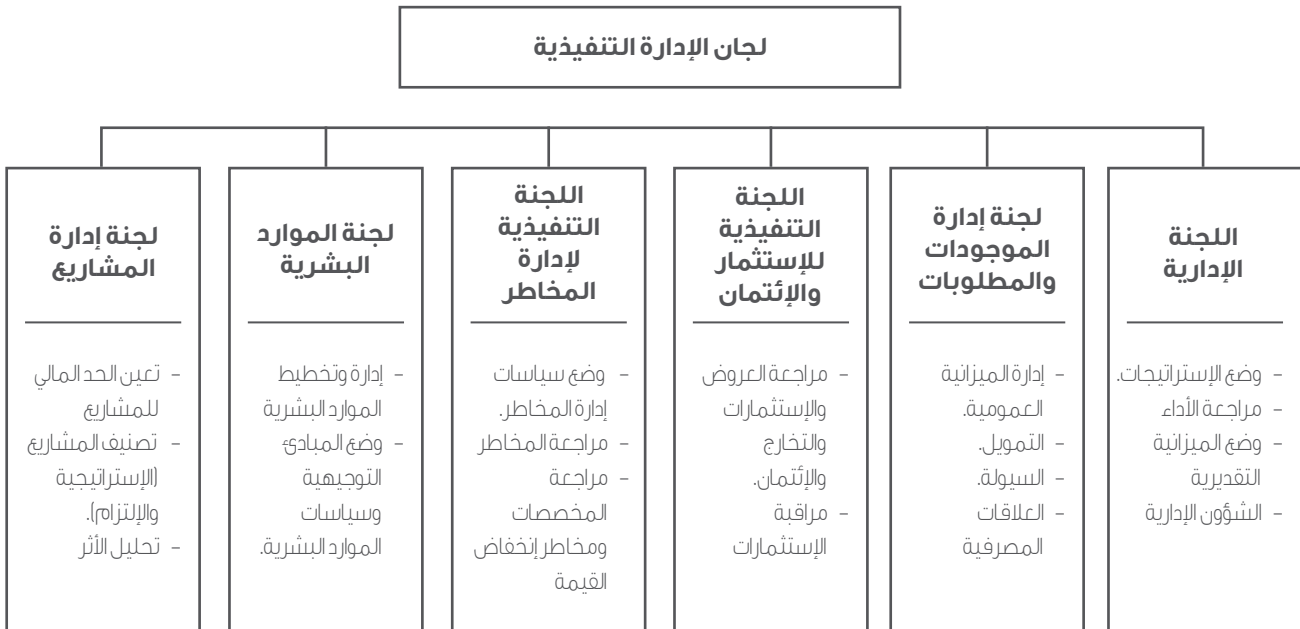
وخلال العام اجتمع مجلس الإدارة ست مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير إما عن طريق البريد أو الفاكس. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ١٤ مارس ٢٠١٧.



اللجان التنفيذية

الإستراتيجية للمصرف. ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف عبر اللجان التنفيذية التالية:

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالقيام بكافة الأمور المتعلقة بالإدارة اليومية لأنشطة المصرف، وتنفيذ الخطة



إدارة المخاطر

إطار عمل إدارة المخاطر

التي يواجهها المصرف. ويعمل رئيس إدارة المخاطر تحت الإشراف المباشر للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ويتبع من الناحية الإدارية للرئيس التنفيذي. ويوفر قسم إدارة المخاطر بالتعاون مع إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام، ضماناً مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر يتم رصدها وإدارتها وفقاً للسياسات والخطوط الاستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة.

سياسات إدارة المخاطر

يتم إعداد سياسات إدارة المخاطر لتحديد وتحليل المخاطر الناشئة عن أنشطة المصرف، وذلك لإعداد الضوابط الملائمة والسيطرة على المخاطر، ومراقبة الالتزام بمثل هذه الضوابط. كما تقوم سياسات إدارة المخاطر، المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بتحليل وتحديد معايير المخاطر عن طريق وضع الحدود لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (ويشمل ذلك مخاطر أسعار الأرباح ومخاطر العملات). وتخضع سياسات إدارة المخاطر وأنظمتها للمراجعة بشكل منتظم لإحتواء التغيرات التي تطرأ على أحوال السوق، وكذلك المنتجات والخدمات المعروضة، ويهدف المصرف من خلال التدريب، إلى إيجاد مناخ منضبط ومثالي للمراقبة يمكن للموظفين أن يفهموا من خلاله أدوارهم والتزاماتهم. وتحتوي سياسات المصرف لإدارة المخاطر على متطلبات الجهات الرقابية، ومتطلبات إعداد التقارير، والإجراءات اللازمة لإحالة الأمور المتعلقة بالمخاطر إلى الإدارة التنفيذية أو اللجنة التنفيذية للإئتمان والاستثمار أو مجلس الإدارة حسبما تقتضيه الحاجة. ويتم اعتماد السياسات للتعامل مع جميع فئات المخاطر الرئيسية بما في ذلك مخاطر السيولة، والاستثمار والإئتمان، ومخاطر العملات، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية والإشرافية، وتلك المتعلقة بسمعة المصرف.

مخاطر الإئتمان والاستثمار

يعتمد المصرف سياسات واضحة لإدارة مخاطر الإئتمان والاستثمار، وتشمل هذه السياسات على حدود صلاحيات منح الموافقات والتفويضات، وحدود التركيز، وحدود المخاطر، وحدود مخاطر الأطراف ذات العلاقة وغيرها. وتحدد مخاطر الإئتمان والاستثمار كاحتمالية اخفاق المقترض أو الأطراف ذات العلاقة في الوفاء بالتزاماتهم بمقتضى الشروط المتفق عليها. ويتم اعتماد حدود المخاطر الائتمانية والاستثمارية للزبون بعد إجراء دراسات مستفيضة لتقييم مخاطر

تمثل المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المصرف، وتعتبر الإدارة الفعالة لتلك المخاطر مطلباً أساسياً لإيجاد قيمة مضافة عالية للمساهمين. إنها العملية التي بموجبها يعرف المصرف على المخاطر الرئيسية ويضع معايير ثابتة يمكن فهمها للمخاطر حيث يختار أي من المخاطر التي يتوجب التخفيف منها أو تحويلها أو تجنبها أو قبولها وبأية وسائل وبذلك تؤسس الإجراءات الكفيلة بمراقبة الوضع الناشئ عن ذلك. وتعتبر الإدارة الفعالة للمخاطر هي حجر الزاوية للأداء التشغيلي السليم وهيكل رأس المال. ويتولى مجلس إدارة المصرف مسؤولية خلق ثقافة للإدارة السليمة للمخاطر بالمصرف والتأكد من تطبيق أطر عمل قادرة على إدارة المخاطر والتعامل معها. حيث يقوم مجلس الإدارة باعتماد السياسات المثلى لإدارة المخاطر ومراجعة هذه السياسات واستراتيجيات مخاطر البنك بشكل دوري. وتعتبر إدارة المخاطر عبارة عن طريقة معالجة يقوم بموجبها بالتعرف على المخاطر الرئيسية ويضع المعايير اللازمة لمتابعة المخاطر المتبقية من أجل التأكد من السيطرة عليها وبذلك يتم تحقيق قيمة مضافة للمساهمين. إن المصرف معرض للمخاطر التي تشمل، ولكن لا تقتصر على، مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ومخاطر السمعة والتشغيل. ويحرص المصرف على تحقيق التوازن الملائم بين المخاطر والعوائد والتقليل من أي آثار سلبية على أدائه المالي.

ويتبع المصرف مبادئ أساسية في إدارته للمخاطر: منها حماية أموال المساهمين والمستثمرين من خلال التحليل والحراسة المستفيضة لمختلف أنواع المخاطر، والعمل بإستراتيجية (مكافأة المخاطر) لتعظيم العوائد التي يحققها المساهمون، والالتزام بمستويات حذرة في تركيز المخاطر.

وقد أسس مجلس الإدارة لجنة تنفيذية للإئتمان والاستثمار تتولى مسؤولية تطوير سياسات المصرف فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتطبيق هذه السياسات في جميع الأعمال التي يزاؤها المصرف، وتتكون اللجنة من رؤساء المجموعات والأقسام الإدارية الأخرى لدى المصرف، وتجتمع اللجنة مرة واحدة في الشهر وترفع تقارير منتظمة إلى لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر.

ويتولى قسم إدارة المخاطر بالمصرف، وهو جهة مستقلة عن وحدات العمل، مسؤولية الإشراف على الأعمال اليومية وإدارة المخاطر المتعددة

مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية على جميع التمويلات المالية التي ترافقها مخاطر ائتمانية.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التقلبات في العوامل المتغيرة للسوق مثل معدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والفرق بين سعر الشراء والبيع،

لا ترتبط بالتغيرات في التصنيف الائتماني للمُؤدِّم/المُصدر، والتي قد تؤثر على دخل المصرف أو على قيمة استثمارته في الأدوات المالية. ويهدف قسم إدارة المخاطر إلى إدارة مخاطر السوق ومراقبتها باستخدام المعايير المقبولة، وفي الوقت ذاته تحقيق أقصى الاستفادة من هذه المخاطر.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم توافر الاموال لدى المصرف للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها للزبائن والمستثمرين (عدم توفر الاموال لتلبية المطالبات). وقد تم وضع سياسة إدارة مخاطر السيولة من قبل مجلس الإدارة. ويتولى قسم الخزينة مسؤولية إدارة الميزانية العمومية والسيولة في المصرف بصورة يومية، تحت إشراف لجنة الموجودات والمطلوبات. وتحدد سياسة مخاطر السيولة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يجب الحفاظ عليها واستخدام طريقة آجال الاستحقاق المتدرجة لإدارة مخاطر السيولة ومراقبتها، وإبلاغ لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية بشكل دوري عن مستوى الموجودات السائلة وعن أية مخالفات في مستوى السيولة. كما تكمن مسؤولية القسم في التأكد من أن المصرف يحتفظ برصيد كافٍ من السيولة للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها عبر الآجال القصيرة والطويلة من الأعمال. ويهدف المصرف من قيامه بإدارة السيولة إلى التأكد، حيثما كان ذلك ممكناً، بأن لديه السيولة الكافية والمزيج الملائم من المنتجات التي تضمن قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها في جميع الأحوال العادية والصعبة منها، دون تكبد أي خسائر أو أضرار تمس بسمعة المصرف.

والجدير بالذكر أن المصدر الرئيسي للأموال يأتي من ودائع العملاء وودائع وتمويلات ما بين البنوك، كما يتابع البنك أي تركّزات لقاعدة ودايع العملاء بما يتوافق مع خطط الطوارئ الموضوععة لمواجهة أي كوارث معينة او عرضية تحدث في السوق والتي تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعتها بصورة دورية.

مخاطر معدلات الأرباح

المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المحافظ الاستثمارية غير المدرجة هي المخاطر الناشئة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو

الأطراف ذات العلاقة من خلال تجاربهم السابقة ومركزهم المالي، والمخاطر القانونية، ومخاطر السوق، حيث إن المصرف في أغلب الحالات يحرص في تعاملاته على أن تكون التغطية (الضمان) مقبولة، وذلك تماشياً مع توجيهات مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر بتولي مهام إدارة المخاطر.

كما يتولى قسم مستقل بالمصرف مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان والاستثمار بشكل مستقل عن وحدات الأعمال. ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة جميع العروض والسجلات الاستثمارية والائتمانية ويدي ملاحظاته قبل أن ترفع هذه العروض للموافقة النهائية. ويقوم كل من قسم الاستثمار وقسم الرقابة المالية إلى جانب قسم إدارة المخاطر بالمصرف بمراجعة القيمة العادلة للاستثمارات حيث يقوم قسم إدارة المخاطر بإجراء الاختبارات اللازمة لتقييم انخفاض قيمتها كل ٣ أشهر ومن ثم تتم مراجعته من قبل المدققين الخارجيين وذلك وفقاً للسياسات المعمول بها في المصرف. وتؤدي سياسة المصرف في تقييم انخفاض القيمة وتجنب المخصصات إلى إرساء خطوط استراتيجية لإيجاد مخصصات للخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة والتي تشكل خسارة -متوقعة لمحفظة الاستثمارات في المستقبل. ويقوم المصرف بمراجعة مخاطر الدول والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالاستناد إلى حدود المخاطر الموضوععة لهذه الدول والمؤسسات والمعتمدة من مجلس الإدارة وذلك حسب عوامل المخاطر المختلفة. وتقوم الإدارة بمتابعة ومراقبة المخاطر بصورة منتظمة للتأكد من بقائها في حدود المخاطر المعتمدة.

ويقوم قسم إدارة الائتمان بالتأكد من أن التسهيلات الائتمانية يتم الموافقة عليها بعد الحصول على كافة الموافقات والمستندات اللازمة، فيما تتم الموافقة بالتصريح الملائم من الجهة المختصة على أي استثناءات، إن وجدت. كما يعمل القسم على مراقبة المبالغ التي تتجاوز حدود الائتمان المسموح بها والاستثناءات الخاصة بسياسة المصرف وترفعها إلى اللجنة المختصة للبت فيها. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم القسم بمتابعة جميع المستندات غير المتوفرة وأي عدم انتظام، إن وجد، ومراجعة الحسابات المتعثرة بصورة دورية. وتخضع كافة العلاقات والاستثمارات للمراجعة السنوية فيما يتم متابعة الحسابات المتعثرة خلال فترات متقاربة، في حين يتم مراجعة الحسابات التي تعاني من مشاكل بانتظام لتقييمها وانتهاج استراتيجية التعامل معها.

التقييم الائتماني الخارجي

اعتمد المصرف المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي بما يتعلق باستخدام التصنيفات الخارجية، إن وجدت، من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي لغرض تقييم المخاطر. وفي حال وجود تقييمات متعددة لطرف مقابل واحد، سيتم تبني التقييم الأدنى من بين جميع التقييمات الأخرى لتعيين فئة المخاطر ذات صلة. وملتزم المصرف بجميع المتطلبات النوعية التي نص عليها مصرف البحرين المركزي لمعايير عملية الاعتراف وأهلية تقييم مؤسسات التقييم الائتماني في سياسة إدارة المخاطر الائتمانية للمصرف. ويتم تطبيق تقييمات

- تقييم مخاطر النشاطات الهامة لتحديد المخاطر التي تواجه كل دائرة والمخاطر المشمولة في معالجتها وفي منتجاتها، واجراء المراجعات الدورية للتأكد من أن الظروف التي تم تحديدها بموجبها لم تتغير بصورة جوهرية.
- جمع البيانات الخاصة بخسائر المخاطر التشغيلية وتقديم تقارير عن كل حالة الى الإدارة العليا.
- الحرص على تحليل جميع المخاطر التي تم تحديدها وبيانات الخسائر التي تم الإبلاغ عنها لمعرفة الأسباب والعمل على التخفيف منها.

يقوم قسم إدارة المخاطر بصورة دورية بإجراء تقييم للمخاطر التشغيلية لكل قسم من أقسام المصرف وتقديم التوصيات الهادفة الى تعزيز طرق المعالجة. كما يقوم القسم بجهود لتوعية جميع الموظفين بشأن مخاطر التشغيل وإبلاغ اللجنة التنفيذية للإلتزام والاستثمار والمجلس بكل النتائج التي تتوصل إليها بخصوص المخاطر التشغيلية.

تقع مسؤولية إدارة المخاطر التشغيلية على عاتق الإدارة العليا لكل قسم من أقسام الأعمال في حين تتولى وحدة المخاطر التشغيلية مسؤولية المتابعة والإشراف على العمليات بمقتضى اطار إدارة المخاطر التشغيلية، ويقوم قسم التدقيق الداخلي بصورة مستقلة بمراجعة مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للمصرف وقدرتها على التقليل من تأثيرات المخاطر التشغيلية.

استمرارية الأعمال في المصرف

وتتمثل في تطبيق وإدارة التدابير الوقائية والتخطيط والتهيئة والاستعدادات التي تضمن للمصرف استمرار عمله في حالة وقوع حادث أو خلل جوهري معين أو حدوث اضطرابات كبيرة في عمليات المصرف، والتأكد من أن أنظمة وإجراءات المصرف قادرة على الإستمرار في العمل في حالة حدوث أي مواقف محتملة من الإخفاق. ولدى المصرف خطط لاستمرارية الأعمال لضمان سير أعماله بصورة فعالة في حالة وقوع أي كوارث غير متوقعة حسب ارشادات ومتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويحرص المصرف باستمرار على تعزيز خطته الحالية بتطبيق إطار راسخ لاستمرارية الأعمال للتأكد من أن أنظمتها وإجراءاتها مرنة ومهيئة بما يكفي للتعامل مع مختلف حالات الطوارئ.

المخاطر القانونية والإلتزام

تشمل المخاطر القانونية مخاطر الخسارة غير المتوقعة من الصفقات و / أو العقود التي لا يتم تطبيقها بموجب القوانين المعمول بها أو المستندات غير السليمة، كما تشمل هذه المخاطر القضايا التي يرفعها العملاء ضد المصرف فيما يتعلق ببعض العمليات، ولدى المصرف قسم للشؤون القانونية متكاملة تقدم الملاحظات والارشادات الضرورية الى جميع الدوائر الأخرى حول أي مسائل قانونية قد تنشأ، كما يقوم باستخدام مستشارين قانونيين داخليين وخارجيين لتقديم المشورة عند الضرورة وتولي الدعاوي، وتتألف المخاطرة الرقابية من مخاطر عدم

تقلبات القيمة العادية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. وتهدف سياسة المصرف فيما يتعلق بمخاطر معادلات الأرباح إلى تحديد، وقياس، ومراقبة، وإعداد التقارير عنها في الوقت المناسب. وتتم إدارة مخاطر معادلات الأرباح بشكل أساسي من خلال مراقبة الفروقات بين الأرباح والحدود الموضوعة مسبقاً. كما تتم إدارة مخاطر معادلات الأرباح مقارنةً بحدود الفروقات في معادلات الأرباح بمدى حساسية الأصول المالية للمصرف والمطلوبات مقارنةً بالسيناريوهات الثابتة وغير الثابتة المتعددة لمعدلات الأرباح. وتخضع المراكز المالية للمتابعة شهرياً للتأكد بأنها ضمن الحدود الموضوعة.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في قيمة أداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية في المصرف بأخذ الحدود التي يضعها مجلس الإدارة على المراكز المالية الصافية وكذلك التقييم المستمر لأسعار صرف العملات الحالية والمستقبلية، وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية مقارنة بحدود المخاطر الصافية من خلال مراقبة حساسية الأصول المالية للمصرف والسيناريوهات المتعددة للعملات الأجنبية. ولا يشارك المصرف في أي تداولات بالعملات الأجنبية، ويعمل عند الضرورة على مطابقة مخاطر العملة المتعلقة بموجودات معينة بالمطلوبات بنفس العملة أو العملة المرتبطة بها.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناشئة عن إخفاق أو عدم ملائمة الأنظمة والرقابة الداخلية أو الخطأ البشري أو تلك المتعلقة بالوقائع الخارجية، ونظراً لأن هذه المخاطر موجودة في كل المؤسسات وتغطي مجموعة واسعة من المسائل، فإن الإخفاق في التحكم في المخاطر التشغيلية يمكن أن يؤدي الى حدوث خسائر مالية وخسائر ذات علاقة بسمعة المصرف فضلاً عن التبعات القانونية والرقابية وتلك المتعلقة بالامتثال للأنظمة. ولذلك فإن المصرف يعمل على ادارتها من خلال المتابعة المستمرة للبيئة الرقابية التي يعمل فيها المصرف، ويشتمل ذلك على المحافظة على السياسات المحددة والإجراءات التشغيلية النموذجية والمتابعة المتواصلة لعوامل المخاطر المحددة مسبقاً والرفع الفوري للتقارير الخاصة بوقائع المخاطر التشغيلية الى الإدارة. ويحرص المصرف على التأكد من أن مخاطر التشغيل تخضع للإدارة المتعمقة وعن كُتب بشكل يومي. وكجزء من عملية تقييم المخاطر التشغيلية، هذا ويعتبر قسم إدارة المخاطر مسؤولاً عن تحديد كافة المخاطر وإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف من خلال نظام إدارة المخاطر التشغيلية بما يتوافق مع إطار المخاطر التشغيلية المعتمد من مجلس الإدارة، ويسترشد نظام إدارة المخاطر التشغيلية بالمبادئ التالية:

- إدارة المخاطر هي من مسؤولية كل رؤساء الدوائر المختلفة بالمصرف.
- التقارير الإدارية الملائمة والمنظمة.

مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي المخاطر التي قد تنشأ من ممارسة او واقعة قد تؤثر بصورة سلبية على نظرة المساهمين إلى المصرف وثقتهم فيه، مما قد يؤدي إلى تراجع في قاعدة المستثمرين لدى المصرف. وقد تكون السمعة غير ملموسة غير أنها من الأصول ذات القيمة العالية، وقد يفضي الاخفاق في إدارة هذه المخاطر الى تأثر أعمال المصرف بصورة كبيرة ويمكن أن يؤدي الى تطور مثل هذا الفهم إلى إجراءات قضائية مطولة تكون مكلفة مالياً. ما يؤدي إلى تأثير سلبي جوهري على المركز الرأسمالي للمصرف أو سيولته. وتعتبر السمعة القوية لأية مؤسسة عبارة عن أصول لا تقدر بثمن.

فإذا تأثرت هذه السمعة في يوم من الأيام، فإنه من الصعوبة بمكان إستعادتها مقارنة بالأصول الأخرى للمؤسسة نظراً لأن السمعة لها تأثير حيوي على الازدهار طويل الأجل للمؤسسة. وتقوم الإدارة العليا من خلال اللجان المختلفة باختبار الأمور التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على سمعة المصرف، كما تقوم الإدارة العليا بإصدار خطوط استرشادية للتعامل مع مثل هذه الأمور. كذلك، يقوم المصرف بموجب عملية التقييم الداخلية بقياس كفاية رأس مال مستقل المخاطر.

سياسات الإفصاح

يتبع المصرف في سياساته للإفصاح للالتزامات والخطوط الاسترشادية لمصرف البحرين المركزي، وسوق البحرين للأوراق المالية، والجهات الرقابية الأخرى. وقد اعتمد المصرف سياسات فيما يتعلق بالاتصالات الخارجية والإفصاح متوافقة من متطلبات اتفاقية بازل ٢ ومتطلبات مصرف البحرين المركزي للتأكد من تلقي جميع المعنيين المعلومات في الوقت المناسب. وتشكل متطلبات الإفصاح الخاصة بالمستوى الثالث التي يشترطها مصرف البحرين المركزي جزءاً من هذا التقرير السنوي.

الالتزام بالمتطلبات القانونية والإشرافية. وقام المصرف بإنشاء إدارة لمراقبة الالتزام بالقوانين تتولى متابعة مستوى الالتزام بالمتطلبات الرقابية من قبل الدوائر الأخرى بالمصرف، والعمل كنقطة اتصال رئيسية لجميع التعاملات مع مصرف البحرين المركزي، كما أنها مسؤولة عن الالتزام بمبادرات المصرف الهادفة إلى مكافحة غسيل الأموال.

كفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلية لقياس كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال القانوني للمصرف وفقاً للخطوط الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، التي يتطلب من المصرف بموجبها المحافظة على حد معين من نسبة رأس المال المبدئي من إجمالي رأس المال مقارنةً بالموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها. كما يتطلب مصرف البحرين المركزي من المصرف أن يؤسس طريقة لمتابعة مستوى النسبة العامة لكفاية رأس المال بالمصرف مع الأخذ في الاعتبار جميع عوامل المخاطر ذات العلاقة. وبالإضافة لما ورد أعلاه، فإن مجلس إدارة المصرف قد اعتمد طريقة داخلية لتقييم نسبة كفاية رأس المال تهدف إلى تلبية متطلبات المصرف المركزي. والطريقة الداخلية لقياس كفاية رأس المال هي إحدى متطلبات اتفاق بازل ٣ وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي تسعى إلى التأكد من التحديد المناسب، والقياس، ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وربط مستوى رأس المال الداخلي للمصرف بعوامل المخاطرة إجمالاً وخطة العمل. كما تبني المصرف منهجية منظمة لتحديد وتقييم رأس المال المطلوب لكل فئة من فئات المخاطر الرئيسية من خلال توظيف الطرق المناسبة، ويتم اعتبار إجمالي مخاطر رأس المال كمتطلب لإجمالي رأس المال. كذلك، تضم الطريقة الداخلية لقياس كفاية رأس المال خطوطاً إرشادية لتقييم الاحتياجات الرأسمالية المستقبلية للمصرف حسبما تمليه خطط الأعمال على المدى الزمني الاستراتيجي لتنفيذ تلك الخطط.

اختبار الضغوطات

يتم احتساب كفاية رأس المال القانونية والداخلية لرأس المال بناءً على معلومات سابقة، وحين يتم وضع توقعات مستقبلية، فإن هذه التوقعات تعتمد على افتراض أن مناخ الأعمال سوف يكون اعتيادياً. ومن الضروري أن يقوم المصرف بقياس حساسية رأسماله مقارنةً بالتغيرات في عوامل المخاطرة الداخلية والخارجية والتغيرات المصاحبة للدورات الاقتصادية. وقام المصرف بتطوير نموذج لاختبار الضغوطات لهذا الغرض. والخطوة الأولى في هذه العملية هي تحديد العوامل المرتبطة بالضغوطات والتي تؤثر على إيرادات المصرف، وسيولته، ومركزه المالي، ونوعية موجوداته، ونمو أعماله الخ. والخطوة التالية هي إعادة تقييم بنود الميزانية العمومية بناءً على مزيج من عوامل المخاطرة هذه وبمستويات متعددة وأكثر صرامة. ويتم احتساب مستويات كفاية رأس المال في ظل سيناريوهات الضغوطات مقارنةً بميزانيات عمومية حالية ومتوقعة لتحديد الاحتمال الأسوأ واتخاذ تدابير الإدارة للوقاية من المخاطر الناشئة حسبما تقتضيه الحاجة. ويقوم قسم إدارة المخاطر بالمصرف بعمل اختبارات الضغوطات مرتين خلال العام ويتم الإفصاح عن النتائج لمجلس الإدارة مع خطط المعالجة المقترحة إذا تطلب الأمر ذلك.

يحرص المصرف الخليجي
التجاري على نيل ثقة
عملائه من خلال تلبية
احتياجاتهم وذلك بتقديم
أفضل الخدمات الجديدة
والمبتكرة والتي لها الأثر
الكبير في بناء علاقة
طويلة المدى معهم.



تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى حضرات السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى حضرات السادة المساهمين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد،

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للمصرف: فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أعمال المصرف والشركات التابعة له وفقاً للبيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

فقد راجعت الهيئة الشرعية أعمال المصرف الاستثمارية والتمويلية، والشركات التابعة له، والعقود والاتفاقيات، والهياكل التمويلية والاستثمارية، والمنتجات المطروحة، والبيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. وذلك للتأكد من موافقتها للفتاوى والأحكام والقرارات التي أصدرتها، والمعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وتتمن الهيئة الشرعية الدور الذي قامت به إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي من مراجعة مستمرة، وتدقيق ومتابعة لأنشطة المصرف، وإعداد التقارير الدورية التي تبين مدى التزام المصرف بفتاوى وقرارات الهيئة في تطبيقاته وأنشطته.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد الهيئة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسؤولية الهيئة فتتخصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناءً على ما تمت مراقبته من أعمال وتطبيقات وأنشطة المصرف وفي إعداد هذا التقرير.

نطاق العمل وأساس الرأي

لقد قامت الهيئة الشرعية بالمراقبة والمراجعة والتدقيق وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال اجتماعاتها الدورية، والعضو التنفيذي للهيئة، ومن خلال إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي وبناءً على خطة التدقيق بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها للتأكد - ما أمكن - من خلو المعاملات والاستثمارات والتمويلات من أي خطأ جوهري، ومراجعة العقود والاتفاقيات، وأن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما تم التأكد من استبعاد أي مكاسب محرمة وردت من غير قصد إلى حساب البر والخير، وأن أسس حساب الزكاة تم وفقاً للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على المساهمين.

الرأي

ترى الهيئة الشرعية أن أعمال المصرف، وأنشطته، وخدماته التمويلية والاستثمارية موافقة لفتاوى وقرارات الهيئة، وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

والله ولي التوفيق، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة الشرعية

الشيخ د. فريد محمد هادي
عضو تنفيذي بالهيئة الشرعية

الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة الشرعية

تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب («المصرف») والشركات التابعة له («المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة

إن هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة المصرف، وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ونتائج أعمالها الموحدة وتدقيقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي؛

وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كري بي فخرو

كري بي فخرو
رقم ترخيص الشريك ١٠٠
٧ فبراير ٢٠١٨

البيانات المالية الموحدة



بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إيضاح	
الموجودات			
٥٦٠٠٦	٧٥٠٧٨٧	٣	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٨٠٧١٤	٣٣٠٩٦٩	٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٥٠٣٧٧	٣٥٤٠٥٠٤	٥	موجودات التمويلات
٧٤٠١٥٤	١١٣٠٣٤٧	٦	استثمار في الصكوك
٩٢٠٨٣٩	٩٧٠١٩٣	٧	موجودات مشتراة لغرض التأجير
٢٠٥٧٣	٨٠٩٠	٧	أقساط إيجارات مستحقة
٥٥٠١٢١	٥٢٠٢٠٣	٨	استثمارات في أوراق مالية
٢١٠٠٨	٢٠١٦٣	٩	استثمارات عقارية
٦٠٠٣	٦٠٠٣		عقارات قيد التطوير
١٤٠٤٩٦	١٥٠٧٠٦		موجودات أخرى
٨٢٠٨	٧٠٧٥٥	١٠	عقارات ومعدات
٧٦٤٠٩٩٩	٧٨٥٠٢٢٠		إجمالي الموجودات
المطلوبات			
٥٩٠٧٩	١٢٤٠٢٦٥		ودائع من مؤسسات مالية
١٠٠٠٦٤٩	٦١٠٣٥٩	١١	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
-	٤١٠٣٠٨	١٢	تمويل متوسط الأجل
٧٥٠٨١٤	٧٤٠٨٣٣		حسابات جارية للعملاء
٨٠٣١١	٧٠٩٥٣	١٣	مطلوبات أخرى
٢٤٣٠٨٥٣	٣٠٩٠٧١٨		إجمالي المطلوبات
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار			
٤٠٤٠٦٥١	٣٥٩٠٨١٨	١٤	
حقوق الملكية			
١٠٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١٥	رأس المال
٧٠٩٦٢	٨٠١٥٩		إحتياطي قانوني
(٨٠٨٣٢)	(١٠٠٢١٢)		أسهم خزينة
(١٨٢)	(٧٠)		برنامج خطة حوافز الموظفين
٨٠٧٥١	١٠٠٦٢		أرباح مستبقاة
١١٢٠٦٩٩	١١٣٠٣٩		إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم (صفحة ٧)
٣٠٧٩٦	٢٠٦٤٥		حصص غير مسيطرة
٧٦٤٠٩٩٩	٧٨٥٠٢٢٠		إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية

إعتمدت البيانات المالية الموحدة المبينة على الصفحات من ٢٥ إلى ٨٠ من قبل مجلس الإدارة في ٧ فبراير ٢٠١٨، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

توفيق محمد بستكي
القائم بأعمال الرئيس التنفيذي

عبدالكريم أحمد بوجيري
نائب رئيس مجلس الإدارة

د. أحمد خليل المطوع
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاح
٢٦,١٩٨	٢٧,٣٦٨	إيراد من موجودات التمويل وموجودات مشتتة لغرض التأجير
٦٤٣	٧٦١	إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية
٣,٠٠٢	٤,٧٣٦	١٦ إيراد من الصكوك
٦٥٢	(١,٦٥٨)	إيراد من استثمارات في أوراق مالية
٥,٤٢٢	٢,٦٤٤	رسوم وإيرادات أخرى
٣٥,٩١٧	٣٣,٨٥١	إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(١٦,٢٨٦)	(١٤,٨٨٤)	١٤ يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمضارب
٩,١٣٠	٧,٤٣٦	١٤ حصة المصرف كمضارب
(٧,١٥٦)	(٧,٤٤٨)	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(٢,٩٧٦)	(٤,٦١٢)	مصرفات التمويل على ودائع من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
-	(٦٤٨)	مصرفات التمويل على تمويل متوسط الأجل
٢٥,٧٨٥	٢١,١٤٣	إجمالي الإيرادات
٥,٩٨٨	٦,٦٧٤	١٧ تكلفة الموظفين
٥,٥٦٨	٦,١٨١	١٨ مصرفات تشغيلية أخرى
١١,٥٥٦	١٢,٨٥٥	إجمالي المصروفات
١٤,٢٢٩	٨,٢٨٨	ربح السنة قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة
(٨,٩٢١)	(٧,٤٧٠)	١٩ صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة
٥,٣٠٨	٨١٨	ربح السنة
		العائد إلى:
٥,٣١٠	١,٩٦٩	مساهمي الشركة الأم
(٢)	(١,١٥١)	حصص غير مسيطرة
٥,٣٠٨	٨١٨	
		العائد لكل سهم
٥,٤٩	٢,٠٤	٢٤ العائد الأساسي والمخفض لكل سهم (فلس)

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

مجموع حقوق الملكية	حصص غير مسيطرة	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم					إحتياطي قانوني	رأس المال	
		المجموع	أرباح مستبقة	برنامج خطة حوافز الموظفين	أسهم خزينة	أرباح			
١١٦.٤٩٥	٣.٧٩٦	١١٢.٦٩٩	٨.٧٥١	(١٨٢)	(٨.٨٣٢)	٧.٩٦٢	١.٥.٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	
٨١٨	(١.١٥١)	١.٩٦٩	١.٩٦٩	-	-	-	-	ربح السنة	
٨١٨	(١.١٥١)	١.٩٦٩	١.٩٦٩	-	-	-	-	مجموع الإيرادات والمصرفات المحتسبة للسنة	
-	-	-	(١٩٧)	-	-	١٩٧	-	المحول إلى الإحتياطي القانوني	
(١.٣٨٠)	-	(١.٣٨٠)	-	-	(١.٣٨٠)	-	-	صافي أسهم خزينة مشتراة	
١١٢	-	١١٢	-	١١٢	-	-	-	إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	
(٣٦١)	-	(٣٦١)	(٣٦١)	-	-	-	-	المحول إلى صندوق الزكاة	
١١٥.٦٨٤	٢.٦٤٥	١١٣.٠٣٩	١.٠٦٢	(٧٠)	(١.٠٢٢)	٨.١٥٩	١.٥.٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية (يُتبع)

حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم									
مجموع حقوق الملكية	حصص غير مسيطرة	المجموع	أرباح مستبقة	إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	برنامج خطة حوافز الموظفين	إحتياطي أسهم خزينة	رأس المال	٢٠١٦	
								الرصيد في ١ يناير	الرصيد في ٣١ ديسمبر
١١١,٧٠١	٣,٧٩٨	١٠٧,٩٠٣	٨,٩٩٨	(٨٦)	(٢٨٤)	(٨,١٣٦)	٧,٤١١	١,٠٠٠	٢٠١٦
٣٢٢	-	٣٢٢	-	٣٢٢	-	-	-	-	الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات
(٢٣٦)	-	(٢٣٦)	-	(٢٣٦)	-	-	-	-	بيع استثمارات في أوراق مالية
٥,٣٠٨	(٢)	٥,٣١٠	٥,٣١٠	-	-	-	-	-	ربح السنة
٥,٣٩٤	(٢)	٥,٣٩٦	٥,٣١٠	٨٦	-	-	-	-	مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة
-	-	-	(٥,٠٠٠)	-	-	-	-	٥,٠٠٠	إصدار أسهم منحة
-	-	-	(٥٥١)	-	-	-	٥٥١	-	المحول إلى الإحتياطي القانوني
(٦٩٦)	-	(٦٩٦)	-	-	-	(٦٩٦)	-	-	صافي أسهم خزينة مشتراة
١,٢	-	١,٢	-	-	١,٢	-	-	-	إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين
(٦)	-	(٦)	(٦)	-	-	-	-	-	المحول إلى صندوق الزكاة
١١٦,٤٩٥	٣,٧٩٦	١١٢,٦٩٩	٨,٧٥١	-	(١٨٢)	(٨,٨٣٢)	٧,٩٦٢	١,٥٠٠	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاح
		أنشطة التشغيل
(١٨,٠٧١)	٢٣,٢٨٦	مبالغ مستلمة من / (مدفوعات ل) موجودات التمويل، صافي
(٢٦,٥٤٨)	(١,٥٤٣)	مدفوعات لموجودات مشتراة لغرض التأجير، صافي
٦٤٣	٧٦	إيراد مستلم من ودائع قصيرة الأجل
(٧,٠٤١)	(٧,٥٣٣)	أرباح مدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار
٣٣,٣٨١	(٤٤,٨٣٤)	(سحوبات) / مبالغ مستلمة من أصحاب حسابات الاستثمار، صافي
(٢,٩٧٦)	(٤,٦١٢)	مبالغ مدفوعة لأرباح الودائع
(١٢,٣٦٤)	(١٣,٢٢٨)	مبالغ مدفوعة للمصروفات
٣,٨٧٩	٢,٦٤٣	مبالغ مستلمة أخرى
(٤,٠)	(٤٢٧)	مبالغ مصروفة في أعمال الخير
٩,٩٦٥	(٩٨١)	(سحوبات) / مبالغ مستلمة من حسابات جارية للعملاء، صافي
١٢,٠٧٢	٦٥,١٨٦	ودائع من مؤسسات مالية، صافي
٥٢,٣٣٨	(٣٩,٢٩٠)	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي
(٩٨٥)	٢,٣٩٥	صافي مدفوعات للحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
٢,٨٤٤	٤,١٥	إيراد صكوك مستلمة
-	(١,٤٨)	ودائع لدى مؤسسات مالية
٤٧,٠٩٧	(٢٤,٢١١)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
(٣٢,٩٨٣)	(٥٩,٥٤)	شراء صكوك
(٨٤)	-	شراء استثمارات في أوراق مالية
٢١,٧٥٧	١٩,٤٦٥	مبالغ مستلمة من بيع/تسوية صكوك
١,٢٣٦	٩٢	مبالغ مستلمة من بيع/تسوية استثمارات في أوراق مالية
١,٨١	-	مقبوضات من بيع عقارات قيد التطوير
١,٨٠	٧٠	مقبوضات من بيع استثمارات عقارية
-	(٢٤٨)	شراء استثمارات عقارية
٧٠٨	٣٩٩	أرباح مستلمة/إيراد من استثمارات في أوراق مالية
(٤٢٠)	٤١	بيع/ (شراء) عقارات ومعدات، صافي
٢,٠٩٥	(٣٨,٦٠٥)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
(٦٩٦)	(١,٣٨٠)	مدفوعات لأسهم الخزينة
-	٤١,٠٠٤	مبالغ مستلمة من تمويل متوسط الأجل
-	(٤٢٥)	مصروفات مالية مدفوعة لتمويل متوسط الأجل
(٦٩٦)	٣٩,١٩٩	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة التمويل
٤٨,٤٩٦	(٢٣,٦١٧)	صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه
٦٦,٣٦٩	١١٤,٨٦٥	النقد وما في حكمه كما في ١ يناير
١١٤,٨٦٥	٩١,٢٤٨	النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر
		يشتمل النقد وما في حكمه على:
٣٦,١٥١	٥٨,٣٢٧	٣ نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)
٧٨,٧١٤	٣٢,٩٢١	٤ ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ٩٠ يوماً أو أقل
١١٤,٨٦٥	٩١,٢٤٨	

تشكل الإيضاحات المرفقة من الإلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيمة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			التغيرات خلال السنة							الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٧			٢٠١٧
متوسط القيمة للمجموع	عدد الوحدات	متوسط القيمة للسهم	مصرفات إدارية	رسوم المصرف كوكيل	أرباح أسهم مدفوعة	إجمالي الدخل	إعادة تقييم	استثمارات (إسحوبات)	متوسط القيمة للمجموع	عدد الوحدات	متوسط القيمة للسهم		
(بالآلاف الدنانير البحرينية)	(بالآلاف)	(بالدينار البحريني)	(بالآلاف الدنانير البحرينية)	(بالآلاف الدنانير البحرينية)	(بالآلاف الدنانير البحرينية)	(بالآلاف الدنانير البحرينية)	(بالآلاف الدنانير البحرينية)	(بالآلاف الدنانير البحرينية)	(بالآلاف الدنانير البحرينية)	(بالآلاف الدنانير البحرينية)	(بالدينار البحريني)	(بالآلاف)	
٦,٢٥٤	١,٠٠٠	٦,٢٥٤	-	-	-	-	-	(٥٠)	٦,٣٠٤	١,٠٠٠	٦,٣٠٤	٦,٣٠٤	سفاتا للاستثمار ذ.م. (ريا ١) و NS ١٢ SPC
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	جناين القابضة المحدودة (ريا ٤)
٣,٥٢٩	١,٠٠٠	٣,٥٢٩	-	-	-	-	-	(١٢٣)	٣,٦٥٢	١,٠٠٠	٣,٦٥٢	٣,٦٥٢	شادن العقارية ذ.م. (ريا ٥)
٩٩٣	٠,٣٨	٢,٦٣٣	-	-	-	-	-	-	٩٩٣	٠,٣٨	٢,٦٣٣	٢,٦٣٣	شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)
١٠,٧٧٦			-	-	-	-	-	(١٧٣)	١٠,٩٤٩				

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية (يُتبع)

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦			التغيرات خلال السنة							الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٧			٢٠١٦
متوسط القيمة المجموع (بالآلاف الدنانير البحرينية)	عدد للشهم (بالدينار البحريني)	عدد الوحدات (بالآلاف)	مصرفات إدارية (بالآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم		إجمالي الدخل (بالآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بالآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات/ سحوبات (بالآلاف الدنانير البحرينية)	متوسط القيمة المجموع (بالآلاف الدنانير البحرينية)	عدد للشهم (بالدينار البحريني)	عدد الوحدات (بالآلاف)		
				أرباح أسهم المصرف كوكيل (بالآلاف الدنانير البحرينية)	مدفوعة (بالآلاف الدنانير البحرينية)								
٦٣٠٤	١٠٠	٦٣٠٤	-	-	-	-	-	(٢٠٠٩)	٨٠٣٣	١٠٠	٨٠٣٣	سفانا للاستثمار ذ.م. (ريا ١) و NS I٢ SPC	
-	-	-	-	-	-	٢٤	-	(٨٠٢٤)	٨٠٥٠	٠١٨	٤٨٠٨٢	جناين القابضة المحدودة (ريا ٤)	
٣٠٦٥٢	١٠٠	٣٠٦٥٢	-	-	-	-	-	(٧٦)	٣٠٧٢٨	١٠٠	٣٠٧٢٨	شادن للاستثمارات العقارية ذ.م. (ريا ٥)	
٩٩٣	٠٣٨	٢٠٦٣٣	-	-	-	-	-	-	٩٩٣	٠٣٨	٢٠٦٣٣	شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	
١٠٩٤٩			-	-	-	٢٤	-	(١٠٦٠٩)	٢١٥٣٤				

بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٦	٢٠١٧	
		مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة
٧٢٧	٧٢٣	الرصيد كما في ايناير
٧	٣٦١	تبرعات المصرف
٢٩	١٧	إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية
٧٦٣	١,١٠١	مجموع المصادر
		إستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة
٤٠	٤٢٧	تبرعات لمؤسسات خيرية
٤٠	٤٢٧	مجموع الإستخدامات
٧٢٣	٦٧٤	رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الغير موزع كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

١. تقرير المنشأة

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب («المصرف») هو شركة مساهمة بحرينية، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي قطاع التجزئة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣. أسهم المصرف مُدرجة في بورصة البحرين. تم إدراج أسهم المصرف في سوق دبي المالي فعلياً بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٧.

تخضع أنشطة المصرف لقوانين مصرف البحرين المركزي وإشراف هيئة رفاة شرعية لضمان التزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. تشمل أنشطة المصرف الرئيسية على تقديم منتجات وخدمات مصرفية واستثمارية للأفراد، ولذوي الدخل العالي، وللشركات، وللمؤسسات المالية. وتتنوع هذه الأنشطة لتشمل التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكله منتجات استثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له (معاً «المجموعة»). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (%) ٢٠١٧	نسبة الأسهم المسيطرة (%) ٢٠١٦	طبيعة العمل
شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م)	البحرين	٪١٠٠	٪١٠٠	الإحتفاظ بأسهم لصالح نظام حوافز الموظفين (إيضاح رقم ٢٠)
هاربر تاور ويبست العقارية ش.ش.و.	البحرين	٪١٠٠	٪١٠٠	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
هاربر تاور ويبست ع العقارية ش.ش.و.	البحرين	٪١٠٠	٪١٠٠	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
صروح المحدودة	جزر الكايمن	٪١٩٠.٨	٪١٩٠.٨	لإنشاء وبيع العقارات في "تلل المها"
عقارات الخليج	جزر الكايمن	٪١٠٠	٪١٠٠	لشراء وبيع وتأجير عقارات مُدرة للدخل في دول مجلس التعاون الخليجي
شركة ترو هورس العقارية ش.ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	٪١٠٠	٪١٠٠	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف

٢. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، باستثناء تلك التغييرات الناتجة من مراجعة أو إصدار معايير جديدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة السارية المفعول من ايناير ٢٠١٧

لا توجد أي معايير أو تفسيرات جديدة صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسارية المفعول للمرة الأولى للسنة المالية المنتهية من أو بعد ١ يناير ٢٠١٧ من المتوقع أن يكون لها أثر جوهري على المجموعة.

٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير نافذة بعد

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) - إضمحلال الموجودات، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية :

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) - انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية في ٢٠١٧. معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) سيحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (١١) - المخصصات والاحتياطيات، وأجزاء من معيار المحاسبة المالي رقم (٢٥) - الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تعالج انخفاض القيمة، الهدف من هذا المعيار هو تأسيس سياسات المحاسبة وإعداد التقارير المالية لانخفاض القيمة والخسائر الائتمانية على مختلف التمويلات الإسلامية، والاستثمارات الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات)، والمخصصات مقابل الالتزامات ذات المخاطر العالية، والتي تمكّن على وجه الخصوص مستخدمي البيانات المالية على القيام بتقييم عادل للمبالغ، والتوقيت، وعدم اليقين المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بهذه الموجودات والمعاملات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع) ٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير نافذة بعد (يتبع)

معياري المحاسبة المالي رقم (٣٠) يصنف الموجودات والتعرضات إلى ٣ فئات، وذلك بناء على طبيعة المخاطر ذات الصلة (أي المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى)، ويصف ثلاث منهجيات لتقييم الخسائر لكل من فئات هذه الأصول. (١) منهجية الخسائر الائتمانية، (٢) منهجية صافي القيمة القابلة للتحقق، و (٣) منهجية انخفاض القيمة.

لغرض هذا المعيار، يجب تصنيف الموجودات والتعرضات ضمن الفئات التالية:

أ. الموجودات والتعرضات الخاضعة للمخاطر الائتمانية (تخضع لمنهجية الخسائر الائتمانية):
١. الذمم المدينة.

٢. التعرضات خارج الميزانية العمومية.

ب. المخزون (يخضع لمنهجية القيمة القابلة للتحقق).

ج. الموجودات والتعرضات التمويلية والاستثمارية الأخرى الخاضعة للمخاطر الأخرى، عدا مخاطر الائتمان (تخضع لمنهجية انخفاض القيمة)، باستثناء المخزون. منهجية الخسائر الائتمانية للذمم المدينة والتعرضات خارج الميزانية العمومية تستخدم منهجية القياس المزدوج، والذي يتم بموجبها قياس مخصص الخسارة إما كخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً، أو خسائر ائتمانية متوقعة مدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقدم معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) منهجية الخسائر الائتمانية مع نموذج تطلعي «للخسائر الائتمانية المتوقعة». نموذج انخفاض القيمة الجديد سيكون واجب التطبيق على الموجودات المالية التي تخضع لمخاطر الائتمان. كما يتطلب عدد من القرارات الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛
- اختيار النماذج والفرص المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تعيين عدد السيناريوهات المستقبلية والمواردين ذات العلاقة لكل نوع من المنتجات/الأسواق والخسائر الائتمانية المتوقعة المصاحبة.
- إعداد مجموعات لموجودات مالية مماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

هذا المعيار ساري المفعول للقرارات المالية المنتهية من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر. وفقاً لما تقضي به الجهة التنظيمية على جميع البنوك الإسلامية تطبيق المعيار المالي رقم (٣٠) مبكراً بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨.

وتقدر المجموعة أن المبلغ الانتقالي لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ سيخفص حقوق المساهمين بحوالي ٩,٥٥٨ ألف دينار بحريني تقريباً كما في ١ يناير ٢٠١٨، ويرتبط التأثير المقدر أساساً بزيادة مخصص خسائر الائتمان وفقاً للمتطلبات الجديدة لانخفاض القيمة. وتواصل المجموعة مراجعة وتنقيح والتحقق من صحة نماذج انخفاض القيمة والضوابط المتعلقة بالعملية، والتي قد تغير التأثير الفعلي عند التطبيق.

أ) بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تقوم المجموعة باتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة وذلك في الحالات التي لا يوجد لها معيار محاسبي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ب) أساس الإعداد

العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة هي الدينار البحريني، والتي تعد العملة الرئيسية لمعاملات المصرف. تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الاستثمارات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تصنف المجموعة مصروفاتها في بيان الدخل تبعاً لطبيعة المصروف.

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة استخدام بعض التقديرات المحاسبية الحساسة، كما يتطلب أيضاً من الإدارة الإجتهد في تقدير الإجراءات المتبعة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. تتم مراجعة التقديرات والفرص بصورة مستمرة، يتم احتساب التعديلات على التقديرات في الفترة التي تتم فيها هذه التعديلات وفي أي فترة مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة بأن الفرص المستخدمة مناسبة وبالتالي فإن البيانات المالية للمجموعة تعكس الوضع المالي والنتائج بصورة عادلة، إن الأمور المعقدة التي تتطلب قدر كبيراً من الإجتهد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في الإيضاح رقم ٢١.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) أساس التوحيد

(١) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة المصرف. توجد السيطرة عندما يكون للمصرف سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل الحصول على المنافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك المصرف أكثر من ٥٠٪ من حقوق التصويت في المنشأة.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار وعادة تكون حقوق التصويت ذات أهمية لتشغيل هذه الشركات. يتم تحديد ما إذا كان المستثمر يتصرف كمدير أو وكيل بناءً على إمتلاكه سلطة اتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد وبالتالي مدى العلاقة بين السلطة والعوائد. إن إمتلاك المستثمر سلطة اتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل. لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند اتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإفراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة، تقوم المجموعة بوصفها مؤتمنة بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمار الأخرى نيابة عن المستثمرين.

لايتم إضافة البيانات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة إلا في حالة سيطرة المجموعة على هذه الشركات. يتضمن الإيضاح رقم ٢٢ معلومات عن الموجودات المُدارة من قبل المجموعة والمحتفظ بها بصفة الأمانة.

(٢) الاستثمارات في الشركات الزميلة (الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية)

الشركات الزميلة هي مؤسسات تمارس المجموعة سلطة مؤثرة عليها ولكن من دون التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من أنشطتها.

يتم إحتساب قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم زيادة أو خفض هذه القيمة بإحتساب حصة المُستثمر من ربح أو خسارة الشركة المُستثمر فيها بعد تاريخ الإستحواذ. تنخفض القيمة الدفترية للاستثمار بالتوزيعات المستلمة من الشركة المُستثمر فيها. قد يكون من الضروري عمل تسويات للقيمة الدفترية عند وجود أي تغيير في حصة المُستثمر في الشركة والتي قد تنتج عن تغيرات في ملكية الشركة المُستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الشركة الزميلة، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف إحتساب أي خسائر إضافية، بإستثناء في الحالات التي يكون على المجموعة إلتزامات قانونية أو إعتبارية أو في حالة قيام المجموعة بدفع مبالغ نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تقييم إنخفاض القيمة الدفترية للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية بحسب السياسة المبينة في إيضاح رقم ٢ (م).

(٣) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة تنتج عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

د) معاملات بالعملة الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة («عملة التعامل»). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي تستخدمها المجموعة في معاملاتها وكذلك في إعداد البيانات المالية. يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملة الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة السوقية، كبعث الاستثمارات في أوراق مالية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. إن العملات المستخدمة من قبل شركات المجموعة هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

هـ) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أوراق مالية واستثمارات في صكوك، يُستثنى من الاستثمارات في الأوراق المالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ٢ ج).

١١) التصنيف

تصنف المجموعة استثماراتها في الأوراق المالية إلى أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون وأدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية. الأدوات المصنفة كاستثمارات في ديون هي الاستثمارات التي تكون مدفوعات الأرباح ورأس المال فيها ثابتة أو معلومة. الأدوات المصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية هي الاستثمارات التي لا تتوفر فيها مميزات الأدوات المصنفة كاستثمارات في ديون والتي تتضمن أدوات لها موجودات ذات قيمة بعد خصم جميع مطلوباتها.

أدوات الدين:

يتم تصنيف الأدوات كاستثمارات في ديون والتي تظهر بالتكلفة المطفأة فقط عندما تتم إدارة هذه الأدوات بتعاقدات على أساس العائد أو عندما لا يتم الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو عندما لا تكون ضمن الفئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتضمن الاستثمار في أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون تظهر بالتكلفة المطفأة على استثمارات في صكوك متوسطة وطويلة الأجل.

جميع الاستثمارات في أدوات الدين تظهر بالتكلفة المطفأة، وتتكون من الصكوك فقط.

الاستثمارات في حقوق الملكية:

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية إلى الفئات التالية: (أ) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو (ب) تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، متناسقة مع إستراتيجية الاستثمار.

يملك البنك استثماراً واحداً في أوراق مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وتصنف باقي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

١٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما تتعدم حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع) هـ) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستيعادها، يتم تحويل أرباح تلك الاستثمارات أو خسائرها المتراكمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الاستثمارات في ديون والتي لا يتم تصنيفها ضمن الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات الإنخفاض في القيمة.

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لموجودات أو مطلوبات مالية هي المبلغ الذي تم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية به عند الإحتساب المبدئي، بعد طرح مدفوعات المبلغ الأساسي، وإضافة أو طرح الإطفاء المتراكم باستخدام معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الإستحقاق، مخصوصاً منه أي إنخفاض (بصورة مباشرة أو عن طريق إستخدام حساب مخصصات) في القيمة أو عدم إمكانية التحصيل. يشتمل معدل الربح الفعلي على جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تعتبر جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجودات أو سداد مطلوبات بين طرفين ملمين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة بتاريخ القياس. تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توفرت.

تستخدم المجموعة للاستثمارات الغير مدرجة بالقيمة العادلة، تقنيات تقييم معروفة لإحتساب القيمة العادلة. قد لا يمكن ملاحظة جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءً على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الأدوات المالية.

يتم تسجيل تعديلات التقييم للحصول على عائد من فروقات العرض والطلب، مخاطر السيولة، وغيرها من العوامل. تعتقد الإدارة بأن تعديلات التقييم هذه ضرورية ومناسبة لقياس قيمة الاستثمارات بصورة عادلة.

إذا لم تتوفر أسعار مدرجة أو طرق أخرى مناسبة لإحتساب القيمة العادلة، تظهر الاستثمارات بالتكلفة مطروحاً منها مخصصات انخفاض القيمة.

و) موجودات التمويل

موجودات التمويل هي عبارة عن عقود تمويل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد، وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، وإستصناع، ووكالة. يتم قياس موجودات التمويل من تاريخ نشأتها وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ز) ودائع لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

ح) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)، وكذلك ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ تمويلها، والتي تتعرض لمخاطر غير جوهرية ناتجة من تغيرات القيمة العادية والتي تستخدمها المجموعة لإدارة إلتزاماتها قصيرة الأجل.

ط) موجودات مشتراة لغرض التأجير

تظهر الموجودات المشتركة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة التأجير. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتركة لغرض التأجير. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) والقيمة القابلة للإسترداد. تُحمل خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت) في بيان الدخل.

ي) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كعقارات استثمارية. يتم تقييم العقارات الاستثمارية بسعر التكلفة بعد طرح مصروفات الإستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. يشتمل سعر التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إفتناء الاستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي مصنفة كاستثمار عقاري محتفظ بها لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، فلل و مباني تتضمن العقارات الاستثمارية محتفظ بها لتحويل الإيجارات. الأرض لا يتم إستهلاكها. المباني يتم إستهلاكها خلال ٢٥ سنة.

ك) عقارات قيد التطوير

تتكون عقارات قيد التطوير من فلل تم تطويرها لغرض البيع في سياق العمل الاعتيادي، والتكاليف المتكبدة لتصل بالعقارات إلى الوضعية القابلة للبيع. يتم إحتساب عقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

ل) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لا يتم إستهلاكها. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإفتراضي المقدر لها والذي يتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإفتراضي للموجودات وتعديلها إذا تطلب الأمر في تاريخ كل بيان للمركز المالي.

م) إنخفاض قيمة الموجودات

الموجودات المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة أي من الموجودات، الأدلة الموضوعية على الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية يمكن أن تشمل عجز أو تأخر المقترض في السداد، أو إعادة هيكلة التمويل أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة مثالية في ظروف أخرى، أو وجود مؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه، أو الركود في سوق أنشطة الأوراق المالية، أو أي معلومات ملاحظة تتعلق بمجموعة من الموجودات كتغيرات سلبية في وضع مدفوعات المقترضين أو المصدر في المجموعة، أو الأوضاع الاقتصادية المتلازمة مع العجز في المجموعة. إضافة إلى ذلك، فإن وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادية بسعر أقل من سعر التكلفة للاستثمارات في الأوراق المالية يعتبر دليلاً على إنخفاض القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع) م) انخفاض قيمة الموجودات (يتبع)

الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الموجودات على موجودات التمويل واستثمارات في أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون والذمم المدبنة. يتم قياس الإنخفاض في قيمة موجودات التمويل التي تظهر بالتكلفة المطفأة بالفرق بين القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخفضة بمعدل الربح الفعلي الأصلي لهذه الموجودات. يتم احتساب الخسائر في بيان الدخل في حساب مخصصات الإنخفاض في القيمة. عندما يؤدي حدث لاحق إلى إنكماش خسائر الإنخفاض في القيمة، يتم عكس هذه الخسائر في بيان الدخل. المبالغ المسترجعة من الأصول المشطوبة في السنوات السابقة يتم طرحها من مجموع مخصصات إنخفاض القيمة في بيان الدخل. تأخذ المجموعة بعين الاعتبار أي أدلة لإنخفاض قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة على أساس فردي وجماعي.

يتم تقييم الإنخفاض في القيمة لجميع الموجودات المالية التي تعتبر جوهرياً بصورة فردية. جميع الموجودات المالية التي وجدت غير منخضة القيمة بصورة فردية يتم فحصها بشكل جماعي لإنخفاض القيمة الذي تم تكبده ولكن لم يتم تحديده بعد. الموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرياً بصورة فردية يتم تقييم الإنخفاض في قيمتها عن طريق جمع تلك الموجودات التي لها خصائص مخاطر متشابهة.

الاستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. تعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الاستثمار تم احتسابها سابقاً في بيان الدخل - من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر مخصصات الإنخفاض في قيمة أدوات الاستثمار في حقوق الملكية، والتي تم احتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

بالنسبة للاستثمارات التي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الإنخفاض في القيمة بسبب عدم توفر أدوات قياس موثوقة للقيمة العادلة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الاقتصادية، يتم احتساب مخصص إنخفاض في القيمة إذا كانت القيمة التقديرية القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الاستثمار.

الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (الموجودات المالية الغير مبينة أعلاه) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إسترجاعها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترجاع لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم احتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم احتساب خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها. لا يتم إطفاء الشهرة المحتسبة على حده وإنما يتم إختبارها سنوياً لإنخفاض القيمة ويتم احتسابها بالتكلفة بعد طرح الخسائر المتراكمة لإنخفاض في القيمة. لا يتم عكس خسائر الإنخفاض في قيمة الشهرة المحتسبة على حده. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، لم يحتسب المصرف أي شهرة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ن) حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

س) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً يحتفظ بها المصرف في حسابات استثمار غير مقيدة، وله حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المصرف باستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال. يحتسب المصرف رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المصرف كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المصرف ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. يتحمل المصرف المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

يفرض البنك مخصصاً محدداً ومخصصاً جماعياً على حقوق ملكية المساهمين. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخضة القيمة للتخصيص بين حاملي حسابات الاستثمار وحقوق ملكية المساهمين.

تظهر حسابات الاستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات، إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الإحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

ع) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها حيث يقوم المصرف بصفته مدير استثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات، لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

ف) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مُدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدر، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

ص) أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يتم إحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ق) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني والذي لا يتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية، يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال المصرف المدفوع.

ر) إحتساب الإيراد

يتم إحتساب إيراد عقود المرابحات والوكالات على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد بإستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب أرباح وخسائر المصرف المتعلقة بعقود المشاركة والمضاربة التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيته إنتهاء العقد. إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم إحتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب إيراد الإستصناع وهامش الربح بإستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم إحتساب إيراد الموجودات المشتركة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم إحتساب إيراد من الصكوك وكذلك إيرادات وتكاليف الودائع بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي يغطيها هذه الأدوات.

يتم إحتساب إيرادات أرباح الأسهم عند نشوء حق الإستلام.

يتم إحتساب إيراد الإيجار بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

تعتبر الرسوم وإيرادات العمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

ش) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

يلتزم المصرف بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنَّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي يستخدمها المصرف في أعمال الخير.

ت) الزكاة

تقوم المجموعة بإحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩) «الزكاة»، وبإستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بإخراج الزكاة على الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقة في نهاية السنة في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. يقوم المصرف بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم إحتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الإستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

ث) منافع الموظفين

١١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم إحتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكومي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ث) منافع الموظفين (يتبع)

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو «نظام إشتراكات محددة» حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة المصرف كمصرف في بيان الدخل متى إستُجِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

تصنف هذه المنافع على أساس «نظام منافع محددة» ويتم إحتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

يوجد لدى المصرف كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المصرف والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المصرف. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة. ويتم إحتساب مساهمات المصرف كمصروفات في بيان الدخل متى إستُجِقت.

(٣) برنامج حوافز الموظفين

يتم إحتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج حوافز الموظفين على أساس مُنح أسهم، كمصرف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصرف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها. ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي لم تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.

بالنسبة للمنح التي لا تملك شروط استحقاق، فإنه يتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ المنح لتعكس مثل هذه الشروط، ولا يوجد هناك ما يصل الفرق بين النتائج المتوقعة والفعالية.

(٤) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

(ذ) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم إحتساب جميع عمليات شراء وبيع الموجودات المالية والتي تمت بالطريقة الإعتيادية في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي قامت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات.

(ض) التسويات

يتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعترف المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

(ظ) المخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو كُمية على المصرف يمكن قياسها بطريقة موثوقة مع إحتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

(غ) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار

يتم تغطية الأموال التي يحتفظ بها لدى المصرف في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع و حسابات الاستثمار («البرنامج») الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع) غ) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار (يتبع)

يطبق البرنامج على كل الحسابات المستحقة التي يحتفظ بها لدى المصرف وتخضع لإستبعاات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

أأ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على موجودات التمويلات متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل.

أب) تمويل متوسط الأجل

يمثل التمويل المتوسط الأجل تمويل تم الحصول عليه من خلال عقد مرابحة، يتم إحتساب التمويل في تاريخ التعاقد ويسجل بالتكلفة المطفأة.

٣. نقد وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٦.٨٨٨	٨.١٣٤	نقد
١٧.١١٢	٢٤.٤٦١	أرصدة لدى البنوك
		حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:
١٢.١٥١	٢٥.٧٣٢	- حساب جاري
١٩.٨٥٥	١٧.٤٦٠	- حساب الإحتياطي
٥٦.٠٠٦	٧٥.٧٨٧	

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

٤. ودائع لدى مؤسسات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٧٨.٧٥٧	٣٣.٩٩٦	إجمالي ودائع المرابحات والوكالات
(٤٣)	(٢٧)	يُطرح: أرباح مؤجلة
٧٨.٧١٤	٣٣.٩٦٩	

بلغ متوسط الربح السنوي على الودائع لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠١٧ نسبة ١.٥٩٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٢.٠٦٪).

بلغت الودائع المالية المستحقة خلال ٩٠ يوم أو أقل ٣٢.٩٢١ دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٧٨.٧١٤).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٥. موجودات التمويل

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٣٣٤,٦٣٢	٣٣٥,٠٦٤	مرايحة
٨,٧٦٥	٦,٩١٨	مشاركة
٢٩,٣٨٦	٢١,٤٨٢	وكالة
١,١٥٥	١,١٣٧	مضاربة
٧	-	إستصناع
٣٧٣,٩٤٥	٣٦٤,٦٠١	
(١٥,١٦٤)	(٦,٧٣٠)	يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة - محددة
(٣,٤٠٤)	(٣,٣٦٧)	يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة - جماعية
٣٥٥,٣٧٧	٣٥٤,٥٠٤	

تشتمل عقود المرابحة على أرباح مؤجلة تبلغ ٢٣٠,٣٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٣١٠,٠٤ ألف دينار بحريني).

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠١٧	محددة	جماعية	الإجمالي
في ١ يناير ٢٠١٧	١٥,١٦٤	٣,٤٠٤	١٨,٥٦٨
صافي مخصص السنة (إيضاح ١٩)	٤,٧٩٤	(٣٧)	٤,٧٥٧
شطب	(١٣,٢٢٨)	-	(١٣,٢٢٨)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٦,٧٣٠	٣,٣٦٧	١٠,٠٩٧

٢٠١٦	محددة	جماعية	الإجمالي
في ١ يناير ٢٠١٦	١٠,٢٨٤	٣,٤٨٤	١٣,٧٦٨
صافي مخصص السنة (إيضاح ١٩)	٧,٦٨٦	(٨٠)	٧,٦٠٦
شطب	(٢,٨٠٦)	-	(٢,٨٠٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١٥,١٦٤	٣,٤٠٤	١٨,٥٦٨

٦. استثمارات في الصكوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٧٣,٤٤٣	١١٣,٢٠٠	أدوات دين - بالتكلفة المطفأة
٧١١	١٤٧	- صكوك مُسعرة *
٧٤,١٥٤	١١٣,٣٤٧	- صكوك غير مُسعرة

تشتمل أدوات الدين على مخصصات إنخفاض محددة في القيمة تبلغ ١,٤١٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ١,٠٢١ ألف دينار بحريني).

خلال السنة، تم احتساب مخصصات لإنخفاض القيمة بمبلغ ٣٩٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٥٨٩ ألف دينار بحريني) على أدوات الدين غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة.

* تتضمن صكوك بقيمة ٤٨,٨٨٨ ألف دينار مرهونة مقابل تمويل متوسط الأجل بقيمة ٤١,٣٠٨ ألف دينار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٧. موجودات مشتراة لغرض التأجير

٢٠١٧	٢٠١٦	
		التكلفة
		في يناير
١٤,٨١٦	٧٥,٣٢٦	
		إضافات خلال السنة
٢١,٨٧٣	٤,٨٦٦	
		سداد/تسويات خلال السنة
(٦,٦٩٤)	(١١,٣٧٦)	
١١٩,٩٩٥	١٤,٨١٦	في ٣١ ديسمبر
		الإستهلاك المتراكم
		في يناير
١١,٩٧٧	٧,٥١٥	
		إستهلاك السنة
١٣,٤١٥	٧,٦١١	
		سداد خلال السنة
(٢,٥٩٠)	(٣,١٤٩)	
٢٢,٨٠٢	١١,٩٧٧	في ٣١ ديسمبر
٩٧,١٩٣	٩٢,٨٣٩	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر

بلغت أقساط الإيجارات المستحقة ٨,٥٩٠ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٠١٦: ٢,٥٧٣ ألف دينار بحريني). أقساط الإيجارات المستحقة هي صافية من مخصصات جماعية بمبلغ ١,٥٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٩٥٩ ألف دينار بحريني) ومخصصات محددة بمبلغ ٧٩ (٢٠١٦: لا شيء). بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحاسبية على أقساط الإيجارات المستحقة خلال السنة ١٧٣ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٢٣٦ ألف دينار بحريني).

يتضمن صافي القيمة الدفترية لموجودات مشتراة لغرض التأجير على تمويلات للمستهلكين بلغت ٨٨,٩٨٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٨٨,٢٧٧ ألف دينار بحريني).

٨. استثمارات في أوراق مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
		بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
١٥,١٤٨	١٣,١٤٨	- أسهم حقوق ملكية غير مسعرة (بالقيمة العادلة)
		بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية
٣٩,٩٧٣	٣٩,٥٥٥	- أسهم حقوق ملكية غير مسعرة (تظهر بالتكلفة ويُطرح منها الإنخفاض في القيمة)*
٥٥,١٢١	٥٢,٢٠٣	

* تتضمن أسهم حقوق الملكية الغير المسعرة والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية على استثمارات في شركات مقفلة أو تمثل استثمارات في مشاريع قامت المجموعة بالترويج لها. يتم احتساب هذه الاستثمارات بالتكلفة بعد طرح مخصص إنخفاض القيمة وذلك لعدم توفر سعر السوق أو أداة قياس موثوقة للقيمة العادلة. تنوي المجموعة التخارج من هذه الاستثمارات أساساً إما عن طريق عروض خاصة، أو عمليات بيع إستراتيجية، أو بيع الأصول الأساسية أو عن طريق طرح أولي عام.

بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة التي تم احتسابها خلال السنة ١,٣١١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١,٨٥٢ ألف دينار بحريني) على أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة.

تظهر أسهم حقوق الملكية الغير مسعرة بالتكلفة مطروحاً منها مخصصات إنخفاض في القيمة والتي تبلغ قيمتها ١٢,٨٧٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ١٠,٤٩٣ ألف دينار بحريني). خلال السنة قامت المجموعة بشطب استثمارات مخفضة بالكامل بقيمة ٢,٩٨٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ١,١١١ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٩. استثمارات عقارية

٢٠١٦	٢٠١٧	مباني	أراضي	
المجموع	المجموع			
				التكلفة
٢٠,٢٢٣	٢٢,٨٦٦	٣,٢٤٦	١٩,٦٢٠	في يناير
٥,٠٨٨	٥٤٢	٢٤٨	٢٩٤	إضافة
(٢,٤٤٥)	(١,٠٨٤)	(٦٣١)	(٤٥٣)	بيع
-	(٧٩٠)	(٧٩٠)	-	مخصصات الانخفاض (إيضاح ١٩)
٢٢,٨٦٦	٢١,٥٣٤	٢,٠٧٣	١٩,٤٦١	في ٣١ ديسمبر
				إستهلاك متراكم
١,١٥٢	١,٣٥٨	١,٣٥٨	-	في يناير
٢٦١	٧٣	٧٣	-	إستهلاك السنة
(٥٥)	(٦٠)	(٦٠)	-	بيع
١,٣٥٨	١,٣٧١	١,٣٧١	-	في ٣١ ديسمبر
٢١,٥٠٨	٢,١٦٣	٧٠٢	١٩,٤٦١	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر

بعد نهاية السنة، قامت المجموعة ببيع مبنى بخسارة بلغت ٧٩٠ ألف دينار. تم تعديل القيمة الدفترية لتعكس هذه الخسارة.

١٠. عقارات ومعدات

٢٠١٦	٢٠١٧	أعمال قيد الإنشاء	مركبات ومعدات أخرى	أجهزة حاسوب	أثاث وتجهيزات	أرض	
الإجمالي	الإجمالي						
							التكلفة
١٥,٨٩٦	١٦,٢١٦	٦٩١	٤٩٥	٣,٩٣٩	٤,٣٧٧	٦,٧١٤	في يناير
٤٦٣	٣٩١	١٩٧	٤٢	١٣٦	١٦	-	إضافات
-	-	(٨٨٨)	١٠	٨٤٨	٣٠	-	رسملة
(١٤٣)	(٤٣٨)	-	(٥)	(٤٣٣)	-	-	استبعاد
١٦,٢١٦	١٦,١٦٩	-	٥٤٢	٤,٤٩٠	٤,٤٢٣	٦,٧١٤	في ٣١ ديسمبر
							الإستهلاك المتراكم
٧,٦١١	٨,٠٠٨	-	٣٥٨	٣,٥٣٢	٤,١١٨	-	في يناير
٤٩٧	٤١١	-	٥٣	٢٦٨	٩٠	-	إستهلاك السنة
(١٠٠)	(٥)	-	(٥)	-	-	-	استبعاد
٨,٠٠٨	٨,٤١٤	-	٤٠٦	٣,٨٠٠	٤,٢٠٨	-	في ٣١ ديسمبر
							صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٨,٢٠٨	٧,٧٥٥	-	١٣٦	٦٩٠	٢١٥	٦,٧١٤	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	٨,٢٠٨	٦٩١	١٣٧	٤٠٧	٢٥٩	٦,٧١٤	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

١١. ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٤٦.٧٧	١٤.٤١٧	مؤسسات غير مالية
٥٤.٥٧٢	٤٦.٩٤٢	أفراد
١٠٠.٦٤٩	٦١.٣٥٩	

تمثل هذه المبالغ وداائع في صيغة عقود مرابحة ووكالة وتشمل أرباح مؤجلة بقيمة ١.٨٥٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٦:٢٠١٥) ألف دينار بحريني.

١٢. تمويل متوسط الأجل

خلال السنة، حصل المصرف على تسهييلين مرابحة متوسطة الأجل بمبلغ ٤١٣.٠٨ ألف دينار بحريني مضمونة باستثمارات في صكوك بقيمة ٤٨.٨٨٨ ألف دينار بحريني.

١٣. مطلوبات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٢.٩٤٥	٢.٨٦٠	أرباح مضايريات مستحقة
٢٥١	١٨٩	ذمم دائنة للموظفين
٧٢٣	٦٧٤	أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع (صفحة ١٢)
١١١	٢٧	مستحقات عقود إستصناع
٤.٢٨١	٤.٢٠٣	ذمم دائنة أخرى ومصرفوات مستحقة
٨.٣١١	٧.٩٥٣	

١٤. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يدمج المصرف الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار ويقوم باستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية كما في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
١٧.١١٢	٢٤.٤٦١	أرصدة لدى البنوك
١٩.٨٥٥	١٧.٤٦٠	حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
٧٨.٧١٤	٣٣.٩٦٩	ودائع لدى مؤسسات مالية
٧٣.٤٤٤	١١٣.١٩٩	أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون - صكوك
٢١٥.٥٢٦	١٧٠.٧٢٩	موجودات التمويلات
٤٠٤.٦٥١	٣٥٩.٨١٨	

بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح ورصيد إحتياطي مخاطر الاستثمار لاشيء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٠١٦: لاشيء).

يتم تخصيص الدخل المكتسب فقط من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. لم يحتسب المصرف أي مصرفوات إدارية على حسابات الاستثمار.

فيما يلي متوسط الأرباح الموزعة بين مساهمي المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

١٤. حقوق حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

٢٠١٦		٢٠١٧		
أصحاب حسابات الاستثمار	مساهمي المصرف	أصحاب حسابات الاستثمار	مساهمي المصرف	
٪٢١.٥٤	٪٧٨.٤٦	٪٢٦.٦٦	٪٧٣.٣٤	مضاربة شهرية *
٪٣٠.٧٧	٪٦٩.٢٣	٪٤١.٤٢	٪٥٨.٥٨	مضاربة ٣ شهور
٪٣٣.٢١	٪٦٦.٧٩	٪٤٤.٧٠	٪٥٥.٣٠	مضاربة ٦ أشهر
٪٥٣.١٧	٪٤٦.٨٣	٪٦٢.٠١	٪٣٧.٩٩	مضاربة ١٢ شهر
٪٥٧.٤٤	٪٤٢.٥٦	٪١٩.٤٥	٪٨٠.٥٥	مضاربة ١٨ شهر
٪٦١.٥٩	٪٣٨.٤١	٪٧٤.٣٧	٪٢٥.٦٣	مضاربة ٢٤ شهر
-	-	٪٨٧.٧٨	٪١٢.٢٢	مضاربة ٣٦ شهر

* تتضمن حسابات التوفير والوافر وحسابات مضاربة تحت الطلب

خلال السنة، بلغت حصة المضارب كنسبة من إجمالي أرباح الاستثمار ٤١.٨٦٪ (٢٠.١٦٪: ٥٣.٥٧٪) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع أصحاب حسابات الاستثمار. وبالتالي، فإن البنك تنازل عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ١٦.٩٤٪ (٢٠.١٦٪: ١١.٢٣٪).

لا يتشارك المصرف في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من أصحاب حسابات الاستثمار يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنيب مبلغ نقدي محدد وودائع لدى البنوك بغرض المحافظة على السيولة.

١٥. رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	المصرح به: ٣,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ١.٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد
١.٥٠٠,٠٠٠	١.٥٠٠,٠٠٠	الصادر والمدفوع: ١.٥٠٠,٠٠٠ سهم عادي (٢٠.١٦٪: ١.٥٠٠,٠٠٠) بواقع ١.٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

يوجد لدى المصرف فئة واحدة فقط من أسهم حقوق الملكية ويتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، يحتفظ المصرف بأسهم خزينة تبلغ ٩٠.٦٤٤.١١٣ سهماً (٢٠.١٦٪: ٨٣.٤٨٠.٨٤٠).

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	
٤٧,٠٠٠	٤٩٣,٤٩,٩١٨	البحرين	مجموعة جي إف إنش المالية *
٩,٩٨	١٠٤,٧٧٩,١١١	الإمارات	شركة الاستثمار غولديلوكس المحدودة
٨,٤١	٨٨,٣٢٢,٤٢٥	الإمارات	مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع
٨,١٩	٨٦,٠٠٠,٣٤٦	البحرين	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تمثل هذه الأسهم ٤٧٪ من رأس مال المصرف (٢٠.١٦٪: ٤٧٪) تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إنش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف لأغراض التقارير المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

١٦. إيراد من الصكوك

٢٠١٦	٢٠١٧	
٣,٢٠٥	٤,٦٢٨	أرباح من أدوات دين - صكوك
(٢,٣)	١,٨	أرباح/(خسائر) من بيع صكوك
٣,٢٠٢	٤,٧٣٦	

١٧. تكلفة الموظفين

٢٠١٦	٢٠١٧	
٥,١٥٢	٥,٦٧٩	رواتب ومناقص قصيرة الأجل
٧٨٩	٨٥٢	مصرفات تأمينات إجتماعية
٤٧	١٤٣	مصرفات الموظفين الأخرى
٥,٩٨٨	٦,٦٧٤	

١٨. مصرفات تشغيلية أخرى

٢٠١٦	٢٠١٧	
١,١٣٢	١,١١٤	تكلفة المكاتب
١,٢٢١	١,٢٥٦	تكاليف إعلانات وتسويق
٥١٣	٧٥٧	أتعاب مهنية
٤٣٠	٤٤٦	تقنية المعلومات
١,٨	٣٥٦	مصرفات مجلس الإدارة
٢٥٧	٣١٣	مصرفات الاتصالات
٤٣٠	٥٣٧	مصرفات قنوات التوزيع
٩٨٠	٩٩١	مصرفات إدارية أخرى
٤٩٧	٤١١	مصرفات إستهلاك
٥,٥٦٨	٦,١٨١	

١٩. مخصصات الإنخفاض في القيمة

٢٠١٦	٢٠١٧	
٧,٦٠٦	٤,٧٥٧	موجودات التمويلات (إيضاح رقم ٥)
٥٨٩	٣٩٦	استثمارات في صكوك (إيضاح رقم ٦)
٢٣٦	١٧٣	أقساط إيجارات مستحقة (إيضاح رقم ٧)
١,٨٥٢	١,٣١١	استثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح رقم ٨)
-	٧٩٠	استثمارات عقارية (إيضاح رقم ٩)
١,٠٠٤	٤٣	موجودات أخرى
(٢,٣٦٦)	-	مبالغ مستردة من أصول مشطوبة سابقا
٨,٩٢١	٧,٤٧٠	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٢. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

أسست المجموعة شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م) («حوافز»)، وهي شركة ذات أغراض خاصة، للإحتفاظ بأسهم المستفيدين وفق النظام. وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٥ على نظام حوافز الموظفين بالأسهم («النظام»)، والذي يتفق مع الممارسات السليمة للمكافآت لمصرف البحرين المركزي. طبقاً لنظام الحوافز بالأسهم، يتم منح بعض الموظفين المؤهلين أسهم المصرف كمكافأة نظير أدائهم. وفقاً للنظام، فإن أسهم المنحة لكل سنة أداء ستستحق مباشرة ولكن سيتم إصدارها على فترة ثلاث سنوات من تاريخ المنح. تخضع أسهم المنحة لفترة إحتفاظ إضافية تمتد لسنة أشهر من تاريخ إنتهاء الفترة المؤجلة، وبعد ذلك يسمح للموظفين ببيعها في السوق بدون أي شروط. يسمح النظام للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية التابعة لمجلس إدارة المصرف بمصادرة أو إلغاء الأسهم غير الممنوحة، إذا كان ذلك مناسباً، في بعض الحالات المعينة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، كانت شركة حوافز تحتفظ بما مجموعه ٤,٦٤٣,٧٦٧ سهماً (٢٠١٦: ٦,٢٧٧,٦٣٢ سهماً). خلال السنة، تم منح ١,٠٩١,٩٦٢ سهماً (٢٠١٦: ٢,٥٥١,٧٧٠ سهماً) إلى الموظفين وفقاً لشروط النظام وتخضع لفترة الثلاث سنوات. خلال السنة قام المصرف بتحويل ١,٦٣٣,٨٦٦ سهماً للموظفين (٢٠١٦: ٨٥٥,٩٦٦).

٢.١. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

يقوم المصرف بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف.

الأحكام

تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار إما بتصنيفه كأدوات استثمار في ديون وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المضافة، أو تقرر تصنيفه كأدوات استثمار في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة تجاه هذا الاستثمار ويخضع كل استثمار لمعاملة محاسبية مختلفة بناءً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٢ (ها)).

شركات ذات أغراض خاصة

يقوم المصرف بتأسيس شركات ذات أغراض خاصة أساساً ليتمكن المستثمرين من المشاركة في استثماراته. يقوم المصرف بتوفير خدمات إدارية، إدارة استثمارات وخدمات إستشارية لهذه الشركات، يؤدي تقديم مثل هذه الخدمات إلى قيام المجموعة بإتخاذ قرارات نيابة عن هذه الشركات. يقوم المصرف بإدارة هذه الشركات نيابة عن عملائه الذين يمثلون أطرافاً خارجية مستفيدة من هذه الاستثمارات.

لا يقوم المصرف بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة التي لايسيطر عليها. لتحديد ما إذا كان المصرف يمارس السيطرة على هذه الشركات، يتم قياس الأهداف من أنشطة هذه الشركات، ومدى تعرض المصرف لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك نية المجموعة ومقدرتها على إتخاذ قرارات تشغيلية نيابة عن هذه الشركات ومدى إستفادة المجموعة من تنفيذ مثل هذه القرارات.

التقديرات

الإخفاض في قيمة استثمارات في حقوق الملكية

تقوم المجموعة بتحديد الإخفاض في قيمة الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة عندما يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض جوهري أو طويل الفترة في القيمة العادلة لأقل من سعر التكلفة، إن تحديد وجود أي انخفاض جوهري أو انخفاض لفترة طويلة يتطلب القيام بتقديرات.

في حالة الأسهم المُسعرة، تُعتبر المجموعة أن الإخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، كما تُعتبر المجموعة أن أي انخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز ٩ أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٢١. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع) التقديرات (يتبع)

الإخفاض في قيمة استثمارات في حقوق الملكية (يتبع)

في حالة الأسهم غير المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة، تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كانت هناك أي أدلة موضوعية على إنخفاض قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم احتساب الإخفاض عندما تكون القيمة المقدرة القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الاستثمار. عندما لا تتوفر القيمة العادلة بسهولة، وتظهر الاستثمارات بالتكلفة، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لهذه الاستثمارات لفحص الإخفاض في قيمتها. عند القيام بهذه التقديرات، يقوم المصرف بتقييم بعض العوامل التي من ضمنها وجود دلائل على تدهور في الوضع المالي للشركة المُستثمر فيها، وأداء الصناعة والقطاع الذي تعمل فيه، والتغيرات التكنولوجية، والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. من الممكن، بناءً على معلومات متوفرة، أن يتطلب التقييم الحالي لأي إنخفاض في القيمة تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للاستثمارات وذلك خلال السنة المالية القادمة بسبب تغيرات جوهريّة في التقديرات المستخدمة لهذه التقييمات.

القيمة العادلة لأسهم حقوق ملكية غير مُسعرة

تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة للاستثمارات غير المُسعرة باستخدام أساليب تقييم. وتشمل استخدام معاملات مع أطراف مُلمّة بالمعاملة ومستعدة للقيام بها (إن وجدت)، أو استخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو مضاعفات السوق لأدوات مشابهة. يتم أخذ توقعات القيمة العادلة في فترة محددة، بناءً على حالة السوق والمعلومات المتوفرة عن الشركات التي تم الاستثمار فيها. هذه التوقعات مبنية على معلومات غير مؤكدة وأحكام مؤثرة، لذلك لا يمكن تحديدها بدقة. لا يمكن تأكيد أي أحداث مستقبلية (مثل مواصلة تحقيق الأرباح والإحتفاظ بالقوة المالية). من الممكن بحد معقول، بناءً على معلومات متوفرة، أن تكون النتائج خلال السنة المالية القادمة مختلفة عن الإفتراضات ما يتطلب تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للاستثمارات .

تقوم المجموعة متمثلة في مجلس الإدارة بوضع الأحكام والقواعد الهامة لإختيار المنهج الذي يعكس أفضل قياس للقيمة العادلة للاستثمارات. إن إختيار النماذج المستخدمة للتقييم خلال الفترة المشمولة بالتقرير له تأثير جوهري على القيمة العادلة للاستثمارات وعلى المبالغ التي تم عرضها في البيانات المالية الموحدة. قام المصرف بتبني طريقة مضاعف اكتساب السعر لتقييم أسهم حقوق الملكية غير مُسعرة.

إن التأثير المحتمل لإستخدام البدائل الإفتراضية الممكنة لتقييم الاستثمارات والذي يؤدي إلى زيادة أو نقص بنسبة ٥% في مضاعفات السوق قد ينتج عنه زيادة أو نقص في القيمة العادلة التي تم عرضها بمبلغ ٦٥٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٧٥٧ ألف دينار بحريني). هذا التأثير سيقابله تسجيل أرباح أو خسائر من قبل المجموعة.

إنخفاض قيمة موجودات التمويل

يتم تقييم موجودات التمويل وفقاً للسياسة المحاسبية المبيّنة في الإيضاح رقم ٢(م). يتم تقييم مدى الإخفاض في قيمة التعرضات لكل عميل على حده وبناءً على التقديرات التي تقوم بها الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع إستلامها. عند تقييم هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بتقييم للوضع المالي للعميل والقيمة الصافية المتحققة لأي موجودات أو ضمانات. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة محايدة بمعاينة جدارة الموجودات التي إنخفضت قيمتها كل على حده. كما يقوم بتقييم الإستراتيجية المتاحة للخروج من هذه الأزمة وتقييم التدفقات النقدية المتوقع إستلامها.

لغرض تقييم حدوث أي إنخفاض في القيمة، يتم تجميع موجودات التمويل التي لها صفات مخاطر إئتمانية متشابهة (أي بناءً على نوع الأصول، ونوع الضمانات، ووضع المتأخرات، والعوامل الأخرى ذات العلاقة). تتم مراجعة الطريقة والفرضيات التي تُبنى عليها عملية التصنيف وكذلك عملية مراجعة وتقدير مبالغ ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية بصورة دورية وذلك بهدف خفض أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسائر والخسائر الحقيقية. ترى الإدارة بأن المستوى الحالي للمخصصات مناسب ولا حاجة لأي مخصصات إضافية لخسائر الإخفاض في القيمة على أساس جماعي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢١. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)

تقدير صافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هو سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدر. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير أسعار البيع التقديرية لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في نقطة محددة من الوقت، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير. تشمل هذه التقديرات على عدم اليقين ومسائل تعتمد على التقديرات بصورة جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية، من الممكن والى حد معقول بناءً على المعلومات الحالية، ان النتائج خلال السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الفرضيات، قد تحتاج لعمل تسويات جوهرية في القيمة الدفترية للعقارات قيد التطوير.

٢٢. موجودات تحت الإدارة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى شركاتها الاستثمارية والتي تتضمن اتخاذ القرارات نيابة عن تلك المؤسسات. يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة في هذه البيانات المالية الموحدة. في تاريخ التقرير، كانت لدى المجموعة موجودات تحت الإدارة بمبلغ ٢٤,٠٩٧ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٢٣٤,٦٩). خلال السنة لم يحتسب البنك أية رسوم إدارة (٢٠١٦: لا شيء) لإدارة هذه الموجودات.

٢٣. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المقدر على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات يمارس المصرف عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والإدارة التنفيذية بالمصرف.

فيما يلي تفاصيل حصة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم المصرف العادية في نهاية السنة:

أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأسهم	الفتة *
١	١,٥٠,٧٦٣	أقل من ١٪

* موضحة كنسبة من مجموع أسهم المصرف المتداولة.

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المصرف. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين:

٢٠١٦	٢٠١٧	مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة
٩٣	٣٤	
١,٠٣١	١,٣٢٨	رواتب ومنافع قصيرة الأجل

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٣. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة (باستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويلات	-	٩٦٧	٥٠٧١	١٣٨٨	٨٠٦٥
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢٢٨٤	٢٣٠٧٩٤	٢٦٠٧٧٨
موجودات أخرى	٤٠٧٢٧	-	-	١٠٢٩	٥٠٧٥٦
المطلوبات					
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	-	-	١٥٠٩١	-	١٥٠٩١
حسابات جارية للعملاء	٥٥	-	٥٩٥	١٣٥٩	٢٠٠٩
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٥٩٢	٢٤١	٢١٠٣٤	٨٧٥	٢٢٠٧٤٢
٣١ ديسمبر ٢٠١٦					
الموجودات					
موجودات التمويلات	-	-	-	-	-
استثمارات في أوراق مالية	١٢٧	-	٢٢٨٤	٢٥٠٣٨٧	٢٧٠٧٩٨
موجودات أخرى	٤٠٦٧٨	-	-	٩١٨	٥٠٥٩٦
المطلوبات					
حسابات جارية للعملاء	١٠	-	٨٨	١٩٠٣	٢٠٠١
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٤٦	١٥٠	١٩٠٩٣٥	٩١٧	٢١٠٤٤٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٧	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
					إيراد من موجودات التمويل وموجودات
	-	٤٨	٣٣٤	٨٧	٤٦٩
	-	-	-	-	مشتراة لغرض التأجير
	-	-	-	-	إيراد من استثمارات في أوراق مالية
	٧	-	-	-	٧
					رسوم وإيرادات أخرى
المصروفات					
	-	-	٣٦٩	-	٣٦٩
	-	٧	٣٠٢	٢٥	٣٦٤
	-	١,٣٢٨	-	-	١,٣٢٨
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	٨٤٢	٨٤٢

٢٠١٦	شركات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسيين	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
					إيراد من موجودات التمويل وموجودات
	٦	-	-	-	٦
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	١٧	-	١,٨٩٣	-	١,٩١٠
					رسوم وإيرادات أخرى
المصروفات					
	١٢	٢	١٥٥	٨	١٧٧
	-	١,٠٣١	-	-	١,٠٣١
	-	-	٤	٢١	٢٥
	-	-	-	١,٨٥٢	(٥١٤)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٤. العائد لكل سهم

يتم احتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الأسهم التي تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

٢٠١٦	٢٠١٧	العائد الأساسي لكل سهم
٥٣١٠	١٩٦٩	ربح العائد للشركة الأم للسنة (بالآلاف الدنانير البحرينية)
٩٦٧,١١٩	٩٦٣,٠٧١	المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية (بالآلاف)
٥,٤٩	٢,٠٤	العائد الأساسي لكل سهم (بالفلس)

لا يمتلك المصرف أي أدوات مخفضة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، و ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

٢٥. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمصرف من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى التزام أعمال المصرف مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المصرف لضمان التزام أنشطته بأحكام الشريعة الإسلامية.

٢٦. الزكاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الاستثمار مسؤولية أداء فريضة الزكاة بصورة مباشرة. للايقوم المصرف بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. يقوم المصرف بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بالطريقة التي تُقرها هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف ويقوم المصرف بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية بإحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ٥٥٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٤٢٠ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ الواجب إخراجها من قبل المصرف على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستتفة والتي تبلغ ٤٣١ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٣٥٥ ألف دينار بحريني). أما الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ١٢٥ ألف دينار بحريني أو ١٢٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٦٥ ألف دينار بحريني أو ٦١ ألف دينار بحريني) فهو مستحق ويجب إخراجها من قبل المساهمين. سيدفع المصرف مبلغ ١١٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٥٠ ألف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ إستناداً إلى ١٢٠ ألف دينار بحريني للسهام الواحد.

٢٧. بيان القطاع

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات ودفوع مصروفات، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية تجارية للشركات والأفراد

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاحة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يتضمن هذا القطاع خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك استثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

أعمال مصرفية استثمارية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار استثمارات والقيام بدور المُرتب للاستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكل الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة وإدارة أموال). كما يقدم المصرف منتجات كحسابات استثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الاستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام باستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قام المصرف بإنشائها وإدارتها أو في صناديق أنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٢٧. بيان القطاع (يتبع) أعمال مصرفية استثمارية (يتبع)

يتم قياس أداء كل قطاع بناءً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم استخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاوّل أنشطتها في هذه القطاعات.

يقوم المصرف ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانيتها التقديرية.

تزاوّل المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٢٩ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

تعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات إن وجدت بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧	٧٥,٧٨٠	-	٧٥,٧٨٧
ودائع لدى مؤسسات مالية	١,٠٩٤	٣٢,٨٧٥	-	٣٣,٩٦٩
موجودات التمويلات	-	٣٥٤,٥٠٤	-	٣٥٤,٥٠٤
استثمارات في الصكوك	-	١١٣,٣٤٧	-	١١٣,٣٤٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	١٠٥,٧٨٣	-	١٠٥,٧٨٣
استثمارات في أوراق مالية	٥٢,٢٠٣	-	-	٥٢,٢٠٣
استثمارات عقارية	٢,١٦٣	-	-	٢,١٦٣
عقارات قيد التطوير	٦,٠٠٣	-	-	٦,٠٠٣
موجودات أخرى	١,٣٤١	٣,٥٤١	١,٨٢٤	١٥,٧٠٦
عقارات ومعدات	-	-	٧,٧٥٥	٧,٧٥٥
إجمالي موجودات القطاع	٨٩,٨١١	٦٨٥,٨٣٠	٩,٥٧٩	٧٨٥,٢٢٠
ودائع من مؤسسات مالية	-	١٢٤,٢٦٥	-	١٢٤,٢٦٥
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٦١,٣٥٩	-	٦١,٣٥٩
تمويل متوسط الأجل	-	٤١,٣٠٨	-	٤١,٣٠٨
حسابات جارية للعملاء	١,٠٩٤	٧٣,٧٣٩	-	٧٤,٨٣٣
مطلوبات أخرى	٢,٠٠٢	٤,٤٣٥	١,٥١٦	٧,٩٥٣
إجمالي مطلوبات القطاع	٣,٠٩٦	٣,٥١٦	١,٥١٦	٣,٠٩٦
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	-	٣٥٩,٨١٨	-	٣٥٩,٨١٨
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	١,٠٧٧٦	-	-	١,٠٧٧٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. بيان القطاع (يتبع)

٢٠١٧	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعة	المجموع
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	-	٢٧,٣٦٨	-	٢٧,٣٦٨
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية	٢٥	٧٣٦	-	٧٦١
إيراد من الصكوك	-	٤,٧٣٦	-	٤,٧٣٦
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	(١,٦٥٨)	-	-	(١,٦٥٨)
رسوم وإيرادات أخرى	(٩٢)	٢,٧٣٦	-	٢,٦٤٤
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	(١,٧٢٥)	٣٥,٥٧٦	-	٣٣,٨٥١
يُطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمضارب	-	(١٤,٨٨٤)	-	(١٤,٨٨٤)
حصة المصرف كمضارب	-	٧,٤٣٦	-	٧,٤٣٦
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	-	(٧,٤٤٨)	-	(٧,٤٤٨)
يُطرح: مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(٤,٦١٢)	-	(٤,٦١٢)
مصروفات التمويل على تمويل متوسط الأجل	-	(٦٤٨)	-	(٦٤٨)
إجمالي إيرادات القطاع	(١,٧٢٥)	٢٢,٨٦٨	-	٢١,١٤٣
تكلفة الموظفين	٦٦٧	٢,٦٧٠	٣,٣٣٧	٦,٦٧٤
مصروفات تشغيلية أخرى	٣٤٩	١,٨٢٥	٤,٠٠٧	٦,١٨١
إجمالي مصروفات القطاع	١,٠٦٦	٤,٤٩٥	٧,٣٤٤	١٢,٨٥٥
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	(٢,٧٤١)	١٨,٣٧٣	(٧,٣٤٤)	٨,٢٨٨
مخصصات محتسبة للإنخفاض في القيمة	(٢,١١)	(٥,٣٦٩)	-	(٧,٤٧٠)
نتائج القطاع	(٤,٨٥٢)	١٣,٠٠٤	(٧,٣٤٤)	٨١٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. بيان القطاع (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	٥٦,٠٠٦	-	٥٦,٠٠٦
ودائع لدى مؤسسات مالية	١,٧٥٩	٧٦,٩٥٥	-	٧٨,٧١٤
موجودات التمويلات	-	٣٥٥,٣٧٧	-	٣٥٥,٣٧٧
استثمارات في الصكوك	-	٧٤,١٥٤	-	٧٤,١٥٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	٩٥,٤١٢	-	٩٥,٤١٢
استثمارات في أوراق مالية	٥٥,١٢١	-	-	٥٥,١٢١
استثمارات عقارية	٢١,٥٠٨	-	-	٢١,٥٠٨
عقارات قيد التطوير	٦,٠٠٣	-	-	٦,٠٠٣
موجودات أخرى	١,٦٥٩	٢,٧٥٢	١,٠٨٥	١٤,٤٩٦
عقارات ومعدات	-	-	٨٢,٠٠٨	٨٢,٠٠٨
إجمالي موجودات القطاع	٩٥,٠٥٠	٦٦٠,٦٥٦	٩٢,٩٩٣	٧٦٤,٩٩٩
ودائع من مؤسسات مالية	-	٥٩,٠٧٩	-	٥٩,٠٧٩
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	١,٠٦٤٩	-	١,٠٦٤٩
حسابات جارية للعملاء	١,٧٥٩	٧٤,٠٥٥	-	٧٥,٨١٤
مطلوبات أخرى	١,٧٤٥	٤,٢٩٦	٢,٢٧٠	٨,٣١١
إجمالي مطلوبات القطاع	٣,٥٠٤	٢٣٨,٠٧٩	٢,٢٧٠	٢٤٣,٨٥٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	-	٤٠٤,٦٥١	-	٤٠٤,٦٥١
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	١,٩٤٩	-	-	١,٩٤٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٨. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد استحقاق كل من الودائع لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويل، والموجودات المشترقة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)، وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار باستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد استحقاقها بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
٦٦٦٦٧	٣٠٢٢	٤٠٨٢١	١٠٤٨	١٠٥٨٧	-	٧٥٠٧٨٧
٣٢٠٩٢١	-	١٠٤٨	-	-	-	٣٣٠٩٦٩
٧١٠٩٣١	٣١٠٤٥٦	٥٤٠٣٩	-	١١٥٠٦٨	٨٢٠٠١	٣٥٤٠٥٠٤
٦٤٠٤٥٩	-	-	-	٤٨٠٨٨٨	-	١١٣٠٣٤٧
١٠٨٩٨	١٠٧١	٣٠٣٣	-	٢٠٠٨٩	٧٨٠٧٧٣	١٠٥٠٧٨٣
-	-	-	-	٥٢٠٢٠٣	-	٥٢٠٢٠٣
-	-	-	-	-	٢٠١٦٣	٢٠١٦٣
-	-	-	-	-	٦٠٠٣	٦٠٠٣
١٠٦٠٥	٩٣١	٩٣	-	٣٩٧	٣٠٦٨٠	١٥٠٧٠٦
-	-	-	-	-	٧٠٧٥٥	٧٠٧٥٥
٢٤٧٠٩٨١	٣٧٠٣٠٩	٦٣٠٣١٤	٢٣٨٠٢٣٢	١٩٨٠٣٨٤	٧٨٥٠٢٢٠	٣٧٨٠٢٣٢
المطلوبات						
٩١٠٦٥٢	١٤٠٣١٩	١١٠٥٠٥	٦٧٠٦٤١	٦٠٧٨٩	-	١٢٤٠٢٦٥
٢١٠٣٤١	١١٠٩٠	-	-	-	١٢٨٧	٦١٠٣٥٩
-	-	-	-	٤١٠٣٠٨	-	٤١٠٣٠٨
٤٦٠٩٩٧	١٠٥٦٦	٦٠٤١٨	٣٠٧٦٠	٧٠٩٢	-	٧٤٠٨٣٣
٢٠٣٩٣	٦٣٨	٧٣٩	٤٠١٨٣	-	-	٧٠٩٥٣
١٦٢٠٣٨٣	٣٦٠٦٧٠	٤٦٠٣٠٣	٨٠٣٧٩	٣٠٩٧١٨	٨٠٣٧٩	٣٠٩٧١٨
١٧٥٠١٩	-	-	-	-	٨٨٠٩٩٥	٣٥٩٠٨١٨
-	٤٠٥٢٢	-	-	٦٠٢٥٤	-	١٠٧٧٦
٣٠٨٦٣	١٩٠٣٣٦	١٧٠٢٤٢	٢٦٠٦٩٥	١	-	٦٧٠٣٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٨. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
الموجودات						
٥٦٠٠٦	-	-	-	-	٥٦٠٠٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٨.٧١٤	-	-	١.٢٢٨	-	٧٧.٦٨٦	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٥.٣٧٧	١٨٩.٩٥٩	٨١.٥٠٣	٤٠.٧٨٤	١٦.٩٧٧	٢٦.١٥٤	موجودات التمويلات
٧٤.١٥٤	-	-	-	-	٧٤.١٥٤	استثمارات في الصكوك
موجودات مشتركة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)						
٩٥.٤١٢	٩٣.٨٩٠	١.٣٥٤	١٣	٧	١٤٨	
٥٥.١٢١	-	٥٥.١٢١	-	-	-	استثمارات في أوراق مالية
٢١.٥٠٨	٢١.٥٠٨	-	-	-	-	استثمارات عقارية
٦.٠٠٣	٦.٠٠٣	-	-	-	-	عقارات قيد التطوير
١٤.٤٩٦	٣.٦٢٩	٩.٩٧٥	٤١	-	٨٥١	موجودات أخرى
٨٢.٠٨	٨٢.٠٨	-	-	-	-	عقارات ومعدات
٧٦٤.٩٩٩	٣٢٣.١٩٧	١٤٧.٩٥٣	٤١.٨٦٦	١٦.٩٨٤	٢٣٤.٩٩٩	إجمالي الموجودات
المطلوبات						
٥٩.٠٧٩	-	-	-	-	٥٩.٠٧٩	ودائع من مؤسسات مالية
١.٠٦٤٩	١.٧١٧	٢.٥٥٣	٦٣.٦٥٤	١٣.٥٩٨	١٩.١٢٧	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٧٥.٨١٤	٧.١٢٤	٣.٧٧٧	٦.٤٤٨	١.٨٧٠	٤٧.٥٩٥	حسابات جارية للعملاء
٨.٣١١	-	٤.١٢١	٨٢٤	٥٨١	٢.٧٨٥	مطلوبات أخرى
٢٤٣.٨٥٣	٨.٨٤١	١.٤٥١	٧.٩٢٦	٢٥.٤٩	١٢٨.٥٨٦	إجمالي المطلوبات
٤.٤٦٥١	١١٣.٧٣٤	٢٨.٩٥٨	٥٣.٣٩٢	٤٢.٣٩٢	١٦٦.١٧٥	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١.٩٤٩	-	٤.٦٤٥	-	٦٣.٤	-	حسابات الاستثمار المقيدة
٨٨.٤٦٦	١.٦٤٥	١٢.٠٠١	٢٥.٨٣٦	١٧.٢٦٤	٣١.٧٢٠	إلتزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (أ) القطاع الصناعي

المجموع	أخرى	عقارات	بنوك ومؤسسات مالية	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
الموجودات				
٧٥.٧٨٧	-	-	٧٥.٧٨٧	نقد وأرصدة لدى البنوك
٣٣.٩٦٩	-	-	٣٣.٩٦٩	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٤.٥٠٤	٢٦٧.٨٠٥	٧٥.٦٨٨	١١.٠١١	موجودات التمويلات
١١٣.٣٤٧	١١.٣٤٤	١٤٦	١١.٨٥٧	استثمارات في الصكوك
١٠٥.٧٨٣	٦٨	١٠.٧١٥	-	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٥٢.٢٠٣	٣.٦٦٩	٣٥.٣٨٧	١٣.١٤٧	استثمارات في أوراق مالية
٢.١٦٣	-	٢.١٦٣	-	استثمارات عقارية
٦.٠٠٣	-	٦.٠٠٣	-	عقارات قيد التطوير
١٥.٧٠٦	٨.٨٧٥	٥.٧٨١	١.٠٥٠	موجودات أخرى
٧.٧٥٥	١.٤٠٠	٦.٧١٥	-	عقارات ومعدات
٧٨٥.٢٢٠	٣٨٢.٨٠١	٢٥٥.٥٩٨	١٤٦.٨٢١	إجمالي الموجودات
المطلوبات				
١٢٤.٢٦٥	-	-	١٢٤.٢٦٥	ودائع من مؤسسات مالية
٦١.٣٥٩	٦١.٣٥٩	-	-	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٤١.٣٠٨	-	-	٤١.٣٠٨	تمويل متوسط الأجل
٧٤.٨٣٣	٦.٦٩٧	١١.٤٤٨	٢.٦٨٨	حسابات جارية للعملاء
٧.٩٥٣	٥.٩٥٠	٢.٠٠٣	-	مطلوبات أخرى
٣٠٩.٧١٨	١٢٨.٠٠٦	١٣.٤٥١	١٦٨.٢٦١	إجمالي المطلوبات
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار				
٣٥٩.٨١٨	٣١٣.٢٧٦	١٦.٥٥٢	٢٩.٩٩٠	حسابات الاستثمار المقيدة
١.٠٧٧	٩٩٣	٩.٧٨٣	-	إلتزامات وضمائم مالية
٦٧.١٣٧	٤١.٨٧٣	٢٤.٦٤٥	٦١٩	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع) (أ) القطاع الصناعي (يتبع)

المجموع	أخرى	عقارات	بنوك ومؤسسات مالية	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
				الموجودات
٥٦٠٠٦	-	-	٥٦٠٠٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٨.٧١٤	-	-	٧٨.٧١٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٥.٣٧٧	٢٥٤.٧٧٤	٨٨.٢٤٥	١٢.٣٥٨	موجودات التمويلات
٧٤.٥٥٤	٦٢.٢١١	١.٠٠٥٨	١.٨٨٥	استثمارات في الصكوك
٩٥.٤١٢	٩٢٤	٩٤.٤٨٨	-	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أفساط إيجارات مستحقة)
٥٥.١٢١	٣.٦٦٩	٣٦.٣٠٥	١٥.١٤٧	استثمارات في أوراق مالية
٢١.٥٠٨	-	٢١.٥٠٨	-	استثمارات عقارية
٦.٠٠٣	-	٦.٠٠٣	-	عقارات قيد التطوير
١٤.٤٩٦	٧.٦٩٣	٥.٧١٨	١.٠٨٥	موجودات أخرى
٨٢.٠٨	١.٤٦٨	٦.٧٤٠	-	عقارات ومعدات
٧٦٤.٩٩٩	٣٣.٧٣٩	٢٦٩.٦٥	١٦٥.١٩٥	إجمالي الموجودات
				المطلوبات
٥٩.٧٩	-	-	٥٩.٧٩	ودائع من مؤسسات مالية
١.٠٠٦٤٩	١.٠٠٦٤٩	-	-	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٧٥.٨١٤	٦.٦٢٢	١١.٨٤٩	٣.٣٤٣	حسابات جارية للعملاء
٨.٣١١	٥.٥٥٩	٢.٧٥٢	-	مطلوبات أخرى
٢٤٣.٨٥٣	١٦٦.٨٣٠	١٤.٦١	٦٢.٤٢٢	إجمالي المطلوبات
٤٠.٤٦٥	٣٤٣.٥٢٢	٢١.٤٤٦	٣٩.٦٨٣	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١.٩٤٩	٩٩٣	٩.٩٥٦	-	حسابات الاستثمار المقيدة
٨٨.٤٦٦	٦.١٧٢	٢٧.٥٧١	٧٢٣	إلتزامات وضمائم مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التركز الجغرافي

المجموع	دول مجلس التعاون					٣١ ديسمبر ٢٠١٧
	أستراليا	آسيا	أمريكا	أوروبا	التعاون	
						الموجودات
٧٥.٧٨٧	-	١.	١١.٧٦١	٢.٩٣٣	٦١.٨٣	نقد وأرصدة لدى البنوك
٣٣.٩٦٩	-	-	-	-	٣٣.٩٦٩	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٤.٥٠٤	-	٣٦	-	١٦.٥٣١	٣٣٧.٩٣٧	موجودات التمويلات
١١٣.٣٤٧	-	-	-	-	١١٣.٣٤٧	استثمارات في الصكوك
١٠٥.٧٨٣	-	-	-	-	١٠٥.٧٨٣	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٥٢.٢٠٣	٣.٦٦٨	١٩.٢٥٦	-	-	٢٩.٢٧٩	استثمارات في أوراق مالية
٢.١٦٣	-	-	-	-	٢.١٦٣	استثمارات عقارية
٦.٠٠٣	-	-	-	-	٦.٠٠٣	عقارات قيد التطوير
١٥.٧٠٦	-	٨١.	-	١٥	١٤.٨٨١	موجودات أخرى
٧.٧٥٥	-	-	-	-	٧.٧٥٥	عقارات ومعدات
٧٨٥.٢٢٠	٣.٦٦٨	٢.١١٢	١١.٧٦١	١٩.٤٧٩	٧٣٠.٢٠٠	إجمالي الموجودات
						المطلوبات
١٢٤.٢٦٥	-	-	-	-	١٢٤.٢٦٥	ودائع من مؤسسات مالية
٦١.٣٥٩	-	-	-	-	٦١.٣٥٩	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٤١.٣٠٨	-	-	-	-	٤١.٣٠٨	تمويل متوسط الأجل
٧٤.٨٣٣	-	٥٨٠.	-	٦.٩٢١	٦٧.٣٣٢	حسابات جارية للعملاء
٧.٩٥٣	-	-	-	-	٧.٩٥٣	مطلوبات أخرى
٣٠٩.٧١٨	-	٥٨٠.	-	٦.٩٢١	٣٠٢.٢١٧	إجمالي المطلوبات
٣٥٩.٨١٨	-	٢.٤٨٥	-	٣.٠٤٣	٣٥٤.٢٩٠	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١.٠٧٧٦	٩٩٣	-	-	-	٩.٧٨٣	حسابات الاستثمار المقيدة
٦٧.١٣٧	-	-	-	١.٢٤٤	٦٥.٨٩٣	إلتزامات و ضمانات مالية

يتم قياس التركز حسب الموقع لموجودات التمويلات بناءً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(أ) القطاع الصناعي (يتبع)
(ب). التمركز الجغرافي (يتبع)

المجموع	أستراليا	آسيا	أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
الموجودات						
٥٦٠٠٦	-	٧	٦٠٥٧	٢٠٧٩	٤٧٠٥٢	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٨٠٧٤	-	-	-	-	٧٨٠٧٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٥٣٧٧	-	-	-	١٨٠٨٩٢	٣٣٦٤٨٥	موجودات التمويلات
٧٤٠٥٤	-	-	-	-	٧٤٠٥٤	استثمارات في الصكوك
٩٥٤١٢	-	-	-	-	٩٥٤١٢	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٥٥٠١٢١	٣٠٦٦٨	٢٠٤٦٨	-	-	٣٠٩٨٥	استثمارات في أوراق مالية
٢١٠٠٨	-	-	-	-	٢١٠٠٨	استثمارات عقارية
٦٠٠٣	-	-	-	-	٦٠٠٣	عقارات قيد التطوير
١٤٤٩٦	-	٧٠٤	-	١٥	١٣٠٧٧٧	موجودات أخرى
٨٠٢٠٨	-	-	-	-	٨٠٢٠٨	عقارات ومعدات
٧٦٤٩٩٩	٣٠٦٦٨	٢١١٧٩	٦٠٥٧	٢١٠٦٩٧	٧١٢٠٣٩٨	إجمالي الموجودات
المطلوبات						
٥٩٠٧٩	-	-	-	-	٥٩٠٧٩	ودائع من مؤسسات مالية
١٠٠٦٤٩	-	-	-	-	١٠٠٦٤٩	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٧٥٠٨٤	-	٩٧	-	١٠٦٩٢	٧٤٠٢٥	حسابات جارية للعملاء
٨٠٣١١	-	-	-	-	٨٠٣١١	مطلوبات أخرى
٢٤٣٠٨٥٣	-	٩٧	-	١٠٦٩٢	٢٤٢٠٦٤	إجمالي المطلوبات
٤٠٤٠٥١	-	٢٠٦٣٨	-	٤٨٤	٤٠١٥٢٩	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١٠٩٤٩	٩٩٣	-	-	-	٩٩٥٦	حسابات الاستثمار المقيدة
٨٨٤٦٦	-	-	-	٥٢	٨٨٤٤٤	إلتزامات و ضمانات مالية

٣٠. القيمة العادلة

(أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

القيم العادلة للصكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ١٣٠١٩٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٧٣٠٤٤٣ ألف دينار بحريني) بلغت ١١٢٠٧٧ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٠١٦: ٧٢٠٤٢٣ ألف دينار بحريني).

في حالة موجودات التمويلات ومستحقات الإيجار، يكون متوسط معدل الربح للمحفظة متوافق مع قيم السوق الحالية للتسهيلات المشابهة وبناءً على ذلك وبعد الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المتعلقة بمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً وتكاليف المخصصات يتوقع ألا تتغير القيمة الحالية جوهرياً مقارنة بالقيمة العادلة لهذه الموجودات، باستثناء الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة والبالغة ٣٩٠٥٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٣٩٠٩٧٣ ألف دينار بحريني). فإن القيمة العادلة المقفلة للأدوات المالية الأخرى للمصرف لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣. القيمة العادلة (يتبع)

ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الاستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، وذلك باستخدام طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُسَعَّرة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُسَعَّرة المشمولة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها على الموجودات أو المطلوبات، سواءاً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على ملاحظة بيانات السوق (مُدخلات غير مُلاحظة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	١٣,١٤٨	١٣,١٤٨
	-	-	١٣,١٤٨	١٣,١٤٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	١٥,١٤٨	١٥,١٤٨
	-	-	١٥,١٤٨	١٥,١٤٨

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات التي تم قياسها باستخدام المستوى الثالث:

٢٠١٦	٢٠١٧	
١٥,١٤٨	١٥,١٤٨	في يناير
-	(٢,٠٠٠)	إجمالي الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل
-	-	شراء
١٥,١٤٨	١٣,١٤٨	في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

تعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة إستخدامها لأدوات مالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها المصرف لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسؤول بشكل رئيسي عن وضع إطار لإدارة المخاطر والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، ومسؤوليتها وضع سياسات لإدارة مخاطر المصرف المشار إليها أعلاه ومتابعتها. تقوم هذه اللجنة أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس. إن وجدت، تتكون هذه اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في المصرف وترفع تقاريرها بشكل دوري للجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المصرف، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعية. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. يهدف المصرف من خلال برامج التدبيرية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي يتبناها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلهم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والالتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بمراقبة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المصرف. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمصرف بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد يتعرض لها المصرف إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بالالتزامات التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المصرف لودائع لدى مؤسسات مالية، ومن موجودات التمويل، ومن موجودات مشتراة لغرض التأجير، ومن استثمارات في صكوك، وكذلك من ذمم مدينة تم عرضها كموجودات أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، يقوم المصرف بالأخذ في الاعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الائتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التركز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ). يراقب المصرف إجمالي تعرضاته لموجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أفساط إيجارات مستحقة) بصفة تراكمية لغرض مراقبة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان.

قام مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان إلى اللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار. يوجد هناك قسم منفصل لإدارة المخاطر والائتمان يتبع اللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار، ومسؤوليته الإشراف على مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف والتي تتضمن:

- صياغة سياسات الائتمان بالتشاور مع وحدات العمل ذات العلاقة، وتغطية متطلبات الضمان، وتقييم المخاطر، ودرجات وتقارير المخاطر، والإجراءات المستندية والقانونية، والالتزام بالإشتراطات الرقابية والتشريعية وتقديمها للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- إنشاء هيكل الترخيص للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم اعتماد التعرضات الصغيرة من قبل رؤساء وحدات الأعمال ضمن الشهية المعتمدة والممنوحة من قبل مجلس الإدارة. تتطلب التسهيلات الكبيرة موافقة الرئيس التنفيذي، ولجنة الاستثمار والائتمان التابعة لمجلس الإدارة، أو مجلس الإدارة الكامل، حسب مقتضى الحال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع) مخاطر الائتمان (يتبع)

- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر بتقييم جميع التعرضات الائتمانية والتوقيع على الطلبات ذات العلاقة قبل موافقة الجهة المخولة على منح هذه التسهيلات. تخضع عمليات التجديد ومراجعة التسهيلات لنفس الإجراءات.
- الحد من تركيز التعرض إلى أطراف معينة، أو دول وصناعات عندما يتعلق الأمر بموجودات التمويل، وموجودات مشتراة لغرض التأجير وكذلك الاستثمارات .
- القيام بوضع ومتابعة درجات المخاطر لغرض تصنيف التعرضات وفقاً لدرجة احتمال خطر الخسارة المالية وذلك للفت نظر الإدارة للمخاطر القائمة. يتم أيضاً استخدام نظام درجات المخاطر لمعرفة التعرضات المحددة التي قد تحتاج إلى احتساب مخصصات إنخفاض في القيمة. يتكون إطار درجات المخاطر لمحفظه التمويل بالمصرف من عشر درجات حيث تعكس درجات مختلفة لمخاطر عدم السداد وتوافر الضمانات أو أساليب أخرى قد تحد من مخاطر الائتمان. تقع مسؤولية وضع درجات للمخاطر على الشخص أو اللجنة المخولة بالإعتماد، بناءً على توصيات قسم إدارة المخاطر. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة درجات المخاطر بصفة منتظمة.
- مراجعة إلتزام وحدات العمل ذات العلاقة بحدود تعرضات المخاطر المتفق عليها، بما في ذلك حدود القطاعات الصناعية، والمخاطر المتعلقة بالدول وأنواع المنتجات. يتم تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة حول مستويات الإلتزام بهذه الحدود. يقوم قسم إدارة المخاطر أيضاً بتقديم النصح والتوجيه المهني لوحدة العمل ذات العلاقة بالمصرف بهدف الترويج لأفضل الممارسات في مجال إدارة مخاطر الائتمان.
- تقوم كل وحدة عمل ذات علاقة بتنفيذ سياسات وإجراءات الائتمان بالمصرف فيما يتعلق بالتعرضات التي تقع عليها وتكون هذه الوحدة مسؤولة عن جودة وأداء محفظتها الائتمانية وكذلك تكون مسؤولة عن رصد ومراقبة جميع مخاطر الائتمان في محافظها بغض النظر عن من لديه سلطة إعتماد هذه المخاطر. يتم القيام بعمليات تدقيق لهذه الوحدات وكيفية تقديم المصرف للتسهيلات من قبل قسم التدقيق الداخلي بصفة منتظمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع) مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات لمخاطر الائتمان

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	استثمارات في صكوك	موجودات مالية أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة						
درجة ٨-١: منخفضة القيمة	-	٥٥,٠٤٥	٥,٩٢٦	١,٥٦٤	-	٦٢,٥٣٥
غير مصنفة	-	-	-	-	٥,٨٦٩	٥,٨٦٩
مخصص إنخفاض في القيمة	-	(٦,٧٣٠)	(٧٩)	(١,٤١٧)	(٩٩٧)	(٩,٢٢٣)
القيمة الدفترية	-	٤٨,٣١٥	٥,٨٤٧	١٤٧	٤,٨٧٢	٥٩,١٨١
متأخرات غير منخفضة القيمة						
درجة ١-٦: منخفضة إلى معتدلة	-	١٩,٩٦٥	٨,٤٣٢	-	-	٢٨,٣٩٧
درجة ٧: تحت المتابعة	-	٨,٦٩٠	١,٥٩٩	-	-	١٩,٢٨٩
المستحق يتكون من:						
إلى ٣٠ يوماً	-	١٨,٢٣٥	١,٥١٢	-	-	٢٨,٧٤٧
٣٠ - ٦٠ يوماً	-	٧,٣٣٢	٢,٧٩٣	-	-	١٠,١٢٥
٦٠ - ٩٠ يوماً	-	٣,٠٨٨	٥,٧٢٦	-	-	٨,٨١٤
القيمة الدفترية	-	٢٨,٦٥٥	١٩,٠٣١	-	-	٤٧,٦٨٦
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة						
درجة ١-٦: منخفضة إلى معتدلة	٣٣,٩٦٩	٢٧٢,٢٦٠	٧٩,٦١٢	١١٣,٢٠٠	-	٤٩٩,٠٤١
درجة ٧: تحت المتابعة	-	٨,٦٤١	٢,٣٤٥	-	-	١,٩٨٦
غير مصنفة	-	-	-	-	١,٨٣٤	١,٨٣٤
القيمة الدفترية	٣٣,٩٦٩	٢٨٠,٩٠١	٨١,٩٥٧	١١٣,٢٠٠	١,٨٣٤	٥٢٠,٨٦١
يُطرح منها: المخصص الجماعي للإنخفاض في القيمة	-	(٣,٣٦٧)	(١,٥٢٦)	-	-	(٤,٤١٩)
الإجمالي	٣٣,٩٦٩	٣٥٤,٥٠٤	١٠٥,٧٨٣	١١٣,٣٤٧	١٥,٧٠٦	٦٢٣,٣٠٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التآجير (شاملة أفساط إجراءات مستحقة)	استثمارات في صكوك	موجودات مالية أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة	-	٤٢,٩٧٨	٢,٧٩٣	١,٧٣٣	-	٤٧,٥٠٤
درجة ٨-١: منخفضة القيمة	-	-	-	-	-	٦,٧٤٠
غير مصنفة	-	-	-	-	٦,٧٤٠	٦,٧٤٠
مخصص إنخفاض في القيمة	-	(١٥,٦٥)	-	(١,٠٢١)	(١,٩٥٧)	(١٨,١٤٣)
القيمة الدفترية	-	٢٧,٨١٣	٢,٧٩٣	٧١٢	٤,٧٨٣	٣٦,١٠١
متأخرات غير منخفضة القيمة	-	٢٨,٥١١	١,٩٣٤	-	-	٣٩,٤٤٥
درجة ١-٦: منخفضة إلى معتدلة	-	٢,٥١٢	١,٧١٦	-	-	٤,٢٢٨
درجة ٧: تحت المتابعة	-	-	-	-	-	-
المستحق يتكون من:	-	٢٤,٤٤٩	١,٤٨٧	-	-	٣٤,٩٣٦
إلى ٣٠ يوماً	-	٥,٥٢١	١,١١٣	-	-	٦,٦٣٤
٣٠ - ٦٠ يوماً	-	١,١٢	١,٥٠	-	-	٢,٦٢
٦٠ - ٩٠ يوماً	-	٣١,٢٣	١٢,٦٥	-	-	٤٣,٨٨
القيمة الدفترية	-	٢٨,٦٩٥	٧٩,٦٩٧	٧٣,٤٤٢	-	١٨٨,٨٤٨
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة	٧٨,٧١٤	-	-	-	-	١٤,١٨١
درجة ١-٦: منخفضة إلى معتدلة	-	-	-	-	-	-
درجة ٧: تحت المتابعة	-	-	-	-	-	-
غير مصنفة	-	-	-	-	٩,٧١٣	٩,٧١٣
القيمة الدفترية	٧٨,٧١٤	٢٩٩,٩٤٥	٨٠,٩٢٨	٧٣,٤٤٢	٩,٧١٣	٥٤٢,٧٤٢
يُطرح منها:	-	(٣,٤٠٤)	(٩٥٩)	-	-	(٤,٣٦٣)
المخصص الجماعي للإنخفاض في القيمة	-	٣٥٥,٣٧٧	٩٥,٤١٢	٧٤,١٥٤	١٤,٤٩٦	٦١٨,١٥٣
الإجمالي	٧٨,٧١٤	٣٥٥,٣٧٧	٩٥,٤١٢	٧٤,١٥٤	١٤,٤٩٦	٦١٨,١٥٣

موجودات مالية منخفضة القيمة

إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي يحددها المصرف على إفتراض عدم مقدرة على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات، بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و ٩ و ١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بناءً على النظام الداخلي لتصنيف درجات مخاطر الائتمان بالمصرف.

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة

تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنتقض موعد إستحقاق أرباحها أو أصولها التعاقدية ولكن يعتقد المصرف بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءً على توقعاته بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع) مخاطر الائتمان (يتبع)

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها

بلغ مجموع التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها ٢٥١٦٠ دينار بحريني (٢٠١٦: ٢٨.٤٧١ ألف دينار بحريني) منها ٢٠٠٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ١٥.٤٧ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير مخفضة وغير متأخرة كما في ديسمبر ٢٠١٧. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه أو سداد جزء من مبلغ التمويل أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الائتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ١١٧.١٦٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٧٤.٢٧٩ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ١٣.٣٥٢ ألف دينار بحريني فقط (٢٠١٦: ٢.١٤٢ ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة

يقوم المصرف بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

وضع عدم الإستحقاق

يقوم البنك بتصنيف موجودات التمويل و الصكوك في وضع غير مستحق إذا ما انقضى موعد استحقاقها أكثر من ٩٠ يوماً، أو كان هناك مجال معقول للشك في القدرة على تحصيل المبالغ المستحقة، لا يتم احتساب الربح على هذه التمويلات في قائمة الدخل الا عند سداد المستحقات من قبل المقترض او عند رفع درجة التعرض للوضع العادي.

سياسة الشطب

يقوم المصرف بشطب أي موجودات أو استثمارات (بعد خصم أي مخصصات إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الاستثمارات غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الاعتبار لمعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرة على دفع إلتزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قام المصرف بشطب تسهيلات مالية بمبلغ ١٣.٢٢٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٢.٨٠٦ ألف دينار بحريني) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل. قام البنك باسترداد ٣٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٢.٣٦٦ ألف دينار بحريني) مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة.

الضمانات

يحتفظ المصرف بضمانات تتعلق بموجودات التمويل وضمم مدينة تتعلق بموجودات مشتراة لغرض التأجير على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مدرجة، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقومة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها بصفة دورية غالباً ما تكون سنوية. غالباً لا يتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية موضحة في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولا يتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم اعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع) مخاطر الائتمان (يتبع) الضمانات (يتبع)

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
الإجمالي	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات	الإجمالي	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات	
						مقابل موجودات منخفضة القيمة
١٧,٣٧٠	٢,٧٨٥	١٤,٥٨٥	٣٤,٣٨٩	٥,٨٤٤	٢٨,٥٤٥	عقارات
٣,٢٢٢	-	٣,٢٢٢	٢,١٧٥	-	٢,١٧٥	أخرى
						مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة
٤٥,٥٣٠	١٧,٩١٠	٢٧,٦٢٠	٤٤,٦٢١	٢١,٤٢٨	٢٣,١٩٣	عقارات
٢,١١٠	-	٢,١١٠	٥,١٨٢	-	٥,١٨٢	أخرى
						مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة
١٧١,٧٢٧	٧٧,٤٠٤	٩٤,٣٢٣	١٧٢,٩٤٣	٧٨,٥٧٥	٩٤,٣٦٨	عقارات
٣٩٨	-	٣٩٨	-	-	-	أسهم حقوق ملكية
٣٢,٢٤٣	-	٣٢,٢٤٣	٢٥,٥٨٦	٢٠	٢٥,٥٦٦	أخرى
٢٧٢,٦٠٠	٩٨,٠٩٩	١٧٤,٥٠١	٢٨٤,٨٩٦	١٠٥,٨٦٧	١٧٩,٠٢٩	الإجمالي

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الآمنة نسبة ١٢٦,٨٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١١٤,٤٧٪).

لتحليل تمرکز الموجودات والمطلوبات، راجع إيضاح رقم ٢٩.

يقوم المصرف بمراقبة تمرکز مخاطر الائتمان لموجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع) مخاطر الائتمان (يتبع) الضمانات (يتبع)

الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الائتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			التمركز القطاعي
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات	الإجمالي	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات	الإجمالي	
١٢,٣٥٨	-	١٢,٣٥٨	١١,٠١١	-	١١,٠١١	القطاع المصرفي والمالي
١٥٣,٩٤٥	٩٤,٤٨٨	٢٤٨,٤٣٣	١٤٥,٤٨٦	١,٥٧١٥	١٤٧,٠٥٧	عقارات
٢٨,٧٨٨	-	٢٨,٧٨٨	٣٥,٩١٧	-	٣٥,٩١٧	إنشاءات
٩٩,٧٧٧	-	٩٩,٧٧٧	٩٠,٦٩١	-	٩٠,٦٩١	متاجر
٣٩,٣٨٩	-	٣٩,٣٨٩	٤٥,٠٩٠	-	٤٥,٠٩٠	تصنيع
١١٦,٥٣٢	٩٢٤	١١٧,٤٥٦	١٣٢,٠٩٢	٦٨	١٣٢,١٦٠	أخرى
٤٥٠,٧٨٩	٩٥,٤١٢	٥٤٦,٢٠١	٤٦٠,٢٨٧	١,٥٧٨٣	٤٦١,٨٦٠	إجمالي القيمة الدفترية

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المصرف مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في دفع التزاماتها كتسديدات نقدية، أو أدوات مالية وموجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الائتمان ومراقبة الحدود الائتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المصرف على سداد التزاماته المالية والتي إما أن يتم تسديدها نقداً أو بموجودات مالية أخرى.

إدارة مخاطر السيولة

يهدف المصرف من خلال إدارته للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد إلتزاماته عند حلول أجلها، سواء في الظروف الاعتيادية أو الصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمصرف.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المصرف بجمع البيانات من كل من إدارة الخزينة و وحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمصرف، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان احتفاظ المصرف بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. يمتلك المصرف خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات، تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع) مخاطر السيولة (يتبع)

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه المصرف لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية واستثمارات في صكوك مطروحة منها الصكوك المضمونة مقابل التموليات متوسطة الأجل وبعد خصم الودائع من المؤسسات المالية. في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

فما يلي بيان تفاصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء، والحسابات الجارية كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

٢٠١٦ أ	٢٠١٧ أ	
٢٥,٨١	٩,٣٠	٣١ ديسمبر
٢٠,٢٦	١٨,٢٦	المتوسط للفترة
٢٦,٢١	٢٩,٩٧	الحد الأقصى للفترة
١١,٨١	٥,١٥	الحد الأدنى للفترة

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع الإيضاح رقم ٢٨.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المصرف، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

يقوم المصرف بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين إحداهما للمتاجرة والأخرى لغير المتاجرة. لايوجد لدى المصرف مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها المصرف هي تعرضات للعملات الأجنبية وفجوة معدل الربح.

لايقوم المصرف بإجراء أية متاجرة في العملات الأجنبية. كما لايقوم بالمتاجرة في مشتقات العملات الأجنبية. تقوم إدارة الخزينة بإحتساب جميع إيرادات وخصائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي. وتقع مسؤولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة.

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف مسؤولة كلياً عن إدارة مخاطر السوق. إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسؤولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع) إدارة مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغير في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
ودائع لدى مؤسسات مالية	٣٢,٩٢١	-	١,٠٤٨	-	-	٣٣,٩٦٩
موجودات التمويلات	٥١,٢١٩	١٢,٢٧٥	٥٣,٤٠٢	٦٢,٨٣٢	١٧٤,٧٧٦	٣٥٤,٥٠٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أفساط إيجار مستحقة)	-	٧	-	٧,٧٧٧	٩٧,٩٩٩	١٠٥,٧٨٣
استثمارات في أوراق مالية (صكوك)	-	-	٢٨٤	١٤٧	١١٢,٩١٦	١١٣,٣٤٧
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	٨٤,١٤٠	١٢,٢٨٢	٥٤,٧٣٤	٧٠,٧٥٦	٣٨٥,٦٩١	٦٠٧,٦٠٣
المطلوبات وحسابات الاستثمار						
ودائع من مؤسسات مالية	٩١,٦٥٢	١٤,٣١٩	١١,٥٠٥	٦,٧٨٩	-	١٢٤,٢٦٥
تمويل متوسط الأجل	-	-	-	٤١٣,٠٨	-	٤١٣,٠٨
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٧,٦٣٠	٩,٦٦٠	٢٤,٦٠٦	١٩,٤٦٣	-	٦١,٣٥٩
حسابات جارية للعملاء	١,٢٨٦	-	-	-	-	١,٢٨٦
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٩,٦٩١	٦٦,٥٥٩	٨٨,٧٨٩	١٣,٧٧٨	١	٣٥٩,٨١٨
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	٢٩١,٢٥٩	٩٠,٥٣٨	١٢٤,٩٠٠	٨١,٣٣٨	١	٥٨٨,٠٣٦
فجوة معدل هامش الربح	(٢٠٧,١١٩)	(٧٨,٢٥٦)	(٧٠,١٦٦)	(١٠,٥٨٢)	٣٨٥,٦٩٠	١٩,٥٦٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع) إدارة مخاطر السوق (يتبع)

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	٣ إلى ٦ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
						الموجودات
٧٨.٧١٤	-	-	١.٢٨	-	٧٧.٦٨٦	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٥,٣٧٧	١٨٩,٩٥٩	٨١,٥٠٣	٤٠,٧٨٤	١٦,٩٧٧	٢٦,١٥٤	موجودات التمويل
٩٥,٤١٢	٩٣,٨٩٠	١٣,٥٤	١٣	٧	١٤٨	موجودات مشتركة لغرض التأجير (شاملة أفساط إيجار مستحقة)
٧٤,١٥٤	-	-	-	-	٧٤,١٥٤	استثمارات في أوراق مالية (صكوك)
٦٠٣,٦٥٧	٢٨٣,٨٤٩	٨٢,٨٥٧	٤١,٨٢٥	١٦,٩٨٤	١٧٨,١٤٢	مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح
						المطلوبات وحسابات الاستثمار
٥٩,٠٧٩	-	١٤,٨٤٥	-	-	٤٤,٢٣٤	ودائع من مؤسسات مالية
١,٠٦٤٩	٩,٥	١٤,٤٤٧	٥٣,٩٨٢	١٥,٤٥	١٦,٢٧٠	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
١,٩٣٠	-	-	-	-	١,٩٣٠	حسابات جارية للعملاء
٤٠٤,٦٥١	-	١٥,٨١٩	٨٤,٥٣٦	٨٨,٠٧٦	٢١٦,٢٢٠	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
٥٦٦,٣٠٩	٩,٥	٤٥,١١١	١٣٨,٥١٨	١٠٣,١٢١	٢٧٨,٦٥٤	مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح
٣٧,٣٤٨	٢٨٢,٩٤٤	٣٧,٧٤٦	(٩٦,٦٩٣)	(٨٦,١٣٧)	(١٠,٥١٢)	فجوة معدل هامش الربح

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المصرف المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية المصرف تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

٥٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض	١٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٩٨ ±	١٩٦ ±	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
١٨٧ ±	٣٧٣ ±	

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، وودائع لدى البنوك وودائع من البنوك لإدارة المركز الناشئ من أنشطة المصرف غير التجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدينار البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع) مخاطر السوق (يتبع)

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغير قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهريّة مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٦ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٧ بما يعادلها بالدينار البحريني	
(٢٣,٨٥)	١٤,٣٣٧	دولار أمريكي*
٢٦,٧٨٣	(٧,٧٠٧)	عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*
٣,٥٨٠	(٢٩٧)	يورو
٤,٦٠٨	٤,٦٠٧	دولار أسترالي
٣,٧٤	٣,٥٤٤	دينار كويتي
٩٨٤	٤٨٠	جنيه إسترليني
٧	٩	روبية هندية

(*) لا توجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء الدينار الكويتي مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة %٥ ارتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل حساسية المصرف إلى الارتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

٢٠١٦ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٧ بما يعادلها بالدينار البحريني	
١٧٩ ±	١٥ ±	يورو
٢٣٠ ±	٢٣٠ ±	دولار أسترالي
١٥٤ ±	١٧٧ ±	دينار كويتي
٤٩ ±	٢٤ ±	جنيه إسترليني
-	-	روبية هندية

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية

يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الإئتمان للاستثمارات في ديون بصورة دورية. غير أن هذه المخاطر ليست جوهريّة مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمصرف.

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسَعَّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع الإيضاح رقم ٢١ والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المُسَعَّرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والإئتمان بمجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بألاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع) إدارة مخاطر السوق (يتبع)

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. يقوم المصرف بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأمين مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإنزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف على قسم إدارة المخاطر. لدى المصرف سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

يستكمل المصرف عملية تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في معظم أقسام المصرف لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. سيقوم المصرف بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. يستخدم المصرف برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. يهدف المصرف على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المصرف بصورة شاملة، لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المصرف المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبة إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال المصرف التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية (١) والفئة الإضافية (٢).

تشمل فئة حقوق الملكية العادية (١) على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة، بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية (٢) الأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (٢)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (٢)).

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

التسويات التنظيمية تخضع للحدود المنصوص عليها في متطلبات مصرف البحرين المركزي. ستكون هذه التسويات سارية المفعول على مراحل من خلال الترتيبات الانتقالية من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨. تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تتوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، وإحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم المصرف الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك المصرف أكثر من ١٠٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

كما في ٣١ ديسمبر، قام المصرف بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ ١١٣٢٥ ألف دينار بحريني (١٦:٢٠٦:٣٨٦ ألف دينار بحريني) وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف عمليات المصرف على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر المصرف، ويتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفة للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمّنة والغير مضمّنة في البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع) إدارة مخاطر السوق (يتبع)

فيما يلي بيان لرأس مال المصرف التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٦٢٨.٨٧٥	٦٨٣.٧٨٤	إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
		الفئة الأولى لرأس المال
١٢١.٤٦٢	١٢٣.١٤١	- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية
(١٠.٣٨٦)	(١١.٣٢٥)	- يطرح: التعديلات التنظيمية
١١١.٠٧٦	١١١.٨١٦	فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية
-	-	فئة إضافية (١)
٤.٣٦٢	٤.٤١٩	الفئة الثانية لرأس المال
١١٥.٤٣٨	١١٦.٢٣٥	إجمالي رأس المال التنظيمي
٪١٨.٣٦	٪١٧.١٧	إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
٪١٥٤.٢٥	٪١١١.٩٩	معدل تغطية السيولة
٪٨٠.٨٠	٪١٩٦.٠١	معدل صافي التمويل المستقر
٪١٩.٩٢	٪١٩.٠٢	معدل الرفع المالي

قام المصرف بالإلتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فرضت عليه من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال

تعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. يسعى المصرف من خلال سياسته في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المصرف في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

٣٢. الإلتزامات

فيما يلي بيان بالإلتزامات المصرف التي تم التعاقد عليها ضمن الأعمال الاعتيادية:

٢٠١٦	٢٠١٧	
٦٥.٧٩٧	٤٨.٧٤٧	إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات
٢٢.٦٦٩	١٨.٣٩٠	ضمانات مالية
٨٨.٤٦٦	٦٧.١٣٧	

إلتزامات بالأداء

قد تحذل المجموعة في الإلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الاعتيادية للمصرف. من عادة المجموعة نقل هذه الإلتزامات إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

٣٣. المسؤولية الإجتماعية

يقوم المصرف بالوفاء بمسؤولياته الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية.

٣٤. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة. أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

إفصاحات إدارة المخاطر

(حسب مبادئ ومقررات بازل ٣ ومجلس الخدمات
المالية الإسلامية)

لقد تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لنظام الإفصاح العام (PD Module). المادة ١-٣: الإفصاحات في التقارير السنوية. مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. لتجنب أي إزدواجية، لم يتم إعادة عرض البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام (PD Module) والتي تم الإفصاح عنها في أقسام أخرى من التقرير السنوي. تعتبر هذه الإفصاحات جزءاً من التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ويجب قراءتها متزامنة مع البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والأقسام الأخرى من التقرير السنوي.

إفصاحات إدارة المخاطر

ملخص تنفيذي

بدأ تطبيق مبادئ ومقررات بازل ٣ التي إعتدها مصرف البحرين المركزي بشأن إطار كفاية رأس المال للبنوك التي تأسست في مملكة البحرين في تاريخ ١ يناير ٢٠١٦. يستلزم البنك بالحفاظ على معدل كفاية رأس مال بنسبة ١٢.٥٪ على أساس التوحيد (بعبارة أخرى الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية - ٦.٥٪، الفئة الأولى الإضافية - ١.٥٪، الفئة الثانية - ٢٪ والإحتياطي الوقائي لرأس المال - ٢.٥٪) ومعدل كفاية رأس المال بنسبة ٨٪ على الأساس الفردي (بعبارة أخرى الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية - ٤.٥٪، الفئة الأولى الإضافية - ١.٥٪، الفئة الثانية - ٢٪). تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في نظام الإفصاح العام (PD Module) المادة ٣-١. الإفصاحات في التقارير السنوية، من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية، المادة ٣-١؛ الإفصاحات في التقارير السنوية، تعكس المادة ٣-١ متطلبات بازل ٢ - الركيزة ٣ والإفصاحات التي أوصى بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية للبنوك الإسلامية وتُبرز المادة ٣-١-٦ المتطلبات للإفصاحات الكمية الموضحة في المادة ٣-١ على موقعهم الإلكتروني بالإضافة إلى البيانات المالية السنوية.

تأتي هذه الإفصاحات المبينة في هذا التقرير لتضيف، وفي بعض الحالات لتوضح الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، والتي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لتجنب الإزدواجية، فإن البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام والتي تم بيانها في أقسام أخرى من التقرير السنوي لم يرد ذكرها ضمن هذه الإفصاحات.

إن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي بالآلاف الدنانير البحرينية وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ما لم يوجد نص بخلاف ذلك.

لقد تبني المصرف الخليجي التجاري («البنك») المنهج المعياري لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في حين تبني منهج النموذج المبسط لمخاطر التشغيل وذلك لتحديد متطلباته الرأسمالية، والتي تم بيانها بالتفصيل في البند رقم ٢ من هذا التقرير. يتناول هذا القسم بياناً توضيحياً لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال بالبنك شاملة البيانات التفصيلية الكمية المتعلقة بعناصر المخاطر وكفاية رأس المال.

تلتزم الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية، والفئة الأولى الإضافية و مجموع معدلات كفاية رأس المال وإجمالي معدلات كفاية رأس المال في البنك بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمبادئ ومقررات بازل ٣ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

بلغ إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر ٦٨٥.٤١٣ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وشكلت مخاطر الائتمان نسبة ٨٩.٨٪، ومخاطر السوق ١.٣٪، ومخاطر التشغيل ٨.٩٪ من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. بلغت الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية وكذلك إجمالي رأس المال التنظيمي ١١١.٨١٦ ألف دينار بحريني و ١١٦.٢٣٣ ألف دينار بحريني على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

بلغ معدل الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية ومعدل إجمالي كفاية رأس المال نسبة ١٦.٣١٪ ونسبة ١٦.٩٦٪ على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

إفصاحات إدارة المخاطر

١ هيكل المجموعة

يمارس البنك أنشطته بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة). يوجد لدى البنك ٦ شركات تابعة، وهي ليست جوهرية للبنك. لقد تم إنشاء الشركات التابعة في هيئة شركات ذات أغراض خاصة وبرأس مال رمزي لغرض تنفيذ عمليات استثمارية معينة. الشركات التابعة لها صفة تجارية وذلك حسب مبادئ وإرشادات مصرف البحرين المركزي ويتم وزن مخاطرها كاستثمارات لأغراض احتساب كفاية رأس المال. باستثناء شركة واحدة، هي شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م)، والتي تم توحيدها لاحتساب كفاية رأس المال.

٢ مقدمة لمبادئ بازل ٣ وإدارة المخاطر

إشترط مصرف البحرين المركزي على جميع البنوك العاملة في مملكة البحرين تطبيق مبادئ ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية («لجنة بازل») وتحديداً مبادئ ومقررات بازل ٣ والمعنية بإطار كفاية رأس المال من تاريخ ١ يناير ٢٠١٥. لقد قام البنك بإتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التقيد بهذه المتطلبات. إن الغرض من إطار بازل ٣ هو تعزيز وتقوية ممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

يعتمد إطار كفاية رأس المال الذي اعتمده مصرف البحرين المركزي على ثلاث ركائز أساسية، تتفق مع إطار بازل ٣ الذي تبنته لجنة بازل، وهي على النحو التالي:

- الركيزة الأولى: احتساب الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال.
- الركيزة الثانية: إجراءات المراجعة الرقابية، شاملة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.
- الركيزة الثالثة: قواعد الإفصاح عن بيانات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

الركيزة الأولى

تعرف الركيزة الأولى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي لكل بنك لتغطية مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل الملازمة لنموذج أعماله. كما تعرف هذه الركيزة أيضاً منهجية قياس هذه المخاطر والعناصر المختلفة لرأس المال المؤهل. يتم احتساب معدل كفاية رأس المال بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر. لقد إشترط مصرف البحرين المركزي حداً أدنى لهذه النسبة وهو ١٢٪، وحدد نسبة ١٢,٥٪ كنسبة لبدء إتخاذ إجراءات تحوطية إضافية. عند انخفاض معدل كفاية رأس المال عن ١٢,٥٪، يتم إعداد تقارير تحوطية إضافية، كما يتم وضع خطة عمل رسمية لإعادة المعدل المذكور إلى مستوى أعلى من المستوى المستهدف وتقديم هذه الخطة إلى مصرف البحرين المركزي.

يبين الجدول التالي بإيجاز مخاطر الركيزة الأولى والمنهج الذي يستخدمه البنك لإحتساب الأصول موزونة المخاطر في كل حالة وفقاً لإطار كفاية رأس المال المنبثق عن مبادئ ومقررات بازل ٣ والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي:

نوع المخاطر	المنهج الذي يطبقه البنك
مخاطر الائتمان	الأسلوب المعياري
مخاطر السوق	الأسلوب المعياري
مخاطر التشغيل	المؤشر الأساسي

الركيزة الثانية

تتناول الركيزة الثانية تعريف إجراءات المراجعة الرقابية لإطار إدارة المخاطر في المؤسسة، وبشكل أساسي كفاية رأس مالها.

وتتألف الركيزة الثانية من إجراءين:

- إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال، و
- إجراءات المراجعة الرقابية والتقييم.

لدى البنك إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال تساهم في احتساب رأس المال الإقتصادي لجميع المخاطر، بما فيها تلك الغير مشمولة في الركيزة الأولى. يقوم البنك بانتظام بمراقبة المعدل الداخلي لكفاية رأس المال لضمان وجود غطاء كافي لجميع المخاطر التي يواجهها البنك.

إفصاحات إدارة المخاطر

٢ مقدمة لمبادئ بازل ٣ وإدارة المخاطر (يتبع)

الركيزة الثالثة

تُكْمَل الركيزة الثالثة الركيزتين الأخريين وتركز على تعزيز الشفافية في إفصاح البنوك عن المعلومات لتعزيز إنضباط الأسواق. تشمل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها جميع المجالات، بما فيها الأداء، وكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر، ونحو ذلك. إن الغرض من هذه الإفصاحات هو تمكين أصحاب المصلحة والمشاركين في السوق من تقييم نطاق المخاطر واحتمالات تعرض المؤسسة للمخاطر، وتشجيع البنوك والضغط عليها لإتخاذ إجراءات متقدمة لإدارة المخاطر.

خلال شهر أبريل ٢٠٠٨، قام مصرف البحرين المركزي بنشر ورقة تتناول بالتفصيل متطلبات الإفصاح التي على البنوك المرخصة في مملكة البحرين الإلتزام بها للتقيد بالركيزة الثالثة من إطار مبادئ ومقررات بازل ٢. لقد تم إعداد هذا التقرير وفقاً لهذه التوجيهات.

١-٢ مهمة إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة مسئولية إدارة المخاطر في البنك بصورة شاملة. يضع المجلس سياسات إدارة المخاطر للبنك ويحدد نطاق المخاطر من خلال المعرفة المناسبة لحدود المخاطر المختلفة ومقدار التحمل المسموح به. يقوم المجلس بإدارة المخاطر من خلال لجنة التحقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

لقد شكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، مسئوليتها وضع ومتابعة سياسات إدارة المخاطر في البنك في المجالات المحددة. تتألف هذه اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في البنك، حيث تقدم هذه اللجنة تقاريرها إلى لجنة التحقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بصورة دورية. تقوم اللجنة بعقد إجتماعات شهرياً كما هو موضح في أجندتها وصلاحياتها.

أما فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر بصورة يومية فيتولى القيام بها قسم إدارة المخاطر في البنك. يتولى هذا القسم مسئولية ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة بصفة ثابتة والقيام بمراجعة مدى ملاءمة هذه السياسات بصفة دورية. يعمل قسم إدارة المخاطر على مراقبة جميع الأنشطة التي تحفها المخاطر والتأكد من الإلتزام بحدود المخاطر التي قررها مجلس الإدارة. يضم قسم إدارة المخاطر موظفين متخصصين في مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل. يعمل قسم إدارة المخاطر بصورة مستقلة عن جميع مهام المخاطر في البنك ويقدم تقاريره إلى لجنة التحقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة من خلال اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر والتي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك والتي تعمل من خلال قسم الخزينة بمراقبة مركز السيولة في البنك وترفع توصياتها بالإجراءات المناسبة عند الضرورة إلى مجلس الإدارة. هناك تنسيق على مستويات عالية بين قسم إدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

يتولى قسم إدارة المخاطر مسئولية إعداد تقرير يتناول بالتفصيل مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، حيث يقوم بعرض هذا التقرير على اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، ولجنة التحقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك على مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.

يعتبر البنك أن إستراتيجياته العامة المستخدمة لإدارة المخاطر كانت فعالة طوال فترة إعداد التقارير.

تخضع جميع السياسات التي لها تأثير جوهري على إطار الرقابة الداخلية الموجودة في البنك لمراجعة دورية وموافقة من مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإلتزام، بتقديم ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفق السياسات والقواعد الإستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة.

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال

١-٣ إدارة رأس المال

تقوم سياسة البنك على المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لغرض كسب والحفاظ على ثقة المستثمرين، والدائنين والسوق ولضمان المقدر على تطوير الأعمال في المستقبل. يُقدّر البنك تأثير المستوى العالي لرأس المال على عوائد المساهمين، مع مراعاة عدم إغفال حمايتهم وثقة السوق التي يمكن تحقيقها بقاعدة رأس مال قوية. يهدف البنك إلى الحفاظ على حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي.

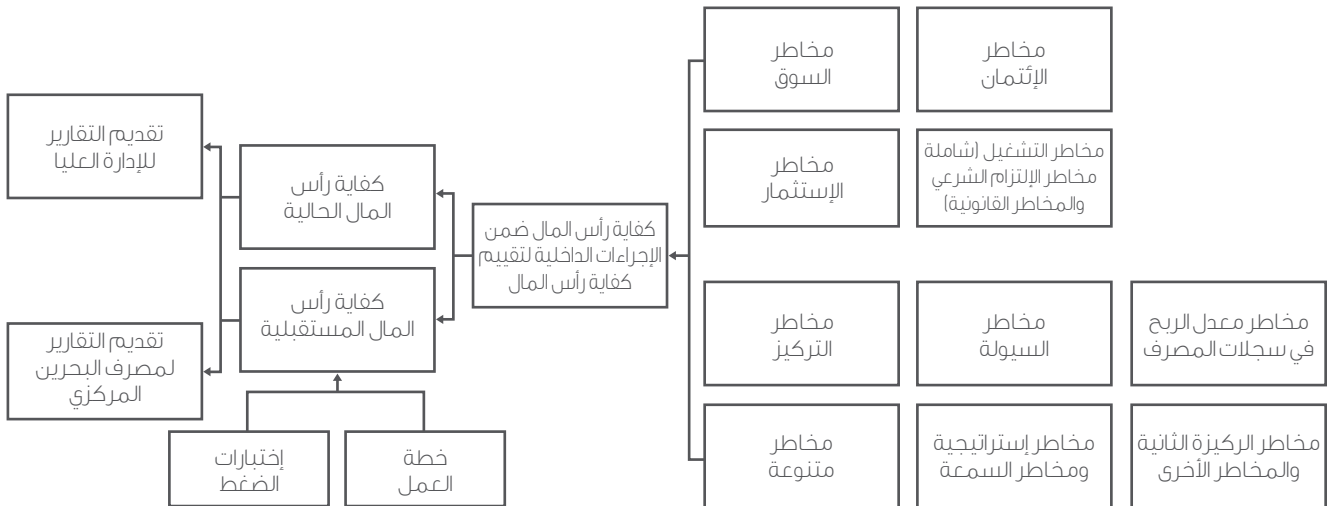
إفصاحات إدارة المخاطر

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٢-٣ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك وفقاً للركيزة الثانية من مبادئ ومقررات بازل ٢. تم تصميم هذه الإجراءات الداخلية لضمان تحديد، وقياس، وتجميع ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، كما تحدد هذه الإجراءات أيضاً المستوى المناسب لرأس المال الداخلي مقارنة بمخاطر البنك وخطة عمله.

إطار الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال



١-٢-٣ المخاطر التي تعالجها الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

نوع المخاطر	المعايير التي يتم على أساسها تخصيص رأس المال الداخلي
مخاطر الإئتمان مخاطر السوق مخاطر الإستثمار مخاطر التشغيل	تطبق قواعد نسبة كفاية رأس المال التنظيمي كأساس لرأس المال الداخلي لمخاطر الركيزة الأولى
مخاطر السيولة	نسبة فجوة الإستحقاق التراكمية، ومعدل السيولة، ونسبة التمويل إلى الودائع
مخاطر معدل الأرباح (دفاتر البنك)	إعادة تقييم/حساسية فجوات إعادة التسعير
مخاطر تركيز الإئتمان	الحدود والتعرضات للأطراف ذات العلاقة، والبلدان، والقطاعات
مخاطر الأمانة	حجم الأدوات الغير مضمنة في الميزانية العمومية (حسابات الإستثمار المقيدة) والمنتجات الإستثمارية الكبيرة
مخاطر السمعة	جودة الإئتمان، مخاطر التشغيل، خسارة لها علاقة بالسمعة
مخاطر أخرى (إستراتيجية، إلتزام شرعي/رقابي، دورة عمل)	رأس مال إضافي على أساس تعرضات مخاطر موزونة حسب الركيزة الأولى

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ بيان المركز المالي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول التالي الصلة بين بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة (بيان المركز المالي المحاسبي) وبيان المركز المالي التنظيمي.

مرجع	بيان المركز المالي حسب التقارير التنظيمية	بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة	
			الموجودات
	٧٥.٧٨٠	٧٥.٧٨٧	نقد و ارصدة لدى البنوك
	٣٣.٩٦٩	٣٣.٩٦٩	إيداعات لدى مؤسسات مالية
أ	٣٦.٧٧٤	٣٥٧.٨٧١	إجمالي موجودات التمويل
ب	-	(٣.٣٦٧)	يُطرح: المخصصات العامة
أ	٣٦.٧٧٤	٣٥٤.٥٠٤	صافي موجودات التمويل
	١١٣.٣٤٧	١١٣.٣٤٧	استثمارات في الصكوك
	٩٧.١٩٣	٩٧.١٩٣	موجودات مشتراه لغرض التأجير
	٩.٦٤٢	٩.٦٤٢	إجمالي أقساط إيجارات مستحقة
ج	-	(١.٥٢)	يُطرح: المخصصات العامة
	٩.٦٤٢	٨.٥٩٠	صافي أقساط إيجارات مستحقة
	٥٥.٢٠٣	٥٢.٢٠٣	استثمارات في أوراق مالية
	١٣.١٤٨	١٣.١٤٨	المتعلقة باستثمارات في منشآت مالية
د	١.١١٣	١.١١٣	المتعلقة بالفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
	٣٧.٩٤٢	٣٧.٩٤٢	المتعلق بالاستثمارات الأخرى
أ	١٨.٥١٩	٢٠.١٦٣	استثمارات عقارية
أ	-	٦.٠٠٣	عقارات قيد التطوير
أ	١٥.٨٩٠	١٥.٧٠٦	موجودات أخرى
	٧.٧٥٥	٧.٧٥٥	عقارات و معدات
	٧٨٥.٠٧٢	٧٨٥.٢٢٠	إجمالي الموجودات
			المطلوبات
أ	١٢٦.٨٠٥	١٢٤.٢٦٥	إيداعات من مؤسسات مالية
	٦١.٣٥٩	٦١.٣٥٩	إيداعات من مؤسسات غير مالية و أفراد
أ	٧٢.٤٥٨	٧٤.٨٣٣	حسابات جارية للعملاء
	٤١.٣٠٨	٤١.٣٠٨	مطلوبات متوسطة الأجل
أ	٥.٩٧٦	٧.٩٥٣	مطلوبات أخرى
	٣.٧.٩٦	٣.٩.٧١٨	إجمالي المطلوبات
	٣٥٩.٨١٨	٣٥٩.٨١٨	حقوق اصحاب حسابات الاستثمار
			حقوق الملكية
هـ	١.٥٠٠	١.٥٠٠	رأس المال
و	٨.١٥٩	٨.١٥٩	إحتياطي قانوني
ز	(١.٢١٢)	(١.٢١٢)	أسهم الخزينة
ح	(٧٠)	(٧٠)	برنامج (أسهم) حوافز الموظفين
ط	١.٠٥٢	١.١٦٢	أرباح مستتقة
	١١٢.٩٢٩	١١٣.٠٣٩	إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم
ب+ج	٤.٤١٩	-	مخصصات جماعية للإنخفاض في القيمة مؤهلة كرأس مال
أ	-	٢.٦٤٥	حصة غير مسيطرة
	٧٨٥.٠٧٢	٧٨٥.٢٢٠	إجمالي المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

المصدر بناء على أحرف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد	المبالغ التي تخضع للمعالجات ما قبل ٢٠١٥	عناصر رأس المال التنظيمي	
			الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية: أدوات وإحتياطيات
ه+ز+ح	-	١١٣,٠٨٩	الأسهم العادية المؤهلة والتي تم إصدارها مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم المتعلقة
ط	-	١,٠٥٢	الأرباح المستبقاة
	-	١٢٣,١٤١	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية
			الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية: التعديلات التنظيمية
ز	-	١,٢١٢	الإستثمارات في الأسهم الذاتية
			الإستثمارات في رأس مال البنوك، المنشآت المالية وشركات التأمين التي لا تدخل في نطاق التوحيد التنظيمي، بعد طرح الإستثمارات المخولة، والتي لا يمتلك فيها البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال المصدر (المبلغ يتعدى ١٠٪ من الحد)
د	-	١,١١٣	
	-	١١,٣٢٥	إجمالي التعديلات التنظيمية للفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
	-	١١١,٨١٦	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
			الفئة الأولى الإضافية لرأس المال: الأدوات
	-	-	الفئة الأولى الإضافية لرأس المال قبل التعديلات التنظيمية
			الفئة الأولى الإضافية لرأس المال: التعديلات التنظيمية
	-	-	إجمالي التعديلات التنظيمية للفئة الأولى الإضافية لرأس المال
	-	-	الفئة الأولى الإضافية لرأس المال
	-	١١١,٨١٦	الفئة الأولى لرأس المال (الفئة الأولى لرأس المال = الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية + الفئة الأولى الإضافية لرأس المال)
			الفئة الثانية لرأس المال: أدوات ومخصصات
ب+ج	-	٤,٤١٩	مخصصات
	-	٤,٤١٩	الفئة الثانية لرأس المال قبل التعديلات التنظيمية
			الفئة الثانية لرأس المال: التعديلات التنظيمية
	-	-	إجمالي التعديلات التنظيمية للفئة الثانية لرأس المال
	-	-	الفئة الثانية لرأس المال
	-	١١٦,٢٣٥	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الفئة الأولى + الفئة الثانية)
	-	٦٨٥,٤١٣	إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (يتبع)

المصدر بناء على أحرف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد	المبالغ التي تخضع للمعالجات ما قبل ٢٠١٥	عناصر رأس المال التنظيمي
معدلات رأس المال والإحتياطيات		
-	٪١٦,٣١	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية (كنسبة من الموجودات الموزونة بالمخاطر)
-	٪١٦,٣١	الفئة الأولى لرأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة بالمخاطر)
-	٪١٦,٩٦	إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة بالمخاطر)
	٪٩٠٠	متطلبات الإحتياطيات الخاصة بالمؤسسة (متطلبات الحد الأدنى للفئة الأولى لحقوق الملكية بالإضافة إلى متطلبات إحتياطي حماية رأس المال والإحتياطي الوقائي لرأس المال والإحتياطي المحلي للبنوك المهمة نظامياً، تعتبر كنسبة من الموجودات الموزونة بالمخاطر)
-	٪٢,٥٠	المتعلقة بمتطلبات إحتياطي حماية رأس المال
-	لا ينطبق	المتعلقة بمتطلبات البنك الخاصة بالإحتياطي الوقائي لرأس المال
-	لا ينطبق	المتعلقة بإحتياطي البنوك المهمة نظامياً
-	٪١٦,٣١	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية المُتاحة لإستيفاء الإحتياطات (كنسبة من الموجودات الموزونة بالمخاطر)
الحدود الحكومية الدنيا متضمنة الإحتياطي الوقائي لرأس المال (المختلفة عن بازل ٣)		
-	٪٩٠٠	الحد الأدنى لمعدل الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية حسب مصرف البحرين المركزي
-	٪١٠,٥٠	الحد الأدنى لمعدل الفئة الأولى لرأس المال حسب مصرف البحرين المركزي
-	٪١٢,٥٠	الحد الأدنى لمعدل إجمالي رأس المال حسب مصرف البحرين المركزي
الحدود المطبقة لتضمين المخصصات في الفئة الثانية لرأس المال		
ب+ج	٤,٤١٩	المخصصات المؤهلة للتضمين في الفئة الثانية لرأس المال المتعلقة بالتعرضات والتي تخضع للمنهج المعياري (قبل تطبيق الحد)

٥-٣ المنشآت القانونية الغير موحدة لإعتبرات تنظيمية

أ المنشآت القانونية التي يتم تضمينها في النطاق المحاسبي للتوحيد ولكن نُستثنى من النطاق التنظيمي للتوحيد

اسم المنشأة القانونية	تصنيف المنشأة حسب قواعد وإرشادات مصرف البحرين المركزي	طريقة معالجة البنك للإعتبرات التنظيمية	معلومات مُستخرجة من البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الموجودات
هاربر ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	منشأة تجارية	موزونة المخاطر (المنهج التحليلي)	٩,٧٥٧	٩,٧٥٧	٩,٧٥٧
هاربر ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	منشأة تجارية	موزونة المخاطر (المنهج التحليلي)	٦,٠٤٢	٦,٠٤٢	٦,٠٤٢
عقارات الخليج	منشأة تجارية	موزونة المخاطر	٧٩٥	٤,٧٧٣	٤,٧٧٣
صروح المحدودة	منشأة تجارية	موزونة المخاطر	٢,٩٣٥	٦,٥١٤	٦,٥١٤
شركة ترو هورس العقارية ش.ذ.م.م	منشأة تجارية	موزونة المخاطر (المنهج التحليلي)	٥,٠٩٠	٥,٠٩٠	٥,٠٩٠

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٦-٣ نموذج الإفصاحات المتعلقة بالميزات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي

المصدر	١	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
الرمز التعريفي	٢	KHCB
القوانين المطبقة على الأدوات	٣	جميع القوانين والأنظمة التي تنطبق في مملكة البحرين
المعالجة التنظيمية		
قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة الإبتقالية	٤	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة ما بعد الإبتقالية	٥	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
مؤهلة لأساس فردي / مؤحد / مؤحد وفردى	٦	الموحد والفردى
نوع الأداة (يتم تحديد النوع حسب كل إختصاص)	٧	أسهم ملكية
المبلغ الذي تم إحتسابه في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين، كما في أحدث تاريخ لبيان المركز المالي)	٨	١٠٥ مليون دينار بحريني
القيمة الإسمية للأداة	٩	١٠٠ دينار بحريني
التصنيف المحاسبي	١٠	حقوق الملكية
تاريخ الإصدار الأصلي	١١	متنوع
مستمر أو مؤؤخ	١٢	مستمر
تاريخ الإستحقاق الأصلي	١٣	لا وجود للإستحقاق
الإستدعاء من قبل المصدر بعد موافقة الجهات الرقابية	١٤	لا
تاريخ إستدعاء إختياري، تواريخ إستدعاء إحتتمالية ومبلغ الاسترداد	١٥	لا ينطبق
تواريخ إسترداد لاحقة، إذا ينطبق	١٦	لا ينطبق
كوبونات أرباح أسهم		
كوبونات / أرباح أسهم ثابتة أو متغيرة	١٧	أرباح أسهم كما تم الإقرار عليه من قبل المساهمين
معدل الكوبون وأي مؤشر ذو علاقة	١٨	لا ينطبق
وجود مؤشر لإيقاف أرباح الأسهم	١٩	لا ينطبق
إختياري بالكامل / إختياري جزئياً أو إلزامي	٢٠	إختياري بالكامل
وجود زيادة في معدل الربح أو حافز آخر للإسترداد	٢١	لا
غير تراكمي أو تراكمي	٢٢	غير تراكمي
قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	٢٣	غير قابل للتحويل
العامل المؤؤدي للتحويل، إذا كان قابل للتحويل	٢٤	لا ينطبق
تحويل كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتحويل	٢٥	لا ينطبق
سعر التحويل، إذا كان قابل للتحويل	٢٦	لا ينطبق
تحويل إلزامي أو إختياري، إذا كان قابل للتحويل	٢٧	لا ينطبق
نوع الأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	٢٨	لا ينطبق
المصدر للأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	٢٩	لا ينطبق
ميزة تخفيض القيمة	٣٠	لا
العامل المؤؤدي لتخفيض القيمة، إذا كان قابل للتخفيض	٣١	لا ينطبق
تخفيض كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتخفيض	٣٢	لا ينطبق
تخفيض دائم أو مؤقت، إذا كان قابل للتخفيض	٣٣	لا ينطبق
وصف آلية تخفيض القيمة، في حال التخفيض المؤؤقت	٣٤	لا ينطبق
الترتيب في التبعية حسب هيكل التصفية (تحديد نوع الأداة التي تسبق الأداة مباشرة)	٣٥	لا ينطبق
الميزات الإبتقالية غير المطابقة	٣٦	لا
إذا كان الجواب نعم، تحديد الميزات غير المطابقة	٣٧	لا ينطبق

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٧-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	رأس المال المؤهل
	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
١٠٥,٠٠٠	أسهم إعتيادية مصدرة ومدفوعة القيمة بالكامل
(٧٠)	مطروحاً: خطة أسهم حوافز الموظفين الممولة من قبل البنك (القائمة)
٨,١٥٩	إحتياطي قانوني
١,٠٥٢	أرباح مستبقة
١٢٣,١٤١	إجمالي رأس مال الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية
(١,٠٢٢)	يُطرح: استثمارات في أسهم ذاتية
(١,١١٣)	يُطرح: استثمارات في منشآت مالية ذات نسبة ملكية > ١٠٪ من رأس المال العادي المصدر (المبلغ أعلى من ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية أ)
١١١,٨١٦	إجمالي الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية بعد التعديلات التنظيمية
	مصادر رأس مال أخرى
-	الفئة الأولى الإضافية
٤,٤١٩	المخصصات العامة لخصائز التمويلات - (الفئة الثانية)
٤,٤١٩	إجمالي الفئة الأولى الإضافية والفئة الثانية لرأس المال المتاح
١١٦,٢٣٥	إجمالي رأس المال
	أصول موزونة المخاطر
٦١٥,٦٥٤	تعرضات موزونة لمخاطر الائتمان
٨,٦٣٨	تعرضات موزونة لمخاطر السوق
٦١١,٢٢١	تعرضات موزونة لمخاطر التشغيل
٦٨٥,٤١٣	إجمالي الأصول موزونة المخاطر
٪١٦,٣١	معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية والفئة الأولى)
٪١٦,٩٦	معدل كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال)

تحتسب معدلات كفاية رأس المال أعلاه بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر.

أصول موزونة المخاطر

مخاطر الائتمان

لغرض إعداد التقارير الرقابية، يقوم البنك بإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان باستخدام منهج الأسلوب المعياري. في إطار هذا المنهج، يتم تحديد أوزان مخاطر للبنود المُضمَّنة والغير مُضمَّنة في بيان المركز المالي بناءً على نوع الطرف الآخر، ونوع التعرضات، ومصدر التمويل (سواءً ممولاً من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أو ذاتية التمويل). لحساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. تم تحديد أوزان المخاطر لأنواع الأطراف الأخرى والتعرضات من قبل مصرف البحرين المركزي.

مخاطر السوق

يستخدم البنك منهج الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق. إن مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك هي تعرضات الصرف الأجنبي والتي تعتبر مخاطر محددة، بناءً على إرشادات مصرف البحرين المركزي. يتم إحتساب رأس المال لمخاطر الصرف الأجنبي بنسبة ٨٪ من الصافي الكلي لتعرضات البنك المفتوحة للعملة الأجنبية ويتم ضرب الناتج في ١٢٥ لإشتقاق الأصول الموزونة لمخاطر السوق.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٧-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال (يتبع)

مخاطر التشغيل

يعتمد البنك منهج المؤشر الأساسي لتقييم تكاليف مخاطر التشغيل وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي. في إطار هذا المنهج، يتم ضرب متوسط الدخل الإجمالي للبنك للسنوات المالية الثلاث السابقة في معامل ثابت (ألفا) والذي تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي بنسبة ١٥٪ للوصول إلى رأس المال المطلوب ثم يتم ضرب الناتج في ١٢،٥ لإشتقاق الأصول موزونة المخاطر التي تخضع لتكلفة رأس المال.

فيما يلي تفاصيل متطلبات رأس المال تبعاً لنموذج كفاية رأس المال والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

متطلبات رأس المال (١٢،٥٪)			أصول موزونة المخاطر*			التعرضات			تصنيف التعرضات ذاتي التمويل
أصحاب حسابات الاستثمار الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار الإجمالي	ذاتي التمويل		
-	-	-	-	-	-	٨١٢٧	-	٨١٢٧	مستحقات نقدية
-	-	-	-	-	-	١٣٣.٨٣٢	١٠٧.٨٠٧	٢٦.٢٥	أصول سيادية
٥٥٤	٥٥٤	-	٤.٤٢٨	٤.٤٢٨	-	٢١٧.١	٢١٧.٣	-	منشآت قطاع عام بحرينية
٧١٣	٧١٣	-	٥.٧٠٥	٥.٧٠٥	-	٥٨.٤٣٠	٥٨.٤٣٠	-	بنوك
٥٥٤	٥٥٤	-	٤.٤٢٨	٤.٤٢٨	-	٢١٧.١	٢١٧.٣	-	شركات القطاع العام التي تعامل كأصول سيادية
٢٨.٥٣٠	٥.٩٩٠	٢٢.٥٤٠	٢٢٨.٢٤٠	٤٧.٩٢١	١٨.٣١٩	٣٢٤.٩١١	١٦.٣١٣	١٦٤.٥٩٨	شركات
٩.٦٣١	-	٩.٦٣١	٧٧.٠٤٥	-	٧٧.٠٤٥	٥٣.١٨٩	-	٥٣.١٨٩	تسهيلات متأخرة
١٢.٢٨٠	-	١٢.٢٨٠	٩٨.٢٣٦	-	٩٨.٢٣٦	٢٤.١٥٩	-	٢٤.١٥٩	إستثمارات في الملكية/صكوك
٢٤.٩٨٧	-	٢٤.٩٨٧	١٩٩.٨٩٨	-	١٩٩.٨٩٨	٥٨.٩٦٠	-	٥٨.٩٦٠	عقارات مملوكة
٢٦٣	-	٢٦٣	٢.١٢	-	٢.١٣	٢.١٣	-	٢.١٣	موجودات أخرى
٧٦.٩٥٨	٧.٢٥٧	٦٩.٧٠١	٦١٥.٦٥٤	٥٨.٠٥٤	٥٥٧.٦٠١	٦٨٥.٤١٢	٣٤٨.٢٥١^١	٣٣٧.١٦١	مخاطر إئتمانية
١.٠٨٠	-	١.٠٨٠	٨.٦٣٨	-	٨.٦٣٨	٨.٦٣٨	-	٨.٦٣٨	مخاطر السوق
٧.٦٤٠	-	٧.٦٤٠	٦١.١٢١	-	٦١.١٢١	٦١.١٢١	-	٦١.١٢١	مخاطر التشغيل
٨٥.٦٧٨	٧.٢٥٧	٧٨.٤٢١	٦٨٥.٤١٣	٥٨.٠٥٤	٦٢٧.٣٦٠	٧٥٥.١٧١	٣٤٨.٢٥١	٤٠٦.٩٢٠	الإجمالي

^١ تستثني مخففات مخاطر الإئتمان البالغة ١١٨.٤٩٩ ألف دينار بحريني.

^٢ تستثني مخففات مخاطر الإئتمان البالغة ١١٥.٦٧ ألف دينار بحريني.

^٣ تشمل التعرضات البالغة ٢.٨٥ ألف دينار بحريني التي ليس لها وزن للمخاطر.

* لإحتساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان

١-٤ إدارة مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية التعرض لخسارة مالية نتيجة عدم وفاء أحد أطراف التعامل بالالتزامات وفقاً لشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. الموجودات التالية تمثل مصادراً رئيسية لمخاطر الائتمان التي قد يتعرض لها البنك:

- إيداعات لدى البنوك،
- موجودات التمويلات،
- موجودات مشتركة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)،
- إستثمارات في صكوك،

لغرض احتساب كفاية رأس المال (إضافة إلى معلومات معينة تم بيانها في جداول أدناه) فقد تم اعتبار الفئات التالية جزءاً من مخاطر الائتمان:

- إستثمارات في أسهم مدرجة وغير مدرجة،
- إستثمارات عقارية
- موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات).

لدى البنك الإجراءات الداخلية اللازمة لتقييم ومتابعة والتحكم في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات الفردية وعلى مستوى المحفظة. يتم اعتماد حدود الائتمان بعد إجراء عملية تقييم شاملة تأخذ بعين الاعتبار القوة المالية لطرف المعاملة، والجودة الفنية والإقتصادية للنشاط التجاري الذي يتم تمويله، وكفاية وجودة التدفقات النقدية المتوفرة للسداد ونحو ذلك، إضافة إلى توفر ضمانات للحماية على هيئة أصول أو ضمانات مادية ملموسة. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة جميع طلبات التسهيلات الائتمانية والتعليق عليها قبل اعتمادها من الجهة المخولة وذلك حسب مستويات الموافقة والاعتماد التي أقرها مجلس الإدارة.

على مستوى المحفظة، حدد مجلس الإدارة حدود تركّز المخاطر للأفراد والأطراف ذات العلاقة التي تشكل مجموعة أعمال، وقطاعات إقتصادية وجغرافية إضافة إلى تعرضات مع أطراف ذات علاقة بالبنك وأو مساهميه الرئيسيين. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة دورية بمراقبة الالتزام بهذه الحدود ويقوم بالتبليغ عن أي إنحرافات إن وجدت إلى الإدارة العليا بالبنك، ولجان إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

٢-٤ مستويات التعرض للمخاطر

يبين الجدول التالي إجمالي تعرضات الائتمان ومتوسط تعرضات الائتمان مفصلة حسب فئات تعرّض مختلفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

إجمالي التعرضات		متوسط التعرضات		إجمالي / متوسط تعرضات الائتمان
أصحاب حسابات الاستثمار الإجمالي	ذاتي التمويل	متوسط التعرضات	ذاتي التمويل	
٧٥,٧٨٠	٤١,٩٢١	٦٠,٢٠٥	٣٣,٨٥٩	نقد وأرصدة لدى البنوك
٣٣,٩٦٩	٣٣,٩٦٩	٥٣,٤٧٥	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٣٦,٧٧٤	١٧,٠٧٢	٣٥٧,٢٨٢	١٩,٠٤٦	موجودات التمويلات
١١٣,٣٤٧	١١٣,٢٠٠	١,١٩٢٦	١٤٧	إستثمارات في صكوك
٩٧,١٩٣	-	٩٧,٣٦	٩٧,١٩٣	موجودات مشتركة لغرض التأجير
٩,٦٤٢	-	٥,٥٨٦	٩,٦٤٢	أقساط إيجارات مستحقة
٥٢,٢٠٣	-	٥٤,٥٧٦	٥٢,٢٠٣	إستثمارات في أوراق مالية
٤,٦١٠	-	٤,٦١٢	٤,٦١٠	إستثمارات في شركات زميلة
١٨,٥١٩	-	٢١,٠٤٤	١٨,٥١٩	إستثمارات عقارية
-	-	٦,٠٠٣	-	عقارات قيد التطوير
١٩,٣٠٥	-	١٨,٢٧٨	١٩,٣٠٥	موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات)
٧٨٥,٠٧٢	٣٥٩,٨١٨	٧٨٠,٠٨٣	٤٢٥,٢٥٤	إجمالي التعرضات الممولة
٧,٨٨٥	-	٢١,٤٣٢	٧,٨٨٥	ضمانات مالية
٢٣,٦٢٠	-	٤٦,٧٩٩	٢٣,٦٢٠	تسهيلات تمويل غير مسحوبة
٣١,٥٠٥	-	٦٨,٢٣١	٣١,٥٠٥	إجمالي التعرضات الغير ممولة

تمثل المتوسط الربع سنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.
تسجل التعرضات غير الممولة بعد اعتبار عامل تحويل النقد.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٤ تمركز مخاطر الائتمان

١-٣-٤ التوزيع الجغرافي

فيما يلي بيان بالتعرضات حسب التوزيع الجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

الإجمالي	أستراليا	آسيا	أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
						الموجودات
٧٥,٧٨٧	-	١	١١,٧٦١	٢,٩٣٣	٦١,٠٨٣	نقد وأرصدة لدى البنوك
٣٣,٩٦٩	-	-	-	-	٣٣,٩٦٩	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٣٥٤,٥٠٤	-	٣٦	-	١٦,٥٣١	٣٣٧,٩٣٧	موجودات التمويلات
١١٣,٣٤٧	-	-	-	-	١١٣,٣٤٧	إستثمارات في صكوك
١٠٥,٧٨٣	-	-	-	-	١٠٥,٧٨٣	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أفساط إيجارات مستحقة)
٥٢,٢٠٣	٣,٦٦٨	١٩,٢٥٦	-	-	٢٩,٢٧٩	إستثمارات في أوراق مالية
٢,١٦٣	-	-	-	-	٢,١٦٣	إستثمارات عقارية
٦,٠٠٣	-	-	-	-	٦,٠٠٣	عقارات قيد التطوير
١٥,٧٠٦	-	٨١	-	١٥	١٤,٨٨١	موجودات أخرى
٧,٧٥٥	-	-	-	-	٧,٧٥٥	عقارات ومعدات
٧٨٥,٢٢٠	٣,٦٦٨	٢,١١٢	١١,٧٦١	١٩,٤٧٩	٧٣٠,٢٠٠	إجمالي التعرضات الممولة
١,٧٧٦	٩٩٣	-	-	-	٩,٧٨٣	ضمانات مالية
٦٧,١٣٧	-	-	-	١,٢٤٤	٦٥,٨٩٣	تسهيلات تمويل غير مسحوبة
٧٧,٩١٣	٩٩٣	-	-	١,٢٤٤	٧٥,٦٧٦	إجمالي التعرضات الغير ممولة

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)
٣-٤ تمرکز مخاطر الائتمان (يتبع)

٢-٣-٤ التوزيع الصناعي / القطاعي

أقر مجلس الإدارة حداً أقصى لتعرضات القطاعات الصناعية، فيما يلي بيان بالتعرضات حسب التوزيع الصناعي/القطاعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	الإجمالي
تقد وأرصدة لدى البنوك	٧٥,٧٨٧	-	-	٧٥,٧٨٧
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٣٣,٩٦٩	-	-	٣٣,٩٦٩
موجودات التمويلات *	١١,١١	٧٥,٦٨٨	٢٦٧,٨٠٥	٣٥٤,٥٠٤
إستثمارات في صكوك	١١,٨٥٧	١٤٦	١١,٣٤٤	١١٣,٣٤٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أفساط إيجارات مستحقة)	-	١٠,٧١٥	٦٨	١٠,٧٨٣
إستثمارات في أوراق مالية	١٣,٤٤٧	٣٥,٣٨٧	٣,٦٦٩	٥٢,٢٠٣
إستثمارات عقارية	-	٢,١٦٣	-	٢,١٦٣
عقارات قيد التطوير	-	٦,٠٠٣	-	٦,٠٠٣
موجودات أخرى	١,٠٠	٥,٧٨١	٨,٨٧٥	١٥,٧٠٦
عقارات ومعدات	-	٦,٧١٥	١,٠٤٠	٧,٧٥٥
إجمالي التعرضات الممولة	١٤٦,٨٢١	٢٥٥,٥٩٨	٣٨٢,٨٠١	٧٨٥,٢٢٠
ضمانات مالية	-	٩,٧٨٣	٩٩٣	١٠,٧٧٦
تسهيلات تمويل غير مسحوبة	٦١٩	٢٤,٦٤٥	٤١,٨٧٣	٦٧,١٣٧
إجمالي التعرضات الغير ممولة	٦١٩	٣٤,٤٢٨	٤٢,٨٦٦	٧٧,٩١٣

* تم تصنيف تعرضات موجودات التمويل حسب الغرض من التمويل.

٣-٣-٤ تعاملات مع أطراف ذات علاقة

الأطراف ذات علاقة هي الأطراف المرتبطة بالبنك من خلال مساهمة كبيرة، أو سيطرة، أو الإثنين معاً. عندما يرتبط البنك بمعاملات تجارية مع هذه الأطراف، فإن هذه العمليات تتم على أسس عادلة وبشروط تجارية لا تسبب أي أضرار للبنك، لغرض تحديد الأطراف ذات علاقة، يلتزم البنك بشكل صارم بالقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي المعنية بهذا الشأن. يستعرض الإيضاح رقم ٢٣ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ التوزيع المفضل.

٤-٣-٤ تعرضات تتجاوز حد مستوى الأهمية

تتطلب التعرضات الكبيرة للاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تخضع لحدود أهمية معينة كما هو موضح في نظام كفاية رأس المال ("CA Module") المذكور في مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي بعمل تعديلات رأسمالية (خصومات).

بالإضافة إلى ذلك، تخضع التعرضات التي تتجاوز الحدود المذكورة في نظام إدارة المخاطر الائتمانية ("CM Module") (حد التعرض الفردي ١٥٪ من إجمالي رأس المال وحد التعرض الجماعي للأطراف ذات العلاقة ٢٥٪ من إجمالي رأس المال) لوزن مخاطر بنسبة ٨٠٪.

للاستثمارات في المؤسسات المالية التي تبلغ نسبة الملكية فيها أقل من ١٠٪ من رأس المال العادي المصدر، تخضع بنسبة ٤٠٪ من المبلغ الذي يتجاوز ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية للخصم من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية (أ).

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٤ تركز مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-٣-٤ تعرضات تتجاوز حد مستوى الأهمية (يتبع)

يلخص الجدول التالي التعرضات التي تجاوزت الحدود التنظيمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

الطرف الآخر	نوع التعرض	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض كنسبة من رأس المال المؤهل	التعرضات الموزونة بالمخاطر بنسبة ١.٨٠٠٪
أطراف ذات علاقة	إستثمارات، تمويل وموجودات أخرى	٤١,٥٣٦	٪٣٥,٧٣	١٢,٤١٥
إستثمار في منشآت مالية	إستثمار في منشآت مالية < ١٠٪	١٣,١٤٨	٪١١,٣١	١,٨٥٥

* تماشياً مع المخصصات الائتمانية الخاصة بنظام كفاية رأس المال تم اعتبار ٦٠٪ من التعرضات التي تتجاوز حد مستوى الأهمية (١,١١٣ ألف دينار بحريني) لتعديلات رأس المال التنظيمية.

٥-٣-٤ تعرضات مع أطراف ذات نسبة دين عالية

يوضح الجدول التالي تسهيلات التمويل لأطراف ذات نسب دين عالية ومخاطر كبيرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

الطرف الآخر	الإجمالي بآلاف الدنانير البحرينية	المخصص بآلاف الدنانير البحرينية	الصافي بآلاف الدنانير البحرينية
الطرف الآخر رقم ١	٩,٦٥١	-	٩,٦٥١

٦-٣-٤ مستحقات تعاقدية متبقية من محفظة الائتمان ومن إستثمار في صكوك

تسمح سياسة البنك بتعرضات للمخاطر بحد أقصى ٧ سنوات لعملاء البنك من الشركات و ٢٥ سنة لعملائه من الأفراد وأي إستثناء يتطلب الموافقة المسبقة من قبل مجلس الإدارة. يقوم البنك وبصفة مستمرة بمراقبة الإستحقاقات المتبقية لموجوداته لضمان بقاء أي فروقات في إستحقاقات مطلوباتها ضمن الحدود المقبولة. يبين الجدول التالي توزيع الإستحقاقات التعاقدية حسب نوع التمويل في محفظة الائتمان والإستثمار في صكوك:

مقياس الإستحقاق	أقل من شهر	٣ إلى ٣ شهور	٦ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٣ سنوات	٥ إلى ٥ سنوات	١٠ إلى ١٠ سنوات	٢٠ إلى ٢٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	الإجمالي
محفظة الائتمان:										
عقود مرابحة	١٦,٩٨٩	٥٠,٨٢	٣٠,٩٧٤	٥١,٢٩٢	٩٨,٧٩٧	٥٥,٤٦٦	٢٣,٢٧٨	٥٥	-	٣٢٦,٩٣٣
عقود مشاركة	٤٩٦	٢٦٣	٥٥	١,٨٩٢	٣,٥٧٠	٢٨٢	-	-	-	٦,٥٥٨
عقود مضاربة	-	٩	٢٧	٥٤	٢٠٦	٢١٥	٦٢٥	-	-	١,١٣٦
عقود وكالة	٣,٨٢٥	٢٦٧	٤٠	٨٠	١٢,٤٩٥	٢,٠٨٩	-	-	-	١٩,٨٧٧
عقود إستصناع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عقود إجارة	٨٣١	١,٠٦٧	١,٧١٠	٣,٣١٣	٢,٠٨٩	١٤,٣٣٣	٢٩,٥٧١	٣,٠٤٦٧	٤,٤٠٢	١٠,٥٧٨٣
الإجمالي	٢٢,١٤١	٥١,٦٨٨	٣٣,١٦٦	٥٧,٣٥٢	١٣٥,١٥٧	٧٢,٣٨٥	٥٣,٤٧٤	٣٠,٥٢٢	٤,٤٠٢	٤٦٠,٢٨٧
الإستثمار في صكوك	٦٤,٤٥٩	-	-	-	٤٨,٨٨٨	-	-	-	-	١١٣,٣٤٧
الإجمالي الكلي	٨٦,٦٠٠	٥١,٦٨٨	٣٣,١٦٦	٥٧,٣٥٢	١٨٤,٠٤٥	٧٢,٣٨٥	٥٣,٤٧٤	٣٠,٥٢٢	٤,٤٠٢	٥٧٣,٦٣٤

أقر مجلس الإدارة حداً داخلياً للتعرضات العقارية عند ٤٠٪ من إجمالي الموجودات. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعرضات العقارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦ تقع ضمن حدود سياسات البنك.

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك

يوجد لدى البنك إستثمارات معينة في حقوق الملكية يتم تصنيفها في سجلات البنك ويتم وزنها لمخاطر الائتمان وذلك ضمن إطار كفاية رأس المال. لغرض احتساب رأس المال التنظيمي، تشتمل الإستثمارات في الملكية والتي يتم تضمينها في سجلات البنك على إستثمارات مدرجة وغير مدرجة في الملكية، وإستثمارات في شركات زميلة تمثل مؤسسات غير مالية.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك (يتبع)

يرجى مراجعة الإيضاح رقم ٢ من البيانات المالية الموحدة لمعرفة السياسات المحاسبية التي يتبعها البنك مع الإستثمارات في الملكية، بما في ذلك السياسات المحاسبية ومنهجيات التقييم المستخدمة، والإفتراضات الأساسية والممارسات التي تؤثر في عملية التقييم.

يعمل قسم إدارة المخاطر جنباً إلى جنب مع قسم الإستثمار في جميع مراحل عملية الإستثمار، بدءاً من دراسة العناية الواجبة التي تسبق الإستثمار إلى مرحلة التخرج، حيث يقدم القسم مراجعة مستقلة لكل عملية. يتم إجراء عملية تقييم لإنخفاض قيمة الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم جمع المعلومات من قسم إدارة المخاطر وقسم الإستثمار. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة البيانات التي تم تحديثها عن الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم تقديم هذه المعلومات إلى مصرف البحرين المركزي.

تتركز إستثمارات البنك في الملكية في مشاريعه الخاصة، والتي تشمل الأسهم الخاصة ومشاريع تطوير البنية التحتية. إن الهدف من هذه الإستثمارات هو عملية تخارج مستقبلية جنباً إلى جنب مع المستثمرين، إما عن طريق عمليات بيع إستراتيجية على مستوى المشروع أو من خلال عمليات طرح عامة أولية. لدى البنك محفظة إستثمارات إستراتيجية تتماشى مع أهدافه الإستثمارية البعيدة المدى.

المبلغ	معلومات عن الإستثمارات في الملكية
٥٢,٢٠٣	ملكية خاصة
٤٥٥	إيراد أرباح الأسهم
(٢,٠٠٠)	خسارة إعادة تقييم خلال السنة

فيما يلي بيان بالفئات التي تم من خلالها تضمين الإستثمارات في الملكية بغرض احتساب كفاية رأس المال بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي.

تكلفة رأس المال (نسبة ١١٢,٥٪)	تعرضات موزونة المخاطر		إجمالي التعرضات		الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية في سجلات البنك
	أصحاب حسابات الإستثمار	أصحاب حسابات التمويل الذاتي	أصحاب حسابات الإستثمار	أصحاب حسابات التمويل الذاتي	
-	٢,٧٤١	-	٢١,٩٣٢	١٥,٧١٩	غير مدرجة
-	١٤,٣٣١	-	١١٤,٦٤٨	٢٨,٦٦٢	إستثمارات في شركات عقارية غير مدرجة
-	٧,٨٢٢	-	٦٢,٥٧٦	٧,٨٢٢	إستثمارات في أسهم حقوق الملكية غير مدرجة التي تتجاوز الحد الأعلى للتعرضات
-	٢٤,٨٩٤	-	١٩٩,١٥٦	٥٢,٢٠٣	الإجمالي

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر

لدى البنك نظام داخلي لتصنيف مخاطر الائتمان مبني على أساس مقياس من ١٠ نقاط يتم من خلاله تصنيف الدرجات من ٨ إلى ١٠ كتعرضات متعثرة. يتم تحديد درجة مخاطر الائتمان لكل طرف بناءً على عدة عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك القوة المالية، والسجل السابق وتوافر الضمانات. يتم تحديد درجة المخاطر عند إفتراض حدوث التعرض وعند كل تجديد له، وأو عند المراجعة الدورية. تقوم الأقسام المعنية بإعداد قوائم تحديد درجة المخاطر ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة هذه القوائم. تقوم وحدة إدارة الائتمان بقسم إدارة المخاطر وبصورة مستمرة بمراقبة هذه الدرجات حيث يتم تخفيض تصنيف التعرضات متى ما تبين تدهور جودتها، وذلك بناءً على معايير واضحة ضمن سياسة الائتمان بالبنك. يتم كذلك مراجعة تصنيف عملاء الشركات مرة سنوياً على الأقل. يتم عرض تقارير على مجلس الإدارة حول الحركة في تصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان بصورة ربع سنوية.

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

يعتمد البنك على تصنيفات إئتمان/مخاطر للمؤسسات المالية، حيث يتم تصنيفها عموماً بواسطة مؤسسات تصنيف إئتماني خارجية، كما هو موضح في الإرشادات التالية:

سيستخدم البنك التصنيفات التي يتم إصدارها من مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية والتي يتم الموافقة عليها من قبل مصرف البحرين المركزي فقط. تشمل هذه المؤسسات حالياً على ستاندرد أند بورز، موديز، فيتش، كايبتال إنتلجنس، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف. يُرجى الرجوع إلى جدول التصنيفات المُبين أدناه لمزيد من التوضيح:

سيتم استخدام التصنيفات باستمرار لأغراض تقييم المخاطر من مؤسسات تصنيف إئتماني خارجية مختارة:

سيقوم البنك باستخدام أقل تصنيف، في حال توافر عدة تصنيفات من مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية لأي من المؤسسات المالية:

لن يستخدم المصرف تصنيف المخاطر المحدد المصدر لمؤسسة مالية غير مصنفة، باستثناء في حال استثمار محدد في هذه الأداة المالية أو مطالبة المصرف بالتساوي مع المصدر:

سيتم استخدام تصنيفات العملات الداخلية لتقييم المطالبات بالعملية المحلية بينما سيتم استخدام تصنيف العملات الأجنبية لتعرضات العملات الأجنبية:

لا يمكن استخدام التصنيف قصير الأجل للمؤسسات المالية لتقييم المخاطر المتعلقة بالمطالبات طويلة الأجل غير المصنفة.

تقوم مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية المختلفة بإصدار رموز مرجعية مختلفة للرجوع إلى تصنيف المخاطر المتعلقة بالمؤسسات المالية. سيتم استخدام جدول معادلة التصنيفات التالي، الذي تم إصداره من قبل مصرف البحرين المركزي ليربط تصنيفات مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية بتصنيفات المصرف الداخلية:

	التصنيف الداخلي		الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف	كايبتال إنتلجنس	فيتش	موديز	ستاندرد أند بورز	
	الوصف	الدرجة						
درجات استثمارية	درجة أولى	١	AAA	AAA	AAA	Aaa	AAA	
		ممتاز	٢	AA+	AA+	AA+	Aa1	AA+
			٢	AA	AA	AA	Aa2	AA
	قوي	٣	AA-	AA-	AA-	Aa3	AA-	
		٣	٣	A+	A+	A+	A1	A+
			٣	A	A	A	A2	A
	جيد	٤	٣	A-	A-	A-	A3	A-
			٤	BBB+	BBB+	BBB+	Baa1	BBB+
			٤	BBB	BBB	BBB	Baa2	BBB
درجات غير استثمارية	مُرضي	٤	BBB-	BBB-	BBB-	Baa3	BBB-	
		مقبول	٥	BB+	BB+	BB+	Ba1	BB+
			٥	BB	BB	BB	Ba2	BB
	٥		BB-	BB-	BB-	Ba3	BB-	
	تحت المتابعة	٦	B+	B+	B+	B1	B+	
		٦	B	B	B	B2	B	
		٦	B-	B-	B-	B3	B-	
		٧	CCC+	C+	CCC+	Caa1	CCC+	
	مُصنفة	ردء	٧	CCC	C	CCC	Caa2	CCC
			٧	CCC-	C-	CCC-	Caa3	CCC-
٧			CC	D	CC	Ca	CC	
مُصنفة	مشكوك فيه	٧	C	-	C	C	C	
		٨	D	-	D	-	D	
		٩	-	-	-	-	-	
مُصنفة	خسارة	٩	-	-	-	-	-	
		١٠	-	-	-	-	-	

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

يُرجى الرجوع للإيضاح رقم ٣١ في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، للمزيد من التفاصيل حول تصنيف الدرجات لتعرضات الائتمان الخاصة بالبنك.

٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات

قد لا يستطيع العملاء في بعض الأحيان الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك عند استحقاقها. يتم تصنيف أي مبلغ لم يتم دفعه عند استحقاقه كمتأخرات حيث يقوم البنك بتركيز جهوده على استرداد هذه المبالغ. يتم تصنيف الحسابات المتأخرة ٣٠ يوماً أو أكثر كـ «حسابات تحت المراقبة» /درجة ٧ ويتم إتخاذ إجراءات واضحة ومحددة لمتابعة ومراقبة هذه الحسابات.

ولكن، إذا ظل الحساب متأخراً لفترة ٩٠ يوماً متواصلة فعند ذلك يتم إعتباره كحساب متعثّر ويتم تصنيفه على الدرجة ٨. يقوم البنك بمراجعة شاملة لجميع هذه الحسابات بصورة ربع سنوية ومتى دعت الحاجة لإحتساب أي مخصصات، يتم تصنيف هذه التعرضات كحسابات منخفضة القيمة. يتم إحتساب المخصصات من خلال بيان الدخل متى دعت الحاجة. يتم إحتساب هذه المخصصات بناءً على توقعات بإنخفاض القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجودات أو الضمانات حيث يتم تقدير هذه التدفقات على أساس متحفّظ.

في نهاية كل سنة، يقوم البنك بمراجعة جميع الموجودات المالية المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية للحصول على أي دليل موضوعي بإنخفاض قيمة هذه الموجودات. في حالة وجود أي دليل، يتم إعادة تقييم الأصل إما بتكلفة الإستحواذ أو بالمبلغ القابل للاسترداد، أيهما أقل، ويتم إحتساب مخصص للفرق في القيمة من خلال بيان الدخل.

لمعرفة سياسة البنك المفصلة حول مخصصات الموجودات المالية، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢ (ل) حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

لمراجعة الإفصاحات الكمية المتعلقة بالتعرضات المتأخرة أو المنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

خلال سنة ٢٠١٧، قام البنك بعملية تقييم تفصيلية لمحفظة إئتمانه، حيث قام بإحتساب مخصصات معينة للإنخفاض في القيمة حيثما دعت الحاجة. إضافة لذلك، فقد حافظ البنك على مخصصات جماعية بنسبة معينة من الموجودات الغير متعثرة وفق درجات التعرض للمخاطر التي تم تصميمها داخلياً والتي تم تحديدها لأطراف التعامل. ولذلك بلغ إجمالي المخصصات نسبة ١٪ تقريباً من محفظة موجودات التمويل، والموجودات المشتراة لغرض التأجير، وأقساط الإيجارات المستحقة. هذه الممارسات تتسجم مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وأفضل الممارسات في مملكة البحرين.

لمراجعة التغير في مخصصات موجودات التمويل والصكوك، والموجودات المشتراة لغرض التأجير، والإستثمار في أوراق مالية، يرجى الإطلاع على الإيضاحات رقم ٥ و ٦ و ٧ و ٨ على التوالي، حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

١-٦-٤ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة / الحسابات المتأخرة (تسهيلات التمويل)

الإجمالي	آسيا	أوروبا	دول مجلس التعاون	
				منخفضة القيمة:
٥٥.٢٧	-	-	٥٥.٢٧	٣ أشهر إلى سنة
٥.٥٥٤	-	-	٥.٥٥٤	سنة إلى ٣ سنوات
٣٩.	-	-	٣٩.	أكثر من ٣ سنوات
٦.٩٧١	-	-	٦.٩٧١	
				يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة
١٥.١٦٥	-	-	١٥.١٦٥	في ايناير ٢٠١٧
٧.٥٢٨	-	-	٧.٥٢٨	مخصص خلال السنة
(٢.٦٥٦)	-	-	(٢.٦٥٦)	إستردادات خلال السنة
(١٣.٢٢٨)	-	-	(١٣.٢٢٨)	شطب خلال السنة
٦.٨.٩	-	-	٦.٨.٩	
٥٤.١٦٢	-	-	٥٤.١٦٢	القيمة الدفترية
				متأخرات غير منخفضة القيمة، متضمنة المتأخرات دون المستوى:
٤٧.٦٨٦	٢	١٧٢	٤٧.٥١٢	إلى ٣ أشهر
-	-	-	-	٣ أشهر إلى سنة
-	-	-	-	أكثر من سنة
٤٧.٦٨٦	٢	١٧٢	٤٧.٥١٢	
(٤.٤١٩)	-	(١٨٢)	(٤.٢٣٧)	مخصصات إنخفاض جماعية *

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

١-٦-٤ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة / الحسابات المتأخرة (تسهيلات التمويل)

الإجمالي	بنوك ومؤسسات مالية		
	أخرى	عقارات	مالية
منخفضة القيمة:			
			٣ أشهر إلى سنة
٥٥٠,٢٧	٣٨,٩٤٥	١٦,٠٨٢	-
٥٥٥٤	٣,٩٩٢	١,٥٦٢	-
٣٩,	١٨٣	٢٠٧	-
٦,٩٧١	٤٣,١٢٠	١٧,٨٥١	
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة			
			في ١ يناير ٢٠١٧
١٥,١٦٥	١,٩٧٩	٤,١٨٦	-
٧,٥٢٨	٦,٤٥٦	١,٠٧٢	-
(٢,٦٥٦)	(٩٦١)	(١,٦٩٥)	-
(١٣,٢٢٨)	(١١,٢٦٠)	(١,٩٦٨)	-
٦,٨٠٩	٥,٢١٤	١,٥٩٥	
٥٤,١٦٢	٣٧,٩٠٦	١٦,٢٥٦	
القيمة الدفترية			
متأخرات غير منخفضة القيمة، متضمنة المتأخرات دون المستوى:			
			إلى ٣ أشهر
٤٧,٦٨٦	٢١,٤٤٩	٢٦,٢٣٧	-
-	-	-	-
-	-	-	-
٤٧,٦٨٦	٢١,٤٤٩	٢٦,٢٣٧	
(٤,٤١٩)	(٢,٥٢٩)	(١,٧٦٩)	(١٢١)
مخصصات إنخفاض جماعية *			

* تم توزيع مخصصات الإنخفاض الجماعية على أساس إجمالي التعرض بعد استثناء التعرضات المنخفضة القيمة والتي تم احتساب مخصصات محددة لها.

٧-٤ تسهيلات يتم إعادة التفاوض بشأنها

لمزيد من المعلومات حول التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

٨-٤ دعاوى قضائية وتعرضات تم شطبها

لدى البنك سياسات لمباشرة ورفع الدعاوى القضائية بعد إستنفاد جميع الوسائل الودية لتسوية المستحقات من العملاء. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ إرتبط البنك بمائة وسبعة دعاوى قضائية لإسترداد مستحقات من عملائه بلغ مجموعها ١٧,٩٥٠ ألف دينار بحريني. إضافة لذلك، قام أربعة من العملاء برفع قضايا ضد البنك تتعلق بحسابات الاستثمار المقيدة وحسابات الزبائن بلغ مجموعهما ٣٣٨ ألف دينار بحريني.

لدى البنك سياسة تسمح بشطب التعرضات عند إنتفاء احتمال إسترداد مستحقاتها من خلال الدعاوى القضائية والوسائل الأخرى.

٩-٤ غرامات من مدفوعات متأخرة

يحق للبنك، في الحالات التي يتأخر فيها عملاؤه عن تسديد المستحقات إليه، تحصيل غرامات منهم بناءً على الإتفاقية الموقعة بينهم وبين البنك. يقوم البنك بتحصيل هذه الغرامات من العملاء عندما تكون المبالغ كبيرة، حسب سياسة البنك يتم احتساب هذه الغرامات في حساب منفصل ويتم صرفها في أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٩-٤ غرامات من مدفوعات متأخرة (يتبع)

من سياسة البنك المساهمة بأي مبالغ متحصلة من مصادر غير مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية في صندوق للأعمال الخيرية والزكاة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تم تحويل مبلغ ١٧ ألف دينار بحريني إلى صندوق الأعمال الخيرية والزكاة.

بالنسبة للإفصاحات الكمية، يرجى مراجعة بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

١٠-٤ تخفيف مخاطر الائتمان

يستخدم البنك مجموعة من الأدوات لتخفيف مخاطر الائتمان، أهمها حماية التعرض عن طريق إستخدام رهونات مناسبة. بالرغم من أن وجود هذه الرهونات لا يعتبر شرطاً مسبقاً لتقديم التسهيل، إلا أن جزءاً كبيراً من التعرضات الحالية على الأقل مضمونة جزئياً. لدى البنك سياسات واضحة حول نوعية الأصول التي يمكن قبولها كرهونات وكيفية تقييم هذه الأصول. عموماً يتم تقييم جميع الأصول التي تم قبولها كرهونات مرة واحدة في السنة على الأقل. تم وضع الأسس القانونية الخاصة بسريران مفعول وتنفيذ المستندات المستخدمة في إنشاء هذه الرهونات من قبل خبراء قانونيين خارجيين.

يبين الجدول التالي تغطية ضمانات جميع التعرضات الائتمانية والتي تم تصنيفها على أساس نوع الضمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

نوع الضمان	مراوحة	مشاركة	مضاربة وكالة	إستصناع	إجارة	قيمة الضمان	إجمالي التعرض	نسبة التغطية	النسبة من الإجمالي
عقارات	٢٣٧,٣٤٦	١٨,١٨٠	٢٢٩	-	٣,٧٧٧	١٣٤,٥٩٩	٢٧٢,٣٦٥	١٤٥%	٥٨%
أوراق مالية مدرجة	-	-	-	-	-	-	-	-	%
أوراق مالية غير مدرجة	-	-	-	-	-	-	-	-	%
ضمانات بنكية	-	-	-	-	-	-	-	-	%
ضمانات نقدية	٢٨,١٦٠	-	-	-	٩٨	٢٨,٢٥٨	٥٢,١٠٢	٥٤%	١١%
أخرى	٨,٤٧٨	-	-	-	-	٨,٤٧٨	٢٥,٢٧١	٣٤%	٥%
غير مضمونة	-	-	-	-	-	-	١٢٤,٦٨٠	-	٢٦%
الإجمالي	٢٧٣,٩٨٤	١٨,١٨٠	٢٢٩	-	٣,٧٧٧	١٣٤,٦٩٧	٤٣٠,٨٦٦	٤٧٤,٤١٨	

تمثل قيم الضمان بناءً على آخر تقييم تم تنفيذه بناءً على سياسة البنك للتقييم شاملة الضمانات التي تتجاوز قيمها القيمة الدفترية للتسهيلات.

تشتمل هذه المبالغ على إجمالي مخصصات جماعية للإنخفاض في القيمة تبلغ ٤,٤١٩ ألف دينار بحريني ومخصصات محددة للإنخفاض في القيمة تبلغ ٦,٨١٠ ألف دينار بحريني.

يتم احتساب الممتلكات العقارية بقيم تعتمدها جهات تقييم مؤهلة. يتم تقييم الأصول المادية الأخرى كالأليات بقيمتها الدفترية، أو بقيمة فواتيرها أو كما يصدق عليها أحد الخبراء الخارجيين. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة بسعر السوق بينما يتم تقييم الأوراق المالية الغير مدرجة بالتكلفة بعد خصم مخصصات الإنخفاض في القيمة. يتعامل البنك مع مجموعة من المُقيمين المعتمدين للممتلكات العقارية. يقوم قسم إدارة المخاطر بالإشراف على عملية التقييم باستقلالية عن الأقسام المعنية الأخرى.

في أغلب الأحيان تكون التسهيلات أيضاً مضمونة بضمانات شخصية أو ضمان شركات، أو ملكية مشتركة للمركبات، أو من خلال التنازل عن عوائد تعاقدية، أو تنازل عن ملكية شهادات تأمين، ونحو ذلك. لكن وحسب سياسة البنك الائتمانية فإن هذه الضمانات أو التنازلات لا تعتبر ملموسة بالرغم من أن قيمتها تكون كبيرة في حالات كثيرة، لذلك يتم احتسابها صغراً لأغراض التحليل السابق.

يتم تقييم الأصول الممولة كإجارة منتهية بالتمليك بقيمتها الإسمية مع الضمانات المادية حيث تم تضمينها تحت بند عقارات أو بند أخرى في الجدول السابق.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

١-٤ تخفيف مخاطر الائتمان (يتبع)

إن القيمة المعلنة لجميع التعرضات هي عبارة عن إجمالي التعرض قبل أي مخصصات. لايقوم البنك بإجراء أي تسوية للضمانات المحتفظ بها سواءً كانت مضمّنة أو غير مضمّنة في الميزانية العمومية. لم يقيم البنك بطلب أي إعفاءات رأسمالية لتقليل مخاطر الائتمان وذلك حسب القسم ٤-٧ من نموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي ولذلك ولغرض احتساب معدل كفاية رأس المال فقد تم وزن مخاطر جميع التعرضات بناءً على قيمتها الإجمالية.

لدى البنك سياسة للتخلص من الأصول المحتفظ بها كرهونات وغير قابلة للتحويل إلى نقد، وذلك بعد إتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة.

١١-٤ متطلبات رأس المال التنظيمي حسب نوع عقود التمويل

متطلبات رأس المال (٥، ١٢٪)		أصول موزونة لمخاطر الائتمان		التعرض		عقد التمويل
أصحاب حسابات الاستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	ذاتي التمويل	
٥,٣١٩	٢٢,٥٣٦	٤٢,٥٥٤	١٨,٠٢٨٩	١٥٣,٤٦٧	١٧٨,٨٢٢	مرابحة
-	-	-	-	-	١٥,٧٨٣	موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
-	٨٦٥	-	٦,٩١٨	-	٦,٩١٨	مشاركة
-	١٤٢	-	١,١٣٧	-	١,١٣٧	مضاربة
٦٤٧	٥٢٨	٥,١٧٨	٤,٢٢١	١٧,٢٦١	٤,٢٢١	وكالة
-	-	-	-	-	-	إستصناع
٥,٩٦٦	٢٤,٠٧١	٤٧,٧٣٢	١٩٢,٥٦٥	١٧٠,٧٢٨	٢٩٦,٨٨١	الإجمالي

٥ مخاطر السوق

١-٥ إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تؤثر إيرادات البنك أو تؤثر قيمة الأدوات المالية التي يمتلكها بالتغيرات في أسعار السوق، كالتغير في أسعار العملات، ومعدلات الأرباح وأسعار الأسهم، وأسعار السلع. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرضات لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحقيق أفضل العوائد من هذه المخاطر.

تتطلب قواعد مصرف البحرين المركزي من البنك فصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محافظ للمتاجرة ومحافظ لغير المتاجرة. ليس لدى البنك أي تعرضات لمراكز متاجرة سواءً في الأسهم أو في السلع ولذلك يعتبر التعرض للتغير في أسعار العملات والتعرض للضغوط، على الرغم من محدوديته، مصدراً رئيسياً لمخاطر السوق. هناك أيضاً احتمال التعرض لمخاطر معدلات الأرباح والتي تظهر بسبب عدم تطابق بنية الموجودات مع المطلوبات. لدى البنك سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة مع حدود واضحة للمخاطر ومؤشراتها وذلك لغرض إدارة مخاطر السوق بفعالية.

خلال سنة ٢٠١٢، بدأ البنك بالمتاجرة في الصكوك على أسس إنتقائية، وتقتصر المتاجرة حالياً على صكوك تُصدرها جهات سيادية ونسبة سيادية أو صكوك تُصدرها جهات أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي مع اشتراط حصولها على درجات تقييم إستثمار من وكالة موديز أو ستاندرد أند بورز. بلغ حجم محفظة المتاجرة مع نهاية السنة لاشئ.

يتم مراقبة مخاطر عمليات المتاجرة هذه عن طريق إعادة تقييم الصكوك بقيمتها السوقية على أساس يومي. إن حجم المحفظة والأهم من ذلك عدد الأدوات يعتبر صغيراً جداً بحيث لا يمكن الإعتماد على أي نماذج إحصائية.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٥ مخاطر السوق

١-٥ إدارة مخاطر السوق

قام البنك بصياغة سياسة شاملة للمتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، وتهدف أساساً إلى المتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك وغيرها من المنتجات المنظمة ذات الإيرادات الثابتة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية كجزء من مهام أعمال الخزينة. تتضمن السياسة إرشادات واضحة للمتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك، والحدود، والأسواق المستهدفة، والقطاعات، والدول، والمدة، ومعايير إيقاف الخسارة والإجراءات والتقارير. تتم مراقبة المحفظة على أساس سعر السوق وتسلم التقارير إلى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة هذه الإستثمارات كجزء من المراقبة الشاملة لإدارة النقد والخزينة والأنشطة الإستثمارية للبنك.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر السوق، وصافي التعرضات وحساسيتها ضمن الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

٢-٥ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق

يبين الجدول التالي مراكز مخاطر السوق لكل فئة من فئات مخاطر السوق وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ إضافة إلى الحد الأقصى والأدنى خلال الفترة:

الحد الأدنى	الحد الأقصى	كما في ٣١ ديسمبر	
-	-	-	مخاطر مركز الملكية
-	-	-	مخاطر السوق من مراكز متاجرة في صكوك *
٦٤٥	١,٦٥٠	٦٩١	مخاطر أسعار العملات
-	-	-	مخاطر السلع
٦٤٥	١,٦٥٠	٦٩١	الإجمالي (أ)
٨,٠٦٣	٢,٠٦٢٥	٨,٦٣٨	الأصول موزونة المخاطر (X ١٢,٥)
١,٠٠٨	٢,٥٧٨	١,٠٨٠	متطلبات رأس المال (X ١٢,٥)

* تمثل نسبة ٣٠٪ من التعرضات حيث يتم تخصيص هذه الإستثمارات في صكوك من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

٥ مخاطر التشغيل

١-٦ إدارة مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر حدوث خسارة بسبب عدم كفاية أو وجود خلل في العمليات الداخلية، أو بسبب أخطاء بشرية، أو أخطاء في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر، مخاطر قانونية ومخاطر لتزام بالشريعة الإسلامية. تعتبر مخاطر التشغيل جزءاً متأسلاً من العمليات الإعتيادية. مع العلم بأنه لا يمكن التخلص من المخاطر التشغيلية بصورة كاملة، إلا أن البنك يحاول جاهداً تقليلها من خلال التأكد من وجود بنية أساسية رقابية قوية في جميع أقسام البنك، يتم اتخاذ إجراءات وعمليات مختلفة لإدارة مخاطر التشغيل وتشمل التدريب الفعال للموظفين، وضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والقيام بتسويات دورية للحسابات والعمليات، والمراقبة المستمرة لحدود المخاطر، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر التشغيل ضمن الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة جميع عمليات التشغيل للتأكد من تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة تنفيذاً كاملاً ويقدم تقارير حول أي حالات إنحراف، إن وجدت، للإدارة العليا ولمجلس الإدارة. لدى القسم فريق من الموظفين المتخصصين للقيام بهذه المهمة. قام البنك بتطبيق نظام لإدارة مخاطر التشغيل حيث يقوم هذا النظام بمراقبة مؤشرات المخاطر والضوابط الرئيسية في جميع مجالات العمليات ويقوم بإطلاق إشارات مناسبة عند وقوع أحداث تم تحديدها مسبقاً (من خلال تجاوز هذه الإشارات) حيث يقوم القسم بعرض تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، تقتضي سياسة البنك القيام بمهام حيز، وتسجيل، ومراقبة العمليات عن طريق موظفين مستقلين غير أولئك الأفراد الذين قاموا بهذه بالعمليات.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٥ مخاطر التشغيل

١-٦ إدارة مخاطر التشغيل

يتضمن إطار إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك مكونات كمؤشرات المخاطر الرئيسية، وبيانات خسائر التشغيل، ومخاطر وضوابط التقييم الذاتي في مختلف أنحاء البنك، يتم مراقبة هذه المكونات بصورة دورية الأمر الذي يساعد على سرعة إكتشاف وتصحيح أوجه القصور في العمليات والإجراءات، يتم مراقبة المعلومات التي تم جمعها لإنشاء قاعدة بيانات بالخسائر والتي قد يتم الإعتماد عليها كنقطة بداية لتطبيق منهج متقدم لإدارة مخاطر التشغيل في المستقبل.

٢-٦ دعاوى قضائية

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لا توجد لدى البنك أي دعاوى قضائية جوهرية بما في ذلك الإجراءات القانونية المُعقَّدة بإستثناء ما ورد في البند ٤-٨ أعلاه. لدى البنك فريق قانوني متخصص يقوم بتقديم المشورة القانونية ومساعدة جميع أقسام البنك.

٣-٦ الإلتزام الشرعي

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهمة توجيه، ومراجعة، والإشراف على أنشطة البنك لضمان توافيقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لدى البنك مراقب شرعي، يقوم بمراجعة إلتزام منتجات وعمليات البنك بفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية بصورة مستمرة كما يقوم أيضاً بمراجعة الإلتزام بمتطلبات المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وإعتماد جميع المنتجات والخدمات قبل طرحها وتقديمها للعملاء، كما تقوم بمراجعة دورية للمعاملات التي يقوم بها البنك، يتم إصدار تقرير سنوي من قبل هيئة الرقابة الشرعية تؤكد فيه إلتزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٤-٦ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر التشغيل

يستخدم البنك طريقة المؤشر الأساسي لإحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر التشغيل.

يبين الجدول التالي الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

٣٢,٥٩٨	متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات (أ)
٦١,٢١	أصول موزونة لمخاطر التشغيل (ب) = $10\% \times 12,5$
٧,٦٤٠	متطلبات رأس المال = $12,5\%$

٧ مخاطر أخرى

١-٧ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بإلتزاماته المالية وذلك بسبب عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات. يهدف البنك من خلال منهجه في إدارة السيولة إلى ضمان توفر سيولة كافية لدى البنك في جميع الأوقات للوفاء بإلتزاماته عند إستحقاقها، بدون تحمّل أي خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالحاق أضرار بسمعة البنك.

لدى البنك سياسة خاصة بمخاطر السيولة، حيث توضح أدوار ومسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وقسم الخزينة، والأقسام الأخرى المعنية بإدارة السيولة. تنص هذه السياسة أيضاً على وجوب محافظة البنك على معدلات سيولة مختلفة، إضافة إلى حدود الفجوات ضمن كل فترة زمنية في سُلّم الإستحقاق. تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بمستوى مناسب من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية كالإيداعات بين البنوك، والصكوك وذلك لضمان توفّر السيولة لدفع ودائع المضاربات المُستحقة والحسابات الجارية والمطلوبات الأخرى، متى حان موعد إستحقاقها.

تقع مسؤولية الإدارة اليومية لإدارة مخاطر السيولة على قسم الخزينة، حيث يقوم بمراقبة مصادر ومواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة، ويتأكد من الإلتزام بالحدود التي أقرتها لجنة الموجودات والمطلوبات. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم الرقابة المالية بالبنك بمتابعة أوضاع السيولة ويتم تقديم تقارير حول أي مخالفات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، وإلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، وكذلك إلى مجلس الإدارة.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع) ١-٧ مخاطر السيولة (يتبع)

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات، يرجى الإيضاح رقم ٢٨ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

يبين الجدول التالي معدلات السيولة الرئيسية والتي تعكس وضع السيولة في البنك:

٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
٪٢٢٢,٣٩	٪١٧٦,٨٧	٪١١٥,٦٠	٪١٦٢,٢٠	٪٤٧,٠٢	الموجودات بين البنوك إلى المطلوبات بين البنوك
٪٢٧٧,٨٠	٪٢٥٢,٢٣	٪٢٢٢,٧٥	٪٢٧٧,٣٠	٪٢٢٢,١٩	الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
٪٣٨,٤٦	٪٣٤,٦٩	٪٣٠,٦٥	٪٣٥,٩٤	٪٣٥,١٢	الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع
٪٢٧,٥	٪٢٣,٠٣	٪٢٠,٩٦	٪٢٥,٧٨	٪١٠,٠٧	صافي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع

٢-٧ مخاطر نسبة الأرباح في سجلات البنك

إن المخاطر الرئيسية الأخرى الذي تتعرض لها سجلات البنك هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأموال المالية والتي قد تحدث بسبب تغير في نسب أرباح السوق. تتم إدارة مخاطر نسبة الأرباح بصفة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات معدلات الربح من خلال إيجاد حدود مُتَّفَق عليها مسبقاً لإعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن مراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بمساعدة اللجنة وذلك ضمن أنشطة متابعاته اليومية.

تتم إدارة مخاطر نسبة الربح مقابل حدود فجوات معدل الربح من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك لسيناريوهات مختلفة معيارية وغير معيارية لنسب الأرباح. تشمل السيناريوهات المعيارية التي تتم دراستها بصورة شهرية على إرتفاع أو إنخفاض موازي بمعدل ٢٠٠ نقطة أساسية عبر جميع منحنيات العوائد. فيما يلي تحليل لحساسية البنك تجاه أي إرتفاع أو إنخفاض في نسب أرباح السوق (بافتراض عدم حصول تحركات غير متناسقة في منحنيات العوائد، وبيان مركز مالي مستقر):

٢٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	±٣٩١
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	±٧٤٦

٣-٧ مخاطر إئتمانية من أطراف أخرى

إن المخاطر الإئتمانية من أطراف أخرى هي مخاطر عدم قيام الطرف المُرتبط بعقود تحوي على نسب أرباح السوق، وصرف العملات الأجنبية، وأسهم حقوق الملكية وأسواق الإئتمان بتسديد إلتزاماتها قبل مواعيد إستحقاق هذه العقود. لايقوم البنك بالمتاجرة في أسهمه، أو في العملات الأجنبية، أو في مشتقاتها، ومع ذلك، يدخل البنك في معاملات ذات مخاطر صرف أجنبي وذات مخاطر نسب أرباح متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لغرض التحوط من المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم التطابق بين محفظتي الموجودات والمطلوبات. هناك سياسات واضحة لهذه المعاملات، بالنسبة لمعاملات التسهيلات الإئتمانية الأخرى (وفي المقام الأول الإيداعات بين البنوك)، فقد قام البنك بإنشاء جدول لحدود الأطراف الأخرى يعتمد على تصنيفات إئتمان خارجية لهذه الأطراف، يتم متابعة هذه الحدود من قبل قسم إدارة المخاطر في البنك، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، لم تكن لدى البنك أي مراكز مفتوحة في أدوات خاصة بإدارة مخاطر الصرف الأجنبي.

٤-٧ مخاطر التمرکز

تنشأ مخاطر التمرکز عندما يقوم عدد من المدينين، أو الأطراف الأخرى، أو الأطراف المُستثمر فيها بمزاولة أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو في مناطق ذات خصائص إقتصادية متشابهة الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مقدرتهم وبصورة متشابهة على الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية من خلال ظروف إقتصادية، أو سياسية، أو ظروف أخرى متشابهة. نظراً لذلك، فإن هذه التركزات تشير إلى حساسية نسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو منطقة معينة، وإدارة هذه المخاطر، قام البنك بوضع حدود تعرضات لمختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة هذه الحدود وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي حالات إنحراف، إن وُجدت، بشكل ربع سنوي، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، لم يتم تجاوز أي من الحدود التي أفزها مجلس الإدارة، لتفاصيل التعرضات للمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية، يرجى الإطلاع على البنود ٤-٣ و ٤-٤ و ٤-٣ أعلاه.

إفصاحات إدارة المخاطر

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٥-٧ مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إمكانية أن يؤدي الفهم الخاطئ لممارسات وأنشطة البنك أو لإجراءات الرقابة الداخلية، سواءاً كانت صحيحة أم لا، إلى انخفاض قاعدة مستثمري البنك قد تكون لها آثار سلبية على سيولة البنك أو على رأس ماله. قد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع دعاوى ضد البنك، الذي وبصرف النظر عن النفقات القانونية التي يمكن تجنبها، ستتضرر مصداقيته ما سيؤثر سلباً على نمو أعماله التجارية وربحيته. كون البنك يعمل كمصرف إسلامي، فإن سمعته تعتبر من أصوله الهامة وأحد الأمور التي قد تؤثر على سمعة البنك هو عدم مقدرته على التخرج من الإستثمارات، وتحقيق عوائد أقل من المتوقعة، ونمو محفظة الموجودات المتعثرة، وضعف التواصل مع المستثمرين. لدى البنك إستراتيجية إتصالات متطورة ومُحكمة يتم تنفيذها لتغطية مثل هذه الحالات. إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٦-٧ مخاطر الضغوطات التجارية

تشير مخاطر الضغوطات التجارية إلى وجود ضغوطات من السوق لدفع عوائد تتجاوز المعدلات التي تم تحقيقها على الموجودات التي تم تمويلها عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. قد يرجع سبب ذلك إلى كون العائد على هذه الموجودات أقل من عوائد الجهات المنافسة. لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة يتم من خلالها تحديد، ومراقبة ومعالجة جميع المخاطر المحتملة والتي قد تنشأ عن القيام بهذه الأنشطة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على البند الخاص بأصحاب حسابات الإستثمار.

٧-٧ مخاطر أخرى

تتضمن المخاطر الأخرى مخاطر إستراتيجية، ومخاطر وكالة، ومخاطر رقابية، وغيرها. وهي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة ولا يمكن قياسها وتحديدها بشكل سهل. يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية إعتناء ومراجعة إستراتيجيات المخاطر والتعديلات على سياسات المخاطر بصورة شاملة. تقع على الإدارة العليا للبنك مسؤولية تنفيذ إستراتيجيات المخاطر التي إعتدها مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة أيضاً بالتأكد من أن الأنظمة الداخلية لحكومة الشركات والإلتزام الرقابي لإدارة مخاطر الوكالة ومخاطر السمعة قوية وفعالة. يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٨ إفصاحات عن المنتجات

١-٨ نوع المنتجات ووعي المستهلك

لدى البنك سياسة للإفصاح يتم تطبيقها على جميع قنوات الإتصال مع الجمهور وتشمل الإتصال المكتوب، والشفهي والإلكتروني. يتم القيام بهذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تناسب المتطلبات المحلية والتنظيمية.

يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والإستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. والتي تشمل، بالإضافة إلى منتجات التمويل التقليدية، على تشكيلة من المنتجات الإستثمارية المبتكرة والتي تم هيكلتها كالصناديق، وإستثمارات مُنظمة ومضاربات مفيدة. لدى قسم الإستثمار بالبنك خبرة في تكوين منتجات مبتكرة راقية وذات قيمة مضافة تقدم قائمة واسعة من الهياكل، والعوائد المتوقعة، والفترات الزمنية، وملامح المخاطر.

يتم تقييم أي مقترح لمنتجات جديدة عن طريق أقسام البنك ذات العلاقة كل على حده. تقوم اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر في البنك بمراجعة هذه المقترحات لضمان توافق المنتجات أو الأنشطة مع إستراتيجية البنك تجاه الأعمال والمخاطر. تتطلب جميع المنتجات الجديدة موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

يتم وضع المعلومات حول المنتجات الجديدة أو أي تغيير في المنتجات الحالية على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان www.khcbonline.com أو يتم نشرها في وسائل الإعلام. يتم أيضاً إطلاع العملاء والجمهور على تفاصيل المنتجات عن طريق المطويات أو الإعلانات.

٢-٨ التعامل مع الشكاوى

يأخذ البنك النزاعات والشكاوى من جميع العملاء على محمل الجد. قد تؤدي هذه النزاعات أو الشكاوى إلى إنهاء محتمل للعلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة البنك. قد يؤدي عدم حل هذه النزاعات أو الشكاوى إلى دعاوى قضائية وإلى احتمال توجيه توبيخ من قبل الجهات الرقابية. لدى البنك سياسة شاملة تُعنى بالشكاوى الخارجية، حيث تم إعتادها من قبل مجلس الإدارة. جميع موظفي البنك على إطلاع بهذه السياسة وملتزمون بها.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٢-٨ التعامل مع الشكاوى (يتبع)

لدى البنك موظف مكلف بالتعامل مع جميع الشكاوى الخارجية ويتم نشر بيانات الإتصال الخاصة به على الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك في الفروع وفي جميع المواد الدعائية. يتم عادة التحقيق في الشكاوى من قبل أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بموضوع الشكاوى. يحاول البنك حل جميع الشكاوى خلال خمسة أيام عمل. لكن إذا تعذر ذلك، فإنه يتم الاتصال بالعميل مباشرة لإشعاره بالإطار الزمني لإصلاح وحل الشكاوى. يتم أيضاً تقديم تقرير دوري حول وضع الشكاوى إلى مجلس الإدارة.

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يقوم البنك بقبول أموال من مستثمرين صغار وكذلك من الأفراد ذوي الملاءة العالية على هيئة عقود مضاربة. تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يقدمها العملاء للبنك كي يتم استثمارها بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولبنك حرية التصرف في هذه الأموال بصفته مضارباً. جميع حسابات الإستثمار مبنية على أساس المشاركة في الأرباح، غير أن البنك لا يضمن أي مستوى معين من العوائد. يتحمل العملاء أي خسارة ناشئة عن هذا الإستثمار بإستثناء في حالة الإهمال من قبل البنك. يقوم البنك بإحتساب حصته من الأرباح كرسوم مضارب.

يقبل البنك الأموال من أصحاب حسابات الإستثمار بالدنار البحريني، وبالدولار الأمريكي، وعملة دول مجلس التعاون الخليجي وعملة أخرى ولغترات إستحقاق تتراوح ما بين شهر واحد و٣٦ شهراً. يقوم البنك بإجراء دراسات العناية الواجبة للتعرف على العميل قبل قبول أي إستثمار. يقوم العميل بالتوقيع على إتفاقية تغطي جميع شروط وأحكام الإستثمار والتي تتضمن المدة الزمنية، وأساس توزيع الأرباح وعملية السحب الميكر، ونحو ذلك.

منذ سنة ٢٠٠٩، قام البنك بطرح حساب إداري جديد تحت إسم «حساب الوافر» والذي يؤهل المستثمرين للحصول على جوائز نقدية ونوعية، يتم دفعها بعد إجراء سحبات شهرية، وربيع سنوية، وسنوية إضافة إلى حصة هذه الحسابات الإعتيادية من الأرباح المعلنة والموزعة على المساهمين بعد خصم حصة المضارب.

يُعتبر أصحاب حسابات الإستثمار مصدراً هاماً من مصادر التمويل للبنك حيث تتماشى العوائد التي يعرضها البنك للمستثمرين مع عوائد السوق. إلا أن أي نقص في العوائد من هذه الأموال المُستثمرة يعرض البنك لمخاطر الضغوطات التجارية. يقوم البنك وبصفة منتظمة بمراقبة نسبة العوائد التي يقدمها

منافسوه لتقييم توقعات أصحاب حساباته الإستثمارية. تتضمن سياسة البنك أيضاً التنازل الكلي أو الجزئي عن حصته من دخل الإستثمارات كمضارب، وذلك لغرض تقديم عوائد مقبولة إلى مستثمريه.

يقوم البنك بخلط أمواله مع أموال أصحاب حسابات الإستثمار حيث يتم استثمارها معاً. لدى البنك خليطين محددتين من الأصول التي يتم استثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها والتي يتم تخصيص الدخل المتحقق منها لهذه الحسابات. أحد الخليطين قصير الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار قصيرة الأجل. أما الخليط الآخر فهو طويل الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار طويلة الأجل. يتم إحتساب حصة المستثمرين من إجمالي الدخل بعد خصم حصة البنك كمضارب. يتضمن جدول تخصيص الأرباح الذي يقوم العميل بالتوقيع عليه قبل الإستثمار خطة توزيع حصة المضارب. يتحمل البنك المصروفات الإدارية التي يتم تكديدها لإدارة هذه الحسابات بصورة مباشرة، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. تظهر حقوق أصحاب حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية.

مراعاة للأحكام السابقة، فإن الودائع التي يحتفظ بها البنك يتم تغطيتها وحمايتها من خلال برنامج حماية الودائع الذي قام مصرف البحرين المركزي بإنشائه والذي يختص بتأسيس برنامج لحماية الودائع وتعيين مجلس لإدارة هذا البرنامج.

الجدول التالي يبين تفاصيل توزيع الدخل على أصحاب حسابات الإستثمار للسنوات الخمس الماضية:

٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
١٣,٣١٥	١٢,٨٤٣	١٦,٩٣٣	١٦,٢٨٦	١٤,٨٨٤	دخل مخصص لأصحاب حسابات الإستثمار
٨,٧١٩	٨,٨٤١	٧,٣٨٢	٧,١٥٦	٧,٤٤٧	أرباح موزعة
٤,٥٩٦	٤,٠٠٢	٩,٥٥١	٩,١٣٠	٧,٤٣٧	رسوم المضارب*
٢٦٠,٦٠٩	٣٣٦,٠٠٠	٣٧٨,٥٩٦	٣٨٠,٩٧٥	٣٨٣,٥٦١	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار ^١
-	-	-	-	-	إحتياطي معادلة الأرباح
-	-	-	-	-	إحتياطي مخاطر الإستثمار
-	-	-	-	-	نسبة إحتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)
-	-	-	-	-	نسبة إحتياطي مخاطر الإستثمار إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)

* تمثل متوسط أرصدة الحسابات.

* تتضمن المساهمة في برنامج حماية الودائع.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار على حسب نوع عقود أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

نوع عقد أصحاب حسابات الإستثمار	نسبة التمويل
مضاربة شهرية ^١	٪٣٦.٥
مضاربة ٣ شهور	٪٣.١٨
مضاربة ٦ شهور	٪٤.٢١
مضاربة ١٢ شهر	٪٢٨.٤٠
مضاربة ١٨ شهر	٪٠.٤
مضاربة ٢٤ شهر	٪٢.٨
مضاربة ٣٦ شهر	٪٠.٦
مضاربة الأشخاص الهامة	٪٢٥.٩٧
الإجمالي	٪١٠٠.٠٠

^١تشتمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

نسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (بالفترة الزمنية):

الفترة الزمنية للمضاربة	أرباح موزعة بالدinar البحريني					نسبة الأرباح الموزعة من الإجمالي (٪)				
	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
شهر واحد ^١	٩٥٩	٨٣٤	١.٠٠٩	١.٣٠٤	١.٤٨٨	١٢.٩	١١.٦	١٣.٧	١٤.٧	١٧.١
٣ شهور	٢٩٧	٤.٥	٣٥.٠	٣٨.٠	٦٨.٠	٤.٠	٥.٧	٤.٧	٤.٣	٧.٨
٦ شهور	١.١٢	١.٣٤٦	١.٣٣٠	١.٤٥٥	١١.٠	١٣.٦	١٨.٨	١٨.٠	١٦.٥	١٢.٦
١٢ شهراً	٣.٢٤	٣.٣٩	٣.٦٦٧	٤.١٧٩	٣.٦.٦	٤.٦	٤٢.٥	٤٩.٧	٤٧.٣	٤١.٤
١٨ شهراً	٦	٨	٢	١	-	-	-	-	-	-
٢٤ شهراً	٢٣٩	٢٥	٥	٧٥	٢٢٨	٣.٢	٠.٤	٠.١	٠.٨	٢.٦
مضاربة الأشخاص الهامة	٣	١.٤٩٩	١.١٩	١.٤٤٧	١.٦١٧	-	٢.٩	١٣.٨	١٦.٤	١٨.٥
مصرفات إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الإستثمار	١.٩.٧	-	-	-	-	٢٥.٦	-	-	-	-
الإجمالي	٧.٤٤٧	٧.١٥٦	٧.٣٨٢	٨.٨٤١	٨.٧١٩	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠

^١تشتمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

توزيع الأرباح حسب نوع منتجات حقوق أصحاب حسابات الإستثمار:

السنة	متوسط العائد المحقق من أصول أصحاب حسابات الإستثمار (كنسبة من الموجودات)	إحتياطي معادلة الأرباح (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	إحتياطي مخاطر الإستثمار (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	حصة المضارب (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	الأرباح الموزعة (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)
٢٠١٧	٣.٨٨	-	-	١.٩٤	١.٩٤
٢٠١٦	٤.٢٧	-	-	٢.٤٠	١.٨٨
٢٠١٥	١.٩٥	-	-	٢.٥٧	١.٩٩
٢٠١٤	٣.٨٢	-	-	١.١٩	٢.٦٣
٢٠١٣	٥.١١	-	-	١.٧٦	٣.٣٥

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع) ٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

فيما يلي بيان بمتوسط الأرباح التي أعلنها البنك وقام بتوزيعها على المستثمرين:

بالنسبة المئوية (%)

٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
٪١١٢	٪١١٥	٪٠٧٨	٪٠٦٤	٪٠٦٤	مضاربة شهرية
٪٢٩٨	٪٢١٩	٪١٧٥	٪١٥٥	٪١٧٩	مضاربة ٣ شهور
٪٣٦٤	٪٣٠٨	٪٢٦٩	٪٢٨٥	٪٣٠٧	مضاربة ٦ شهور
٪٤٢٧	٪٣٣٩	٪٢٧٥	٪٢٦٢	٪٢٨١	مضاربة ١٢ شهر
-	٪٣٣٠	٪٢٨٠	٪٢٦٧	٪٢٧٣	مضاربة ١٨ شهر
٥٠٧٪	٤٩٢٪	٢٩١٪	٣٠١٪	٪٣٤٩	مضاربة ٢٤ شهر
-	-	-	-	٪٣٣٩	مضاربة ٣٦ شهر
٤٠٩٪	٣٤٩٪	٢٠٠٪	٢٣٢٪	٪٢٣٩	مضاربة الشخصيات الهامة

تشتمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

يقوم البنك بإستخدام العوائد التي توزعها مجموعة من المصارف الإسلامية التجارية التي تأسست في مملكة البحرين كمؤشر لمقارنة العائد الذي يدفعه إلى أصحاب حسابات الإستثمار.

حقوق أصحاب حسابات الإستثمار حسب نوع الموجودات:

يبين الجدول التالي وباختصار الحركة في أنواع الموجودات التي تم إستثمار وتخصيص أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها حسب نوع هذه الموجودات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

أنواع الموجودات	الرصيد الإفتتاحي	الحركة	الرصيد الختامي	النسبة إلى إجمالي الموجودات (%)	نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٦٩٦٧	٤٩٥٤	٤١٩٢١	٪١١٦٥	٪٥٥٣٢
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٧٨٧١٤	(٤٤٧٤٥)	٣٣٩٦٩	٪٩٤٤	١٠٠٪
موجودات التموليات:	٢١٥٥٢٨	(٤٤٧٩٩)	١٧٠٧٢٩	٪٤٧٤٥	٪٤٨٣٢
- مرابحة	٢١٥٥٢١	(٤٤٧٩٩)	١٧٠٧٢٩	٪٤٧٤٥	٪٤٨٣٢
- إستصناع	٧	(٧)	-	-	-
إستثمارات في أوراق مالية - صكوك	٧٣٤٤٢	٣٩٧٥٧	١١٣١٩٩	٪٣١٤٦	٪٩٩٨٧
الإجمالي	٤٠٤٦٥١	(٤٤٨٣٣)	٣٥٩٨١٨		

تغيرات نسبة المضارب في المشاركة في الأرباح المتفق عليها عن النسبة المتعاقد عليها

٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
٣٥٤٣٪	٤٠٢٦٪	٪٥٥٦٨	٥٣٥٧٪	٪٤١٨٦	متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي الإيرادات المخصصة لأصحاب حسابات الإستثمار
٥٠٩٧٪	٥٢٤٤٪	٦٢٨١٪	٦٤٨٠٪	٪٥٨٨٠	متوسط حصة المضارب المتعاقد عليها مع أصحاب حسابات الإستثمار
٪١٥٥٤	٪١٢١٨	٪٧١٣	٪١١٢٣	٪١٦٩٤	متوسط رسوم المضارب المتنازل عنها من قبل البنك

إفصاحات إدارة المخاطر

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة

يقدم البنك حسابات إستثمار مقيدة لكل من المستثمرين الصغار والمستثمرين ذوي الملاءة العالية في دول مجلس التعاون الخليجي. يقوم البنك بهيكله حسابات الإستثمار المقيدة لكي يتيح لعملائه فرصة الإختيار من بين تشكيلة واسعة من العوائد، وفترات الإستحقاق، والقطاعات، وفئات الأصول، ومستويات المخاطر. لم يتم طرح أو تسويق أي حساب إستثمار مقيد خلال سنة ٢٠١٧.

تتم صياغة مسودة جميع مستندات منتجات حسابات الإستثمار المقيدة («مستند المنتج») وإصدارها بعد الحصول على التعليقات من أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشؤون القانونية، وإدارة المخاطر لضمان حصول المستثمرين على معلومات كافية لإتخاذ قراراتهم عن إطلاع ودراية بعد أخذ جميع عوامل المخاطر ذات الصلة بعين الإعتبار.

يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً عن تقديم مبادئ توجيهية واضحة حول تطوير، وإدارة، وتقليل مخاطر إستثماراته من حسابات الإستثمار المقيدة وكذلك التأكد من وجود أنظمة إدارية سليمة وأنظمة رقابة داخلية لضمان حماية مصالح أصحاب حسابات الإستثمار في جميع الأوقات. عندما يكون إنشاء شركات ذات أغراض خاصة لإدارة الإستثمارات أمراً ضرورياً، فإن مجلس الإدارة يسعى إلى ضمان إدارة هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بمهنية وشفافية عن طريق مجلس يتم تعيينه على نحو وافٍ.

يدرك البنك مسئولياته كمؤتمن في إدارة إستثمارات حسابات الإستثمار المقيدة ولديه سياسات واضحة حول القيام بهذه المسئوليات، تشمل سياسة البنك الخاصة بمسئوليته كمؤتمن تجاه مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ما يلي:

- التأكد من أن هيكل الإستثمار، ومستند المنتج، والإستثمار نفسه كلها متوافقة تماماً مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ومع أنظمة مصرف البحرين المركزي.
- تقديم المشورة المناسبة للمستثمرين، كجزء من مستند المنتج الخاص بحسابات الإستثمار المقيدة، حول جميع عوامل المخاطر ذات الصلة وبيان أن المستثمر يتحمل مخاطر الإستثمار قبل قبول أمواله لإستثمارها.
- إستكمال جميع إجراءات العناية الواجبة من الناحية القانونية والمالية المتعلقة بالإستثمارات التي تتم نيابة عن المستثمرين بنفس الدرجة من الحرص الذي يبذله البنك بالنسبة لإستثماراته الخاصة.
- ضمان إستثمار المبالغ تحديداً حسب النصوص المبينة في مستند المنتج.
- توفير موارد وأنظمة مناسبة لإدارة الإستثمارات ولإدارة شركات ذات أغراض خاصة لها صلة بحسابات الإستثمار المقيدة وكذلك لإدارة جميع المخاطر بصورة إستباقية.
- إعداد ونشر آخر التطورات ذات الصلة بالإستثمارات بصورة دورية على المستثمرين على أساس منتظم طوال مدة الإستثمار.
- توزيع رأس المال والأرباح على المستثمرين بطريقة عادلة ومنصفة بصفته مزارياً و
- ضمان قيام البنك بالإهتمام وحسن النية، والإجتهاد في جميع الأمور المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والشركات ذات الأغراض الخاصة المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والإستثمار بنفس الدرجة التي قد يبذلها في إدارة إستثماراته.
- يتم القيام بالمسئوليات والمهام السالفة الذكر في البنك، وإدارتها، ومراقبتها من خلال فريق من الموظفين المؤهلين والمتخصصين في أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشؤون القانونية، وإدارة الإستثمار، وإدارة المخاطر.
- يقوم البنك بإعداد وتوزيع تقارير حول الإستثمارات بصورة دورية على أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة (بصورة نصف سنوية على الأقل)، ويتم من خلالها بيان أي عقود أو قرارات جوهرية، وبيان أداء الإستثمارات، والتوزيعات (إن وجدت) أو معايير التخارج أو معلومات عنه.

إفصاحات إدارة المخاطر

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع) ٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	عدد العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (%)				
					٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
البوابة الشمالية (ريا ه)	حساب إستثمار مقيد يمتلك نسبة ٦٠٪ من شركة شادن العقارية الإستثمارية ذ.م.م. والتي ستقوم بدورها (من خلال شركاتها التابعة) بإمتلاك قطعة أرض مدفونة تبلغ مساحتها تقريباً ٣,٨٧٥ مليون متر مربع (في منطقة الحد، بالمحرق). سوف يتم بيع هذه القطعة ذات الإستخدامات المتنوعة للمستفيدين النهائيين بعد إستكمال أعمال البنية الأساسية. خلال الربع الأول من سنة ٢٠١٥، قام البنك بتفعيل خيار الشراء الإستردادادي لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة التي تبلغ ٣,٠٠٠ دينار بحريني بالإضافة إلى ٥٪ علاوة لكل المستثمرين. أما بالنسبة لمستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ذوي الإستثمارات البالغة قيمتها ٣,٠٠٠ أو أقل فإنه سيتم التخارج منها بالكامل. تم إرسال رسالة مفضلة لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة بخصوص هذا الشأن. كان هذا العرض قائماً حتى ١٥ يونيو ٢٠١٥ وقام البنك خلال الربع الثالث من سنة ٢٠١٥ بدفع ٥,٦٢٪ كنسوية جزئية لباقي المستثمرين.	٢٠٠٨	٩٠,٦٦٪	دفعة واحدة عند إستحقاقه	-	-	-	-	-
لوكاتا (ريا ٦)	حساب مضاربة مقيد يمنح المستثمرين ملكية نفعية بنسبة ٢٥٪ من حصص رأس المال في شركة لوكاتا المحدودة، وهي شركة تم تأسيسها في أستراليا. وقد ابتكرت الشركة تقنية حديثة وسجلت براءة إختراع في تقنية الإتصال بالراديو وستستخدم هذا التمويل لزيادة طاقتها الإنتاجية وقنوات مبيعاتها و تسويقها وتعزيز منتجاتها. خلال السنة، تم إعادة شراء ٤٧٩ سهم من المستثمرين.	٢٠٠٩	١١,٥٤٪	دفعة واحدة عند إستحقاقه	-	-	-	-	-

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى

١-٩ هيكل نظام الحوكمة

يضع البنك لقانون الشركات التجارية الصادر بمرسومه رقم ٢١ لسنة ٢٠١٠ («قانون الشركات»)، وقانون حوكمة الشركات لمملكة البحرين («قانون الحوكمة»)، والمجلدان رقم ٢ و٦ من كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module)، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية لسنة ١٩٨٧ (بشكل جماعي، «الأنظمة»).

ويطبق البنك بنود قانون الحوكمة الذي تم إصداره في يناير ٢٠١١. كما حرص البنك على أن تكون سياسته المتعلقة بحوكمة الشركات متطابقة مع الفصل الخاص بالرقابة العالية HC Module ضمن كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

يعترف البنك بمسئوليته تجاه مساهميه والتزامه بتبني أعلى المعايير في حوكمة الشركات. حيث يؤمن البنك بأن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يعزز القيمة لمساهميه ويوفر مبادئ توجيهية مناسبة لكل من مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة البنك ومساهميه. لذلك يسعى البنك وبشكل مستمر لتحقيق أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة والإدارة الجيدة من خلال تبني ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، والأهداف والسياسات الرامية إلى الإلتزام بمسئوليته التنظيمية والأخلاقية.

٢-٩ ميثاق قواعد السلوك

إعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً لقواعد السلوك لجميع موظفي البنك إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة. ينضم الميثاق كيفية التعامل مع حالات تضارب المصالح. كما يلزم هذا الميثاق جميع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الموظفين بإتباع أقصى معايير المهنية والعناية أثناء تأدية واجباتهم. لقد أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية في البنك بالإلتزامهم بميثاق قواعد السلوك. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة قبل كل إجتماع للمجلس ببيان تأكيد كشفهم لجميع تعييناتهم الخارجية وإخطار رئيس مجلس الإدارة بأي تغيير في هذه التعيينات من تاريخ آخر إجتماع لمجلس الإدارة. ويتم إستثناء أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في مؤسسات خارجية من التعاملات التي تتعلق بهذه المؤسسات.

٣-٩ الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية

يحرص البنك كونه مصرفاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية. يقوم البنك بالإفصاح عن أي حالات عدم إلتزامه بالأنظمة متى تم حدوث ذلك، إن حرص البنك على الإلتزام بالأنظمة قد تم تناوله من خلال تعزيز إطار حوكمة الشركات الحالي وتبني كتيب جديد وشامل لحوكمة الشركات وفقاً لقانون حوكمة الشركات وأنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. تم تطوير كتيب حوكمة الشركات ليتضمن إدارة ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ولجان الإدارة التنفيذية، وميثاق قواعد سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة التبليغ عن المخالفات، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، والمسئولية الإجتماعية، وإتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، وسياسة تداول الأفراد المطلعين.

يلتزم البنك بالإستمرار في مراجعة وتطوير سياسات حوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالمتطلبات المتغيرة للمؤسسات الرقابية ولضمان الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات. يتطلع البنك، من خلال مجلس الإدارة ولجانه التابعة، إلى تقديم أعلى معايير الحوكمة لمصلحة مساهميه.

٤-٩ مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ من عشرة أعضاء. تم انتخاب /تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد في إجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في مارس ٢٠١٧. يتوافق التشكيل الحالي للمجلس مع متطلبات الأنظمة، بإستثناء متطلب واحد تم الإشارة إليه في البند ٩-١٥ أدناه.

- في ١٤ مارس ٢٠١٧ وعلى ضوء نتائج إجتماع الجمعية العامة، قرر المجلس بالإجماع تزكية الدكتور أحمد خليل المطوع رئيساً لمجلس الإدارة. كما قرر المجلس تزكية السيد عبدالكريم أحمد بوجيري نائباً لرئيس مجلس الإدارة.
- في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧ عُين السيد فواد طارق خان كعضو غير مستقل وتنفيذي، ممثلاً لشركة شعاع كابيتال، ليكمل المدة الغير منتهية لخلفه السيد حسام بن الحاج عمر الذي إستقال من منصبه بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٧.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع) ٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

- في ١١ نوفمبر ٢٠١٧ عُين السيد لؤي حسن أحمددي كعضو غير مستقل وتنفيذي، ممثلاً لمجموعة جي إف إتش المالية، ليكمل المدة الغير منتهية لخلفه السيد خليفة يوسف المهيري الذي إستقال من منسبة بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠١٧.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس بصورة دورية لأي مرشح جديد، يقوم المساهمون بانتخاب المرشح الجديد بعد حصوله على غالبية الأصوات خلال عملية الإقتراع. يتم توزيع المناصب في مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للبنك ووفق قانون الشركات التجارية. كما يتم إلغاء العضوية من مجلس الإدارة في حال، من بين أمور أخرى، ارتكب جنابة أو خان الثقة أو أشهر إفلاسه.

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن الإشراف على سير عمل الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها بصورة منتظمة إضافة إلى مسئوليته عن قيادة المجلس، والتأكد من فعاليته، ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والتواصل مع مساهمي البنك. حيث قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان معينة وبصلاحيات محددة لغرض توجيه الإدارة والإشراف على سير العمليات واتخاذ القرارات بالبنك، يقوم مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو عن طريق لجانته المختلفة، بالإشراف على إدارة البنك.

قام مجلس الإدارة بتحديد وفصل المسئوليات بين المجلس وبين الإدارة التنفيذية، حيث يقوم المجلس بالإشراف على كافة أعمال البنك وذلك بالتشاور مع الإدارة التنفيذية، كما يناقش المجلس الإستراتيجية الشاملة لأعمال البنك ويوافق عليها وهو مسئول عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، وإعداد البيانات المالية، وحوكمة الشركات، أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فتتضمن، من بين الأمور الأخرى، اعتماد البيانات المالية، وعمليات الإستحواذ والتخارج من الشركات، كما يحرص المجلس على التمسك بالقيم الأساسية للبنك، والمنصوص عليها في سياسات البنك الداخلية.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة لمهام الرقابة، بمراجعة وتحديث جميع سياسات البنك بصورة سنوية. يقوم قسم إدارة المخاطر والتنسيق مع وحدات التدقيق والرقابة الداخلية بالبنك بالعمل على ضمان تحديث وتطبيق السياسات والإجراءات وذلك تحت إشراف لجان الإدارة التنفيذية المعنية. إن مجلس الإدارة مسئول أيضاً عن الموافقة على أي عمليات تتم مع أطراف ذات علاقة وذلك حسب جدول الصلاحيات بالبنك، إن العمليات مع أطراف ذات علاقة والتي يقوم بها أعضاء في مجلس الإدارة ويجب على الأقل الموافقة عليها من قبل لجنة الإستثمار والإئتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة، إضافة لذلك، فإن أي عملية جوهرية يحددها البنك (١٠٪ من رأسمال البنك) تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك، وعن إتزام المجموعة بمزاولة أعمالها وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وقد تم بيان تفاصيل واجبات، ومهام، ومسئوليات مجلس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات الخاص بالبنك.

بإمكان أعضاء مجلس الإدارة التواصل مع الإدارة التنفيذية للبنك في جميع الأوقات، يقوم الرئيس التنفيذي بالتعاون مع الإدارة العليا بمراقبة أداء البنك تجاه أهدافه المحددة كما يقوم بإدارة الشؤون اليومية بناءً على سياسات، وأهداف، وإستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية التي تبناها ووافق عليها مجلس الإدارة من فترة لأخرى.

يتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين. يتكون المجلس من أربعة أعضاء مستقلين من أصل ثمانية أعضاء. إن هذا التكوين جاء لضمان الإلتزام مع قانون الحوكمة والذي يشترط أن يكون على الأقل ثلث أعضاء مجلس إدارة البنك مستقلين وغير تنفيذيين.

عند بداية التعيين، يتم تقديم عرض تعريفي شامل، ورسمي، ومصمم لكل عضو جديد حيث يشتمل هذا العرض التعريفي، من بين الأمور الأخرى، على دور ومهام مجلس الإدارة بشكل عام ودور ومهام هذا العضو على وجه الخصوص، كما يتم الإجتماع بالإدارة التنفيذية للبنك، وزيارة فروع البنك ومواقع الأخرى، وعرض وشرح خطة البنك الإستراتيجية وبيان الأمور المالية، والمحاسبية، والمخاطر، والشؤون القانونية وخطط الإلتزام، وكذلك يتم الإجتماع بالمحقق الداخلي للبنك والمحقق الخارجي والمستشار القانوني. يتم تحليل وتقييم فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانته التابعة بصورة فردية، وفقاً لنص المادة ١-٩-١ من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي قام مجلس الإدارة خلال سنة ٢٠١٧ بتقييم أدائه وأداء لجانته التابعة وكذلك أداء جميع أعضائه.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بخبرات مهنية عالية في مجالات عملهم ويمتلكون خبرة في المجال المالي والمصرفي. فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

د. أحمد خليل المطوع رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٠ سنة في القطاع الإقتصادي والمالي.
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب.
- نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب.
- رئيس مجلس إدارة شركة الصقر للأسمت - البحرين
- عضو مجلس إدارة كلية دبي الجامعية - الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة دنيا للتمويل - الإمارات العربية المتحدة

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراه في الإقتصاد من جامعة جورج تاون - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة الماجستير في الإقتصاد من جامعة نورث كارولينا - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية.

عبدالكريم أحمد بوجيري نائب رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٧ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٤٠ سنة في القطاع المالي والمصرفي.
- رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين - البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة البحرين للمقاصة - البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة كي إم بي للحلول الإدارية - البحرين.
- نائب رئيس مجلس إدارة مصرف إيدار - البحرين.
- رئيس لجنة مجلس الإدارة للشؤون التعيينات والمكافآت - شركة نسيج ش.م.ب.م - البحرين.
- عضو اللجنة الإستشارية التنفيذية بالشركة العربية للسياحة - المملكة العربية السعودية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية من جامعة حلب - سوريا.

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٧ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٩ سنة في القطاع الحكومي ومجالات إدارة المعلومات والمشاريع.
- يشغل حالياً منصب الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة، وزارة الداخلية - البحرين
- عضو مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل - البحرين
- عضو اللجنة التنفيذية بشركة مطار البحرين

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة المشاريع من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
- حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة سانت إدوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

د. خالد محمد الخزرجي عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٧ (مستقل وغير تنفيذي).
- يمتلك ٣٠ عامًا من الخبرة في القطاع الأكاديمي والحكومي والخاص. فقد كان وكيلًا لكلية الإدارة والإقتصاد في جامعة الإمارات. أما في القطاع الحكومي فقد كان وكيلًا لوزارة العمل. وبالنسبة للقطاع الخاص فقد كان نائباً لرئيس مجلس إدارة ماجد الفطيم بجانب أنه صاحب أعمال.
- قدم إسهامات مهنية رئيسية لوزارة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة
- قدم إسهامات مهنية رئيسية إلى جامعة الإمارات العربية المتحدة
- شارك في العديد من ورش العمل والمؤتمرات والبرامج التدريبية بالولايات المتحدة وسويسرا.
- رئيس مجلس إدارة شركة الكوثر للاستثمار - الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس أمناء كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية - الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس أمناء جامعة دبي - الإمارات العربية المتحدة
- أستاذ زائر في جامعة دبي - الإمارات العربية المتحدة.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة مسيسيبي، الولايات المتحدة الأمريكية
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لويولا، الولايات المتحدة الأمريكية
- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع) ٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

عبدالله عبدالكريم شويطر عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ فبراير ٢٠٠٨ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٩ سنة في القطاع المصرفي.
- عضو مجلس إدارة مصرف الطاقة الأول - البحرين.
- مستشار لمجلس إدارة مصرف عجمان - الإمارات العربية المتحدة.

المؤهلات:

- حضر دورات عديدة في المجال المصرفي والمالي.

فواد طارق خان عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠١٧ (غير مستقل وتنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٣ سنة في قطاع الإدارة والاستثمار.
- تم ترشيحه من قبل شركة شعاع كابيتال - الإمارات العربية المتحدة.
- المدير العام لشركة شعاع كابيتال - الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة صندوق البوابة العربية
- عضو مجلس إدارة آسيا للإستشارات الاقتصادية
- عضو مجلس إدارة صندوق دمام ربحان
- عضو لجنة الإستثمار بصندوق فرونتيه أوبورتونيتيز أي إل بي
- عضو مجلس إدارة الخليج للتمويل (ش.م.خ)
- عضو مجلس إدارة صندوق جده سننرو
- ممثل سبيتك القابضة المحدودة
- عضو مجلس إدارة إس اتش إل للإستثمارات العالمية.
- عضو مجلس إدارة شعاع ١ للوساطة التجارية ذ م م
- عضو مجلس إدارة شعاع ٢ للوساطة التجارية ذ م م
- عضو مجلس إدارة شعاع ٣ للوساطة التجارية ذ م م
- عضو مجلس إدارة شعاع ٤ للوساطة التجارية ذ م م
- عضو مجلس إدارة شعاع كابيتال الدولية المحدودة
- عضو مجلس إدارة شعاع كابيتال ش م ع
- عضو مجلس إدارة شعاع كابيتال العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة شعاع كوربوريت ديركتور المحدودة
- عضو لجنة الإستثمار بصندوق شعاع للضيافة أي إل بي
- عضو مجلس إدارة شعاع العربية السعودية القابضة المحدودة
- عضو مجلس إدارة صندوق شعاع السعودية للضيافة
- رئيس مجلس إدارة شعاع لتداول الأوراق المالية - جمهورية مصر العربية.
- رئيس مجلس إدارة شعاع للأوراق المالية ذ م م
- عضو مجلس إدارة نورث كير بي ال سي
- عضو مجلس إدارة بي ال دي بارتنرز جي بي
- عضو مجلس إدارة بي ال دي ميزانين بارتنرز جي بي
- عضو مجلس إدارة بي ال دي القابضة المحدودة
- عضو مجلس إدارة كريبتو كابيتال جي بي
- عضو مجلس إدارة صندوق بيزنس بي المحدودة
- عضو مجلس إدارة بي دي بارتنرز جي بي

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في الدراسات التجارية من كلية دبلن - إيرلندا.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي والإقتصاد من جامعة كورك - إيرلندا.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

لؤي حسن أحمدي عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ نوفمبر ٢٠١٧
- (غير مستقل و تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٩ سنة في قطاع الإدارة والاستثمار.
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب.
- رئيس توظيف الإستثمار في مجموعة جي اف اتش المالية
- مدير تنفيذي - جي اف اتش كايبتال المحدودة.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في العلوم من جامعة جورج واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية
- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة جورج واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية.

محمد عبدالمحسن الراشد عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٧
- (غير مستقل و غير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٩ سنوات في قطاع المال والأعمال.
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب.
- مستشاراً لدى مجموعة شركات راشد الراشد وأولاده - المملكة العربية السعودية
- رئيس مجلس إدارة شركة فود كايبتال - المملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة شركة فاين فود - المملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة شركة الشفاء لصناعة الحقن الطبية - المملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة شركة أورانج للوقود - المملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة شركة مهارة - المملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) - المملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة شركة هوادي - المملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة شركة رمال - المملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة شركة أكسبرس بارسل - المملكة العربية السعودية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة فيرلي ديكسون، كندا

هشام أحمد الرئيس عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢
- (غير مستقل و تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٠ سنة في القطاع المالي والمصرفي.
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب.
- الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لمجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب.
- العضو المنتدب لشركة جي أف اتش كايبتال المحدودة - الإمارات.
- رئيس مجلس إدارة شركة خليج تونس - تونس
- رئيس مجلس إدارة شركة الخليج القابضة ش.م.ك - الكويت
- رئيس مجلس إدارة المرافق الملكية في مراكش - المغرب
- رئيس مجلس إدارة شركة البحرين لسحب الألمنيوم (بلكسكو) - البحرين
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الصقر للإسمنت - البحرين

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديپول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية من جامعة البحرين.

• تم إعتناء المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات والصادر عن مصرف البحرين المركزي لتصنيف الأعضاء كمستقلين.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

لدى رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، واللجان التابعة للمجلس إتصال مباشر مع رؤساء أقسام التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والإلتزام الرقابي، والإلتزام الشرعي.

٥-٩ حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم البنك

يملك أعضاء مجلس الإدارة في البنك وبشكل جماعي عدد ١,٠٥٠,٧٦٣ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٠١٦: ١,٠٥٠,٧٦٣).

إسم العضو	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	الحركة خلال السنة	النسبة من إجمالي عدد الأسهم
د. أحمد خليل المطوع	-	-	-	-
عبدالكريم أحمد بوجيري	-	-	-	-
عبدالله عبدالكريم شويطر	١,٠٥٠,٧٦٣	١,٠٥٠,٧٦٣	-	٪١٠٠
الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	-	-	-	-
فواد طارق خان	-	-	-	-
هنشام أحمد الرئيس	-	-	-	-
د. خالد محمد الخزرجي	-	-	-	-
لؤي حسن أحمددي	-	-	-	-
محمد عبدالمحسن الراشد	-	-	-	-
يوسف إبراهيم الغانم	-	-	-	-
الإجمالي	١,٠٥٠,٧٦٣	١,٠٥٠,٧٦٣	-	٪١٠٠

٦-٩ توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية

يشير سجل مساهمي البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ إلى وجود ٦٩٠ مساهماً يمتلكون ما مجموعه ١,٠٥٠,٧٦٣ (مليار وخمسون مليون سهم) بقيمة إسمية تبلغ ١٠٠ دينار بحريني (مائة فلس) للسهم. فيما يلي توزيع ملكية أسهم البنك حسب الجنسية:

الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الملكية (٪)
بحريني	٦٤٢,٢٠٠,٠٠٩	٪٦١,١٦
غير بحريني	٤٠٧,٧٩٩,٩٩١	٪٣٨,٨٤
الإجمالي	١,٠٥٠,٧٦٣,٠٠٠	٪١٠٠,٠٠٠

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٧-٩ لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاثة لجان وبمهام وصلاحيات محددة.

اللجنة	الأعضاء	المسؤوليات الرئيسية
لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> د. خالد محمد الخرزجي الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة محمد عبدالمحسن الراشد. الشيخ الدكتور /فريد يعقوب المفتاح 	<ul style="list-style-type: none"> الموارد البشرية. التعويضات والحوافز. الشؤون الإدارية. حوكمة الشركات.
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> عبدالكريم أحمد بوجيري. يوسف إبراهيم الغانم. لؤي حسن أحمدي. 	<ul style="list-style-type: none"> الرقابة الداخلية. الرقابة الخارجية. رقابة الالتزام. مكافحة غسيل الأموال إدارة المخاطر. وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
لجنة الإستثمار والإئتمان	<ul style="list-style-type: none"> د. أحمد خليل المطوع عبدالله عبدالكريم شويطر. فواد طارق خان. هنشام أحمد الرئيس. 	<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على معاملات الإستثمار والإئتمان. وضع الحدود. وضع سياسات الإستثمار. إدارة الموجودات والمطلوبات. العلاقات البنكية. الإشراف على الأدوات غير المضمّنة في الميزانية العمومية.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك، وخلال العام إجتماع مجلس الإدارة ستة مرات، كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ١٤ مارس ٢٠١٧، وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير إما عن طريق البريد وعن طريق الفاكس.

إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر سبعة مرات، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان خمسة مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أربعة مرات.

يتسلّم مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من الإدارة التنفيذية تقارير وبصورة دورية حول جوانب مختلفة من أعمال البنك كما يتسلّم تقارير من كل من قسم التدقيق الداخلي، وقسم إدارة المخاطر، وقسم الرقابة المالية، وقسم العمليات.

٨-٩ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٧

إسم العضو	٨ فبراير	١٤ مارس	١٠ مايو	١١ يونيو	٢٦ سبتمبر	٨ نوفمبر	نسبة حضور في الإجتماعات
د. أحمد خليل المطوع	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠
عبدالكريم أحمد بوجيري	-	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠
أحمد بن عيسى آل خليفة	-	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠
عبدالله عبدالكريم شويطر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠
د. خالد محمد الخرزجي	-	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠
محمد عبدالمحسن الراشد	-	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠
هنشام أحمد الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠
يوسف إبراهيم الغانم	-	✓	✓	-	-	✓	أقل من ٧٥٪
فواد طارق خان	-	-	-	-	✓	✓	٪١٠٠
لؤي حسن أحمدي	-	-	-	-	-	✓	٪١٠٠

١. إنضم الأعضاء المشار إليهم إلى المجلس في ١٤ مارس ٢٠١٧.

٢. إنضم السيد فواد خان للمجلس بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧.

٣. إنضم السيد لؤي أحمدي للمجلس بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٧.

إنضم السيد حسام بن الحاج عمر إلى المجلس بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٨، كما إنه إستقال من المجلس إعتباراً من ١ يونيو ٢٠١٧.

إنضم السيد خليفة يوسف المهيري إلى المجلس بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٨، كما إنه إستقال من المجلس إعتباراً من ٨ أكتوبر ٢٠١٧.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع) ٨-٩ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له

• إجتماعات لجنة الإستثمار والإئتمان:

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٧					إسم العضو
٢٠ ديسمبر	٨ نوفمبر	٢٦ سبتمبر	١٠ مايو	٨ فبراير	
✓	✓	✓	✓	✓	د. أحمد خليل المطوع
✓	✓	✓	✓	✓	عبدالله عبدالكريم شويطر
✓	✓	✓	✓	✓	هشام أحمد الرئيس
-	-	-	-	-	فواد طارق خان ا

١. انضم السيد فؤاد خان للجنة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧.

• إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة:

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٧				إسم العضو
٨ نوفمبر	٢٧ سبتمبر	٩ مايو	٧ فبراير	
✓	✓	✓	-	الدكتور خالد محمد الخرزجي ا
✓	✓	✓	-	الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة ا
✓	✓	✓	-	محمد عبد المحسن الراشد ا
✓	✓	✓	✓	الشيخ الدكتور / فريد يعقوب المفتاح

١. انضم الأعضاء المشار إليهم إلى المجلس في ١٤ مارس ٢٠١٧.

• إجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر:

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٧					إسم العضو
٧ نوفمبر	٢٦ سبتمبر	١١ أغسطس	٢٣ مايو	٧ فبراير	
✓	✓	✓	✓	-	عبدالكريم أحمد بوجيري ا
✓	-	✓	✓	-	يوسف إبراهيم الغانم ا
✓	✓	-	-	-	فواد طارق خان ا
-	-	-	-	-	لؤي حسن أحمدي ٢

١. انضم الأعضاء المشار إليهم إلى المجلس في ١٤ مارس ٢٠١٧.

٢. انضم السيد فواد خان للمجلس بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧ حتى ٧ نوفمبر ٢٠١٧.

٣. انضم السيد لؤي أحمد للمجلس بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٧.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٩ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة التزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية العامة، وكذلك الفتاوى والقرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة. وتشمل مراجعات الهيئة على فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبناها البنك لضمان التزام أنشطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

د. فريد يعقوب المفتاح رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- وكيل وزارة العدل والشئون الإسلامية - البحرين.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبرج - المملكة المتحدة.

د. فريد محمد هادي عضو تنفيذي بالهيئة الشرعية

الخبرة:

- أستاذ الفقه والحديث المساعد بكلية الآداب قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين.
- مدير برنامج البكالوريوس في الإقتصاد والتمويل الإسلامي - جامعة البحرين.
- نائب رئيس رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف الإسلامية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام ابن كزم في الجهالة من جامعة إدنبرج - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام البخاري من جامعة الملك محمد الخامس - المملكة المغربية.

١٠-٩ لجان الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض سُطات ومهام الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي للبنك حيث أنه مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك من خلال اللجان الإدارية التالية:

اللجنة	المسئوليات الرئيسية
اللجنة الإدارية	إستراتيجية البنك، مراجعة الأداء، ميزانية البنك، الموارد البشرية، الشئون الإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات المصرفية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات.
اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

١١-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

خلال سنة ٢٠١٧ وكإجراء مؤقت، تولى رئيس المخاطر السيد توفيق محمد بستكي كافة مهام ومسؤوليات الرئيس التنفيذي كقائم بالأعمال. فيما يلي بيان بأسماء والمسميات الوظيفية لأعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك:

توفيق محمد بستكي

رئيس المخاطر - القائم بأعمال الرئيس التنفيذي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٧ سنة في مجال تمويل الشركات، الخدمات المالية للأفراد، هيكلية التمويلات، إدارة المخاطر، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٥.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في الموارد المالية من جامعة ديول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الصيرفة الاسلامية من كلية البحرين الجامعية.
- حاصل على دبلوم مصرفي متقدم من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.

مهدي عبد النبي محمد

نائب المدير العام - للعمليات المساندة

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٦ سنة في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٥.

المؤهلات:

- دبلوما متوسطة في الدراسات المصرفية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- دبلوما متقدمة في الدراسات المصرفية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- دبلوم في الإدارة المتقدمة من جامعة البحرين.
- شهادة دبلوم في المحاسبة والمالية معتمد من الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين (ACCA)
- شهادة ممثل الإستثمار وفقا لمعايير التمثيل لسلسلة رقم ٧ (Series7).
- شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد، سكتولاندا - المملكة المتحدة.
- شهادة الإدارة الإستراتيجية والقيادة لتحقيق النتائج من جامعة هارفارد لإدارة الأعمال، تطوير القيادات التنفيذية.

ياسر إسماعيل مظفر

الرئيس المالي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٩ سنة في القطاع المصرفي الإسلامي والتدقيق.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- محاسب قانوني معتمد من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
- محاسب قانوني إسلامي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- حاصل على شهادة الماجستير في الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين.
- حاصل على دبلوم متقدم في الإدارة التنفيذية من جامعة فيرجينا - الولايات المتحدة الأمريكية (مدرسة داردن للإدارة الاعمال).

حسام غانم سيف

مساعد المدير العام - الخزينة و أسواق المال

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٧ سنة في الخزينة والقطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في فبراير ٢٠٠٧.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة جامعية في إدارة الأعمال من جامعة ويسترن الدولية، لندن - المملكة المتحدة.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع) ١١-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

مازن سلمان ساتر

مساعد المدير العام - الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٠ سنة في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٦.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتسويق من جامعة سانت أودرز - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة الماجستير في التسويق وإدارة التغيير من جامعة ديبول - الولايات المتحدة الأمريكية.

محمد عبدالله صالح

مساعد المدير العام - الموارد البشرية والإتصالات المؤسسية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٥ سنة في مجال الإدارة والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، وإدارة الموارد البشرية.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٩.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في قانون تقنية المعلومات ووسائل الإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون من كلية الشرطة في دبي - الإمارات العربية المتحدة.
- حاصل على دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة الدبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة الدبلوم الدولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.
- شارك في برنامج إعداد قادة المستقبل الذي تنظمه كلية Ivey لإدارة الأعمال في كل من هونغ كونغ وتورنتو، وذلك برعاية من صندوق الوقف.

أحمد عبدالرحمن سيادي

مساعد المدير العام - نظم المعلومات

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٥ سنة في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة دبلوم في الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة دبلوم متقدم في الدراسات المصرفية من المعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة دبلوم المشارك في المحاسبة من جامعة البحرين.
- شارك في برنامج قيادة الاستراتيجية في الخدمات المالية الذي تنظمه مدرسة هارفرد للأعمال.

طلال نبيل المحروس

مدير إدارة الإستثمار

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٣ سنة في مجال الإستثمار، والصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة البحرين.
- حاصل على دبلوم متقدم في الإدارة التنفيذية من جامعة فيرجينا - الولايات المتحدة الأمريكية (مدرسة دارن للإدارة الاعمال).

خالد محمد تركي

مساعد المدير العام - الخدمات المصرفية الدولية والشركات

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٢ سنة في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدبلوم العالي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة دبلوم الدراسات المصرفية المتقدمة من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة الدبلوم في الإشراف الأساسي من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة الدبلوم علوم الحاسب الآلي من جامعة البحرين.
- شارك في برنامج قيادة الاستراتيجية في الخدمات المالية الذي تنظمه مدرسة هارفرد للأعمال.

عبدالناصر عمر المحمود

رئيس إدارة الرقابة الشرعية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٦ في الرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٨.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وكان بحثه حول الرقابة والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الدراسات الشرعية والإسلامية.
- حاصل على شهادة الدبلوم المشارك في الرقابة الشرعية.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)
١١-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

محمد حمد فخري

مدير إدارة التدقيق الداخلي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٠ سنوات في مجال التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر والحوكمة ورقابة الإلتزام في القطاع المصرفي الإسلامي التجاري والاستثماري.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٢.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة محلل مالي معتمد من قبل معهد المحللين الماليين بالولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة مدقق داخلي معتمد من قبل معهد المدققين الداخليين المعتمدين بالولايات المتحدة الأمريكية.

محمد عبدالله التميمي

مدير إدارة الإلتزام وضابط مكافحة غسيل الأموال

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٠ سنوات في مجال الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، الرقابة المصرفية، والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٣.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في الأعمال المصرفية والمالية من جامعة البحرين.
- حاصل على دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة الدبلوم الدولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.
- حاصل على شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسيل الأموال من جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسيل الأموال.

١٢-٩ حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك

يبين الجدول التالي حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

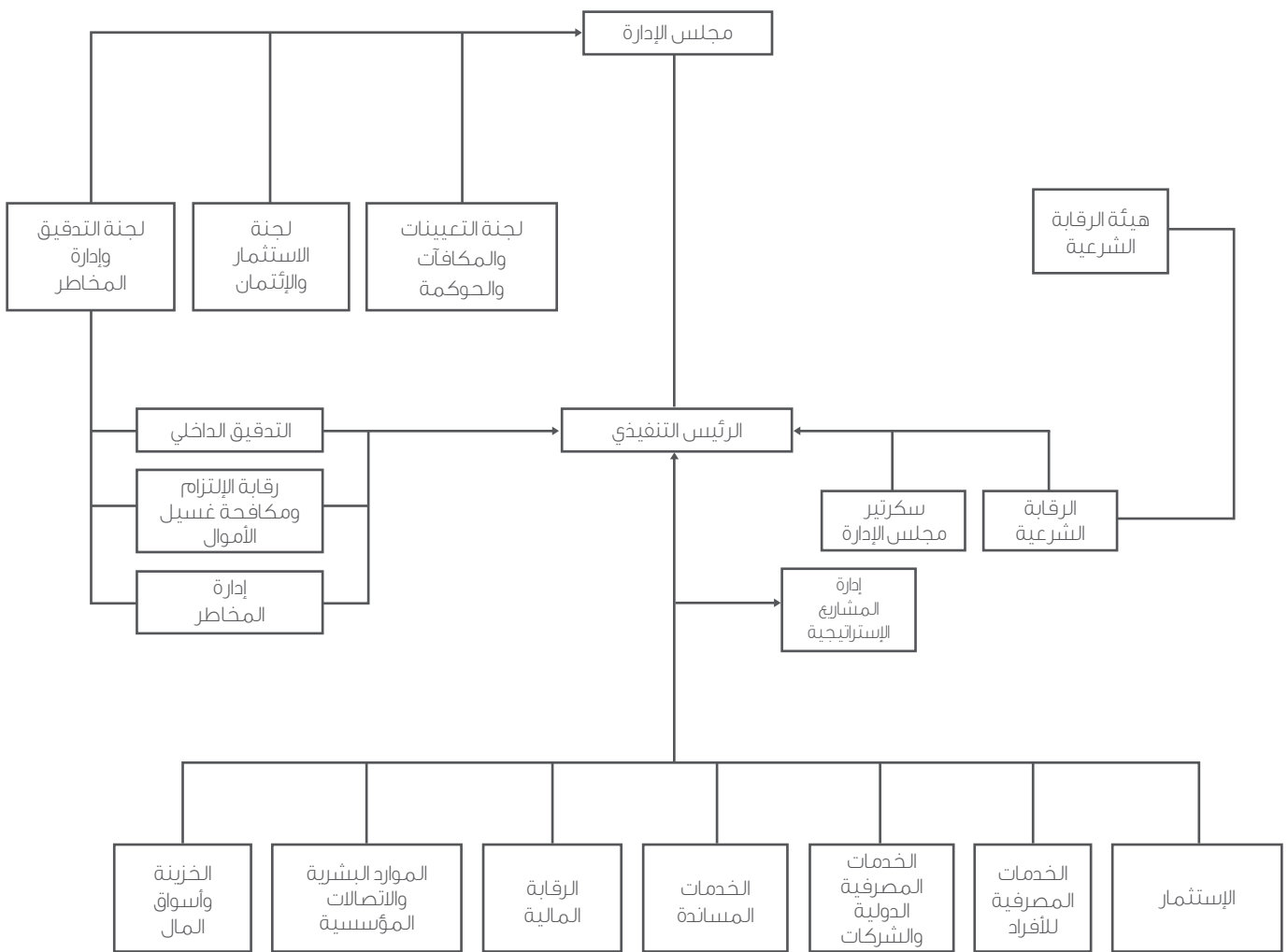
عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	أعضاء الإدارة والتنفيذية والإدارة العليا
٢٠,٩١٨	٦٧,٣٠١	توفيق محمد البستكي
١,٥٨٠,٨٨٩	٩٩٨,٥٩٦	مهدي عبدالنبي محمد
٤٧,٥٦٢	١٣٧,٧٣٠	خالد محمد تركي
٦٥٩,٨٢٧	١٨٢,٨٧٢	حسام غانم سيف
٥٨٢,٣٠١	٢٨٣,١٥٩	ياسر إسماعيل مظفر
-	-	مازن سلمان ساتر
-	-	محمد عبدالله صالح
٤٣٧,١٩٣	٢٠٧,٧٠٨	أحمد عبدالرحمن سيادي
-	-	عبدالناصر عمر المحمود
-	-	طلال نبيل المحروس
-	-	محمد عبدالله التميمي
٥٠,٨٣	٥٠,٨٣	محمد حمد فخري
٣,٣٣٣,٧٧٣	١,٨٨٢,٤٤٩	الإجمالي

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٣-٩ الهيكل التنظيمي

فيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي للبنك، والذي يوضح اللجان المختلفة وتبعيتها الإدارية:



١٤-٩ مكافآت الإدارة التنفيذية

لدى البنك هيكل مكافآت قصير وطويل الأجل لإدارته التنفيذية والذي تم إعداده بناءً على بحث السوق وأعراف القطاع الحالية. كما يوجد لدى البنك برنامج حوافز حيث يتم فيه مكافأة الموظفين المستحقين خليطاً من الأسهم وحوافز نقدية في حال تحقيق أهداف للأداء محددة مسبقاً. للمزيد من التفاصيل الرجاء الرجوع للإيضاح رقم ٢٣ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على تعويضات مقابل حضور الجلسات ويخضع تعويضهم السنوي لموافقة المساهمين نهاية كل سنة.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٥-٩ الرقابة الشرعية، و رقابة الإلتزام، و مكافحة غسيل الأموال

تتم عملية إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتطلبات الرقابية والقانونية بصورة متواصلة حيث يدرك البنك مسؤولياته تجاه الإلتزام بجميع النصوص ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية أثناء تأديته لمهامه. لقد أنشأ البنك قسماً للرقابة الشرعية وقسماً آخر للرقابة النظامية لضمان الإلتزام بالمبادئ التوجيهية لكل من بازل ومصرف البحرين المركزي. يمثل هاذين القسمين حلقة الوصل لضمان الإلتزام بالشريعة الإسلامية والأنظمة الرقابية وكذلك تطبيق أفضل ممارسات الإلتزام.

تشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً مهماً من مهام الإلتزام، لدى البنك سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تم إعتمدها من قبل مجلس الإدارة، حيث تتضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعملاء، وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبرنامج لتدريب وتوعية الموظفين بصورة دورية، وحفظ السجلات، وتعيين ضابط لمكافحة غسيل الأموال. يتم مراجعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال في البنك من قبل مدققي الحسابات الخارجيين كل سنة حيث يتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. يلتزم البنك بمكافحة غسيل الأموال وتطبيق جميع أنظمة الوقاية من غسيل الأموال ومبادئها التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يلتزم البنك بما جاء أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، إلا فيما يلي:

- المادة ٦-٤: التي تتطلب بأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقلاً.
- المادة ٢-٣: والتي تتطلب تشكيل لجنة للتدقيق تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة.

١٦-٩ رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها

سوف يقوم البنك بتوفير المعلومات حول رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي والخدمات الأخرى غير التدقيق التي يوفرها المدقق الخارجي لمساهميهم عند قيامهم بطلبها. سيتم توفير هذه المعلومات لمساهمي البنك بناءً على طلبهم الشخصي شريطة ألا يؤثر الإفصاح عن هذه المعلومات سلباً على مصلحة البنك ومقرته على المنافسة في السوق.

١٧-٩ غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

خلال العام ٢٠١٧، تم احتساب غرامتين على المصرف، الأولى بمبلغ ٦٠٠ دينار بحريني نتيجة التأخر في تسليم إحدى التقارير الرقابية الدورية، والثانية بمبلغ ١٠٠٠٠ ديناراً بحرينياً متعلقة بتصنيف بعض أصول المصرف.

١٠ الأداء المالي

فيما يلي المؤشرات الكميّة الأساسية لأداء البنك:

٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
٪١٦.٦-	٪٣.٠٠	٪٧.٤٨	٪٤.٧٧	٪.٧١	العائد على متوسط حقوق الملكية
٪٣.٦٩-	٪.٥٣	٪١.٢٧	٪.٧٧	٪.١١	العائد على متوسط الموجودات
٪١٤٧.٧٧	٪١٩٧.٠٥	٪٢٣١.٠٢	٪٢٦٤.٩١	٪٢٢١.٣٧	العائد من التموليات على مصروفات التموليات
٪١٥٦.٥٦	٪١٥٦.٥٦	٪٥٣.٦٤	٪٤٤.٨٢	٪٦.٨٠	نسبة المصروفات إلى الإيرادات*

* تم إستبعاد مخصصات الإنخفاض في القيمة من المصروفات.

للمزيد من التفاصيل حول أداء البنك، يرجى الإطلاع على تقرير رئيس مجلس الإدارة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت

توضّح سياسة البنك المتعلقة بالتعويضات، والتي تتضمن سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الإعتبار في وضع السياسة.

في سنة ٢٠١٤، تبنّى البنك سياسة مكافآت قام بإصدارها مصرف البحرين المركزي واقترح مراجعة لإطار المكافآت المتغيرة. تم اعتماد إطار السياسة المعدل ومكوّنات الحوافز لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في شهر مارس ٢٠١٥. حيث تم تفعيل السياسة على حوافز الأداء السنوي لسنة ٢٠١٤ والسنوات التي تليها.

فيما يلي ملخص لأهم المميزات الرئيسية لإطار المكافآت.

١-١١ استراتيجية المكافآت

يتبنّى البنك فلسفة أساسية في التعويضات لتقديم مستوى تنافسي من مجموع التعويضات لاستقطاب والحفاظ على موظفين مؤهلين وذوي كفاءة. سوف يتم تحديد سياسة المكافآت المتغيرة بناءً على ثقافة الأداء التي توازي بين مصالح الموظف ومساهمي البنك على حدٍ سواء. تُساند هذه العناصر على تحقيق الأهداف من خلال موازنة المكافأة مع النتائج القصيرة الأجل والأداء المستقر طويل الأجل. تمت صياغة استراتيجية البنك ليشترك الموظفون في صنع النجاح، ولمحاذاة حوافز الموظفين مع إطار ونتائج المخاطر.

تُعتبر الجودة والالتزام طويل الأجل لكل موظفينا عاملاً أساسياً لنجاحنا. لذلك نهدف لاستقطاب، والحفاظ على أفضل الكفاءات الطموحة لبناء مستقبلها مع البنك، والذين سيقومون بدورهم في مصالح المساهمين طويلة الأجل. تتضمن عروض مكافآت البنك العناصر التالية:

١. مدفوعات ثابتة؛

٢. منافع؛

٣. مكافأة الأداء السنوي؛

٤. خطة حوافز الأداء طويلة الأجل.

من خلال وضع إطار حوكمة قوي وفعال يضمن البنك العمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة التعويضات. يتم مراجعة كل شئون التعويضات، والالتزام بالمتطلبات القانونية الشاملة، من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم سياسة المكافآت بالبنك بالنظر في دور كل موظف وتضع إرشادات تعتمد على قيام الموظف بتحمل مخاطر جوهرية أو كونه شخصاً يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية في مختلف الوظائف كالأقسام التجارية والرقابية والوظائف المساندة. الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية هو الموظف الذي يتعين لتوظيفه الحصول على موافقة رقابية مسبقة نظراً لمدى أهمية الدور الذي يقوم به في البنك ويعتبر الموظف قائماً بتحمل مخاطر جوهرية إذا ترأس قسم تجاري وأفراد في حدود تحكّمه والذي له تأثيرات جوهرية على محفظة مخاطر البنك.

من أجل ضمان الموازنة بين ماندفعه لموظفينا واستراتيجية عملنا، يتم تقييم الأداء الفردي مقابل الأهداف السنوية المالية وغير المالية طويلة الأجل، ملخصة بالتوافق مع نظام إدارة الأداء. يأخذ هذا التقييم في الحسبان الالتزام بقيم البنك، والمخاطر ومقاييس الالتزام فوق كل اعتبار، والتصرف بنزاهة، بأخذ كل هذه الاعتبارات، يقيّم الأداء- ليس بناءً فقط على ما تم تحقيقه خلال الفترات قصيرة أو طويلة الأجل، ولكن وبكل أهمية بناءً على كيفية تحقيقه، فتعتقد لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن الأخير يساهم في مواصلة العمل لأجل طويل.

٢-١١ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تُشرف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على كافة سياسات مكافآت موظفي البنك، حيث تعتبر لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الهيئة الإشرافية والإدارية أو الحاكمة لسياسة التعويضات، والممارسات والخطط المتعلقة بها. من مسؤولياتها تحديد، ومراجعة، واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للحصول على موافقة مجلس الإدارة، ومن مسؤولياتها كذلك وضع مبادئ وإطار الحوكمة لكافة قرارات التعويضات، وتضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن تتم مكافأة كل الأشخاص بعادل ومسئولية، تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل ومحفظة مخاطر البنك.

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع) ٢-١١ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة (يتبع)

تتضمن مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بخصوص سياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو موضح في كتيب التعليمات الخاص بها، وليس حصراً المهام التالية:

- الموافقة على، ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان أن النظام يعمل بالطريقة المقصودة.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ لكل من الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية والموظف الذي يقوم بتحمل مخاطر جوهرية، وكذلك مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بعد الأخذ في الحسبان مجموع المكافآت متضمنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التأكد من أن المكافآت يتم تعديلها لكل أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ بعين الاعتبار الموظفين الذين يحصلون على نفس الربح قصير الأجل ولكن يقومون بتحمل مقادير مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك.
- التأكد من أن المكافآت المتغيرة تمثل جزءاً كبيراً من مجموع مكافآت الموظفين الذي يقومون بتحمل مخاطر جوهرية.
- مراجعة نتائج إختبار الضغوطات والإختبار الرجعي قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها متضمنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التقييم بعناية للممارسات التي تحدد المكافآت التي سيتم دفعها للإيرادات المتوقعة مستقبلياً والتي يبقى وقتها وإمكانية حصولها غير مؤكدة، تخضع توزيعات الربح الذي لا يمكن تحقيقها أو تحصيلها أو التي تبقى إحتمايية تحقيقها أو تحصيلها غير مؤكدة في وقت الدفع لمساعدة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.
- التأكد من أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص الذين يتم الموافقة على تعيينهم من قبل الجهات التنظيمية في وظائف إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية ورفابة الإلتزام يتم ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة.
- إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم الإلتزاماً بالمادة رقم ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من توافر آليات الإلتزام ملائمة لضمان أن الموظفين يُلزمون أنفسهم بعد استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمينات متعلقة بالمكافآت والمطلوبات لتقليل محاذاة تأثيرات المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت الخاصة بهم.

كما هو موضح في إيضاح نظام الحوكمة في التقرير السنوي، تتألف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من أعضاء غير تنفيذيين فقط معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، إلى جانب وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية كعضو في اللجنة، وذلك على النحو الآتي:

إسم عضو لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي تم حضورها
د. خالد محمد الخزرجي	مارس ٢٠١٧	٣
الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	مارس ٢٠١٧	٣
محمد عبدالمحسن الراشد	مارس ٢٠١٧	٣
الشيخ الدكتور/ فريد يعقوب المفتاح	فبراير ٢٠١٥	٤

تم دفع مجموع مكافآت لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خلال السنة بلغت ١٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٣ آلاف دينار بحريني).

٣-١١ المستشارون الخارجيون

قام البنك بتعيين مستشارين لمساعدته على القيام بتعديلات في سياسة المكافآت المتغيرة وذلك لضمان توافرها مع متطلبات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بأفضل الممارسات في توزيع المكافآت وغرف القطاع. تتضمن الإستشارة المساعدة على صياغة خطة حوافز الأسهم التابعة للبنك، كما قامت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أيضاً بتعيين مستشارين خلال السنة لعمل مقارنة المدفوعات للمساعدة على مراجعة مجموع التعويضات المعروضة من قبل البنك.

٤-١١ مجال تطبيق سياسة المكافآت

تم تطبيق سياسة المكافآت على نطاق البنك ولا يجب تطبيقه على الفروع الخارجية والشركات التابعة.

٥-١١ مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس إدارة البنك بالتوافق مع مخصصات المادة رقم ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١. سيتم تحديد نطاق مكافآت مجلس الإدارة بصورة تقتضي ألا يتعدى مجموع المكافآت (بإستثناء رسوم الجلسة) ١٠٪ من صافي ربح البنك، بعد طرح كل الخصومات المطلوبة والموضحة في المادة رقم ١٨٨ من قانون الشركات التجارية، في أي سنة مالية. تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي، لانتضمن مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين عناصر متعلقة بالأداء مثل الأسهم، خيارات الأسهم أو خطة حوافز أخرى متعلقة بالأسهم المؤجلة، مكافآت أو منافع التقاعد.

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

٦-١١ المكافآت المتغيرة للموظفين

تتعلق المكافآت المتغيرة بالأداء وتتضمن أساساً مكافأة الأداء السنوي. كجزء من مكافأة الموظف المتغيرة، تعتبر مكافأة الأداء السنوي جائزة الأداء الفردي مقابل تحقيق أهداف عملية ومالية يتم تحديدها كل سنة، والأداء الفردي للموظفين من ناحية تحقيق هذه الأهداف، ومساهماتهم في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

تبنى البنك إطار مُعتمد من قبل مجلس الإدارة لتعزيز الشفافية بين آلية دفع المكافآت المتغيرة والأداء. تمت صياغة الإطار على أساس أن الجمع بين تحقيق كل من الأداء المالي المُرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، إن تساوت كل الأمور، سوف يؤدي للوصول إلى وعاء مكافآت مستهدف للموظفين، قبل الأخذ بعين الاعتبار أي تخصيص لأقسام معينة في البنك أو موظفين معينين. تهدف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من خلال الإطار المتبع في تحديد وعاء المكافآت المتغيرة لموازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك خليط من مقاييس قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن كذلك مؤشرات الربحية، والملاءة، والسيولة، والنمو. تضمن إجراءات إدارة الأداء أن كل الأهداف تتم بطريقة متعاقبة نزولاً لجميع الأقسام والموظفين كما ينبغي.

لتحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يقوم البنك أولاً بوضع أهداف معينة وغيرها من مقاييس الأداء النوعية التي ستؤدي للتوصل إلى وعاء مكافآت تنازلي مستهدف. يتم بعدها تعديل وعاء المكافآت للأخذ في الحسبان المخاطر بواسطة استخدام مقاييس معدلة للمخاطر (متضمنة إعتبارات متطلعة للمستقبل).

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بتقييم الممارسات التي تحدد مدفوعات المكافآت المبنية على الإيرادات المستقبلية المُحتملة التي يبقى توقيتها وإحتمالية الحصول عليها غير مؤكد بعناية. توضح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن قراراتها متوافقة مع تقييم الوضع المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك آليات شفافة لتعديل وعاء المكافآت بما يتوافق مع جودة الإيرادات. يهدف البنك لدفع المكافآت من الأرباح المحققة المتواصلة. إذا لم تكن الإيرادات بمستوى الجودة المطلوب، يمكن تعيل أساس الربح بناءً على ماتراه لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مناسباً.

لتمويل توزيعات وعاء المكافآت الخاص بالبنك، يجب تحقيق الحدود الموضوعية للأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء تقلص إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل عام عند الأداء المالي السلبي للبنك. إضافة إلى ذلك، يخضع وعاء المكافآت المستهدفة كما هو محدد في الأعلى لتعديلات المخاطر بالتوافق مع تعديلات المخاطر وإطار التواصل.

مكافآت الوظائف الرقابية

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة للبنك بتوظيف أشخاص ذوي مؤهلات وخبرة في هذه الوظائف. يضمن البنك أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص العاملين في الوظائف الرقابية والمساندة يجب ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة. تعتمد المكافآت المتغيرة للوظائف الرقابية على أهداف محددة متعلقة بالوظيفة ولا يتم تحديدها عن طريق الأداء المالي الفردي الخاص بالنطاق التجاري الذي يقومون بمراقبته.

يلعب نظام إدارة الأداء بالبنك دوراً كبيراً في إقرار أداء الأقسام المساندة والرقابية بناءً على أهداف موضوعية لهم. تركز هذه الأهداف على أهداف غير مالية تتضمن إعتبارات المخاطر، والإشراف، والإلتزام والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة بعيداً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل قسم.

المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية

يتم إقرار المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية أساساً بناءً على أهداف الأداء الرئيسية الموضوعية من خلال نظام إدارة الأداء للبنك. تحتوي هذه الأهداف على أهداف مالية وغير مالية، متضمنة إعتبارات التحكم في المخاطر، والإلتزام، والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابية. إن الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر في تقييم الأداء الفردي يضمن أن أي إثنان من الموظفين اللذان ينتجون نفس الربح قصير الأجل ولكن يتحملان مبالغ مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك، تتم معاملتهم بطريقة مختلفة في نظام المكافآت.

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

٧-١١ إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط هذه المخاطر هو محاذاة المكافآت المتغيرة مع المخاطر التي يتعرض لها البنك، في إطار سعيه للقيام بذلك، قام البنك باعتبار الخصائص الكمية والنوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. تقوم الخصائص الكمية وكذلك الإجهاد الفردي بلعب دور أساسي في تحديد تعديلات المخاطر. تتضمن عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان القيام بتصميم سياسة مكافآت لا تسمح للموظفين بقبول تعرضات مفرطة أو قد تكون غير ضرورية بحيث تتناسب مع النتائج المتوقعة لمثل هذه المخاطر وبموجب مكافآت متناسق مع مثل هذه المخاطر.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت متماشية مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وضمان القيام بعملية تقييم حذرة للمخاطر سواء قبل أو بعد وقوعها ضمن إطار وعمليات تقييم المخاطر وممارسات توزيع المكافآت المبنية على إيرادات مستقبلية متوقعة تكون غير محددة التوقيت أو غير محتملة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، وتشمل مخاطر غير ملموسة ومخاطر أخرى من مخاطر السمعة، ومخاطر السيولة وتكاليف رأس المال. يتولى البنك مهمة تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي وأداء العمليات مقابل إستراتيجية عمل البنك وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. يتكفل البنك بضمان عدم تقييد هذه المكافآت المتغيرة لمقدرته على تقوية قاعدة رأس ماله. تعتمد الحاجة إلى زيادة رأس المال على قاعدة رأس المال الحالية و على الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

يأخذ تجميع المكافآت في عين الاعتبار أداء البنك وذلك ضمن سياق إطار إدارة المخاطر. ويتم ذلك لضمان تجميع المكافآت المتغيرة بناءً على اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة.

يعتمد حجم وطريقة توزيع المكافآت المتغيرة على مجموعة مخاطر حالية ومتوقعة، وتشمل:

- أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم هذه المخاطر.
- ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة المفترضة في تسيير الأعمال.
- ج. الإتساق مع توقيت واحتمالية احتساب أرباح مستقبلية يتم إدراجها ضمن الأرباح الحالية.

تطلع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على أداء البنك مقابل إطار إدارة المخاطر. وتأخذ اللجنة هذه المعلومات بعين الاعتبار عند توزيع المكافآت لضمان محاذاتها مع العوائد، والمخاطر والمكافآت.

تعديلات المخاطر

لدى البنك إطار تقييم مخاطر لاحقة مبنية على تقييمات نوعية لإختبار الأداء الفعلي مقابل مخاطر مفترضة.

في السنوات التي يتعرض لها البنك لخسائر مؤثرة في الأداء المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سيتمّص إجمالي المكافآت المتغيرة بصورة مؤثرة.
- على الصعيد الفردي، إن الأداء الضعيف من قبل البنك يعني عدم تحقيق الأفراد لمؤشرات الأداء الخاصة بهم وبالتالي حصولهم على تقييم أقل.
- تقليل قيمة الأسهم المؤجلة أو المكافآت.
- احتمالية تغيير فترات الإستحقاق وبالتالي القيام بتأجيل إضافي للأسهم الغير مستحقة.
- وأخيراً، إذا كان الأثر النوعي والكمي للخسارة يعتبر مؤثراً، سينظر البنك في إمكانية استرجاع المكافآت التي سبق توزيعها.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، بعد أخذ موافقة مجلس الإدارة، وبعد التأني باتخاذ القرارات التالية:

- زيادة أو تقليل التعديلات اللاحقة.
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة حصة الأسهم المخصصة مقابل المكافآت النقدية.
- إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً.

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع) ٧-١١ إطار تقييم المخاطر (يتبع)

إطار عمل إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً

تقوم بنود إطار عمل البنك في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة في مصادرة أو تعديل الجزء الغير مستحق من المكافآت المؤجلة أو استعادة الجزء المتغير والمستلم من هذه المكافآت في حالات معينة. والهدف من ذلك تمكين البنك من الإستجابة وبشكل مناسب لأي تغيرات في عوامل الأداء، التي و بناءً عليها تم اتخاذ قرارات توزيع المكافآت، التي أصبحت لا تتماشى مع عوامل الأداء على المدى الطويل. تشمل جميع التعويضات المؤجلة على بنود تسمح للبنك بتقليل أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين قاموا بتصرفات فردية تسببت بأضرار مؤثرة على البنك خلال الفترة.

مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة بإسترجاع مكافآت الموظفين.

تقوم بنود إطار عمل البنك في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ إجراءات مناسبة وفي حالات معينة بتعديل أو إلغاء مكافآت مستحقة أو غير مستحقة ضمن خطة المكافآت المؤجلة. وتشتمل هذه الحالات على:

- وجود أدلة واضحة على القيام بسلوك سيء ومتعمد، خطأ مؤثر، إهمال أو عدم أهلية الموظف بحيث يؤدي ذلك إلى تحمل البنك أو القسم الذي يعمل فيه الموظف لخسارة مؤثرة في أدائها المالي، أو قد تؤدي لأخطاء جوهرية في بياناتها المالية، أو فشل جوهري في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التي قد تنجم بسبب مثل هذه التصرفات أو الإهمال أو السوكيات الخاطئة أو عدم الأهلية وذلك خلال السنة.
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال السنة.
- يطبق الاسترجاع إذا كانت التعديلات على الجزء الغير مستحق غير كافية تبعاً لطبيعة وحجم الحدث.

٨-١١ مكونات التعويضات المتغيرة

تشتمل التعويضات المتغيرة على المكونات التالية:

نقد مدفوع مقدماً	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه نقداً عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
نقد مؤجل	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي سيتم دفعه نقداً وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات.
مكافآت أسهم مقدمة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
مكافآت أسهم مؤجلة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات.

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لشروط التعديل. يتم الإحتفاظ بالأسهم الممنوحة للموظفين لفترة ستة أشهر تبدأ من تاريخ الإستحقاق يستطيع الموظفون بعدها الإستفادة من هذه الأسهم. يتم ربط عدد أسهم الملكية الممنوحة بسعر سهم البنك وذلك وفقاً لبرنامج خطة الحوافز. في حالة دفع أي أرباح على هذه الأسهم، سيحصل الموظف عليها بعد انقضاء فترة الإحتفاظ.

١٣

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١-١١ تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)

(ب) مكافآت الموظفين

٢.١٦ بآلاف الدنانير البحرينية

الإجمالي	المكافآت المتغيرة				المكافآت الثابتة		عدد الموظفين		
	مؤجلة	مدفوعة مقدماً	أخرى	أخرى	نقد	نقد			
	أخرى	أسهم	نقد	أسهم	نقد	أخرى	نقد		
٩٤.	-	٢٧	٦	١	٢٤	١٤	٨٦٨	٦	الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية - الأقسام التجارية
٧٨.	-	٣٦	-	٩	٦٤	٢٤	٦٤٧	١٢	- الإشراف والمساندة
٢٨٩	-	١٤	٢	١	١٤	٨	٢٥٠	٤	الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية
٤٢٠.٨	-	-	-	-	٣٠٥	٢٧٧	٣,٦٢٦	٢٤٣	الموظفون الآخرون
٦.٢١٧	-	٧٧	٨	١١	٤٠٧	٣٢٣	٥,٣٩١	٢٦٥	الإجمالي

(ج) المكافآت المؤجلة

٢.١٧ بآلاف الدنانير البحرينية

الإجمالي (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	أسهم (العدد)	نقد (المبلغ)		
٣٤١	-	٣.٣	٤,٢٠٠,٤٢١	٣٨	الرصيد الإفتتاحي
١٠.	-	٩.	١,٦٣٧,٩٧٠.	١.	الممنوح خلال الفترة
(١٠.٤)	-	(٩٢)	(١,٦٣٣,٨٦٧)	(١٢)	المدفوع/المطلق خلال الفترة
-	-	-	-	-	قرارات الشركة
١	-	١	(٢٠,١١٤)	-	تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر
٣٣٨	-	٣.٢	٤,١٨٤,٤١٠.	٣٥	الرصيد الختامي

٢.١٦ بآلاف الدنانير البحرينية

الإجمالي (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	أسهم (العدد)	نقد (المبلغ)		
٢٨٧	-	٢٥٣	٤,٤٨٩,٢٤٣	٣٤	الرصيد الإفتتاحي
٩٦	-	٨٨	-	٨	الممنوح خلال الفترة
(٤٤)	-	(٤٠)	(٨٥٥,٩٦٦)	(٤)	المدفوع/المطلق خلال الفترة
-	-	-	٢٢٣,٦٩٦	-	قرارات الشركة
٢	-	٢	(٢٨,١٨٦)	-	تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر
٣٤١	-	٣.٣	٣,٨٢٨,٧٨٧	٣٨	الرصيد الختامي

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع) ١٠-١١ تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع) (د) مكافآت نهاية الخدمة

قام البنك بدفع مبلغ ٢,٦٧٦ دينار بحريني مكافآت نهاية خدمة خلال ٢٠١٧.

١١-١١ سياسة المجلس المعتمدة بشأن توظيف أقارب الأشخاص المعتمدين

لا يسمح نظام البنك بتوظيف أقارب الموظفين الحاليين من الدرجة الأولى، ولكن يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى، بشرط أن لا يتم تعيين الأقارب في نفس الإدارة أو تحت إشراف نفس المسؤول المباشر. وفي حالة الزواج، فإن من حق المصرف إنهاء عقد عمل أحد الزوجين. كما تقوم إدارة الموارد البشرية بشكل سنوي بإبلاغ مجلس الإدارة بالحالات التي يكون فيها للإشخاص المعتمدين ممن يشغلون وظائف رئيسية أقارب من الدرجة الرابعة.